الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

محاضرات في مادة:

سياسات التنمية المحلية

(مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص إدارة محلية)

من إعداد الدكتورة: فاطمة صهران

السنة الجامعية: 2024-2025

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

محاضرات في مادة:

سياسات التنمية المحلية

(مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص إدارة محلية)

من إعداد الدكتورة: فاطمة صهران

السنة الجامعية: 2024-2025

مقدمة عامة للمقياس:

تزايد الاهتمام بدور الجماعات الإقليمية في النظام السياسي للدولة ودورها في معالجة المسائل التنموية، باعتبار مصطلح التنمية والحكم الراشد من المصلحات التي طغت على الساحة، باعتبارها الركيزة الأساسية لبناء المؤسساتي للدولة، من خلال التركيز على الدور اللامركزي في التسيير والتنظيم على المستوى المحلي ومدى فعاليته في إيجاد الحلول والآليات المناسبة للأزمات التنموية .

ترتبط مقاصد النظام المحلي لإدارة الجماعات المحلية برهانات التنمية التي تستهدف محاولة لتوظيف كل مقدرات الدولة الاقتصادية والبشرية وتسخيرها لتحقيق التنمية الشاملة المنشودة من أجل توفير أحسن الظروف المعيشية للمواطن من صحة وتعليم وعمل وسكن وغيرها من متطلبات الحياة، لذا أوجدت الدولة الطابع الاقليمي للمؤسسة الإدارية المحلية يؤهلها لممارسة بعض الصلاحيات والمهام المنوطة بها للقيام بدورها التنموي على المستوى المحلي وفق مبادئ وقوانين خاصة بها تحدد مهامها وطبيعة عملها ونطاق تدخلها.

فتعد الجماعات المحلية (البلدية والولاية) هيئات مستقلة تتولى تسيير وتقديم خدمات للمجتمع المحلي، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية لها دور أساسي في تسيير الموارد التنظيمية والبشرية والمالية ذلك من خلال التخطيط والتنفيذ والرقابة وفق الساسة العامة التي ترسمها الدولة لتحقيق السياسات التنموية على المستوى المحلي.

فواقع التنمية على المستوى المحلي ينذر بوجود عدة تناقضات ونقائص ترتبط بسوء التسيير و الإعتماد الاقتصادي على مورد واحد في خضم الدولة الريعية، وهذا كله مربوط بمدى فعالية السياسات الحكومية في مواجهة التحديات الداخلية من (فساد، بطالة، فقر، انعدام الإستقرار الأمني والاقتصادي)، وفق هذا فإن صياغة السياسات والاستراتجيات لابد أن يتماشى مع الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية للقاطنة المحلية.

وفق ماسبق نحاول من خلال هذا المقياس توظيف جملة من المعطيات و المقاربات النظرية لجملة من النظريات البحثية على المستوى النظري ، مع الإسقاطات التقنية والتطبيقية على المستوى الواقعي، حتى يتسنى للطالب تكوين رصيد و حقل معرفي من خلال إثراء معارف الطالب والرفع من مكتسباته وتمكينه العلمي والعملي للأطر المالية و السياسات التنموية للجماعات المحلية .

الهدف من المقياس: تمكين الطالب من الإلمام بالمقياس من خلال التركيز على مايلي:

- المفهوم النظري و والمفاهيمي لمصطلح التنمية والتنمية المحلية.
-المراحل التنموية والخطوات المتبعة لتحقيق التنمية في المجتمع
-السياسات والاستراتيجيات التنموية قريبة المدى وبعيدة المدى التي تتخذها الدول .
-اكتشاف البعد المحلي في التنمية ودور السلطات المحلية
-اللامركزية و الديمقراطية المحلية
-رسم سياسات سليمة للتنمية المحلية.

– تحليل واقع السياسات والمخططات التنموية في الجزائر من خلال دراسة التحديات والعوائق و اقتراح الحلول والبدائل.

–أخيرا الوقوف على بعض النماذج الناجحة في تحقيق القفزة التنموية ومحاولة تعميمها.

محتوى المادة :

المحاضرة الأولى: ضبط مفاهيمي معمق للتنمية

أولا: السياق التاريخي لمفهومي التنمية والتنمية المحلية.....10

ثانيا:المراحل التي مر بها تطور مفهوم التنمية..... 10-13

ثالثا: مفهوم التنمية وخصائصها..... 13

رابعا:مفهوم التنمية في الفكر الإسلامي..... 14-16

المحاضرة الثانية: التنمية: المفاهيم المشابهة، مجالاتها وأهم قضاياها

أولا–ا لتمييز بين التنمية والمفاهيم المرتبطة بها.....17

ثانيا– مجالات التنمية..... 18-19

ثالثا– أهداف التنمية.....20

رابعا– أهم القضايا التي تتناولها دراسات التنمية بالدراسة والتحليل.....20-23

المحاضرة الثالثة: المدخل ألمفاهيمي للتنمية المحلية

أولا:تعريف التنمية المحلية.....25

ثانيا:أهمية التنمية المحلية.....26

ثالثا: أهداف التنمية المحلية..... 26-27

رابعا:خصائص التنمية المحلية.....27

خامسا: مبادئ التنمية المحلية.....27-28

المحاضرة الرابعة : التنمية المحلية: الفواعل، المقومات و الركائز

أولا:فواعل التنمية المحلية..... 29-31

–الفواعل الرسمية.....29

– الفواعل غير الرسمية..... 30-31

ثانيا:مقومات التنمية المحلية.....31-32

– المقومات المالية.....31

– المقومات البشرية.....31

–المقومات التنظيمية.....32

ثالثا: ركائز التنمية المحلية.....32-34
-اللامركزية الإدارية والمالية.....32
-تشجيع وتعميق المشاركة الشعبية.....32
-تفعيل سياسات التنمية الحضارية والريفية 33
-رفع كفاءة إدارة المجتمع المحلي..... 34
المحاضرة الخامسة: الدور التنموي للجماعات المحلية:" الولاية . البلدية "
أولا: الولاية.....35-37
1-هيئاتها.....35
2- الدور التنموي للولاية: 35
في المجال الاقتصادي.....35
في المجال المالي.....36
في المجال الاجتماعي..... 37
ثانيا:البلدية.....38-39
1-هيئاتها.....38
2-الدور التنموي للبلدية.....38
في مجال الإقليم والتنمية المستدامة والتخطيط.....39
في المجال المالي.....40
في المجال الاقتصادي 40
المحاضرة السادسة: السياسات التنموية
أولا: مفهوم السياسات التنموية.....42
ثانيا: سياسة أقطاب النمو (نظرية النمو المتوازن وغير المتوازن).....43
ثالثا:نظرية مراحل النمو.....44 -45
رابعا: نظرية التبعية.....46
خامسا:سياسة التنمية من تحت (التصنيع عن طريق إحلال الواردات.....46
سادسا:سياسة القاعدة الإقتصادية (التصنيع عن طريق التصدير.....46-47
سابعا:سياسة المقاطعة الصناعية.....47
ثامنا:سياسة الوسط المجدد.....47
تاسعا: سياسات التنمية المعتمدة على الإقتصاد المفتوح 47-48
المحاضرة السابعة: السياسات التنموية في الجزائر (المرحلة الاشتراكية 1967 – 1979)

أولا-المخطط الثلاثي 67- 1969.....51
ثانيا-المخطط الرباعي الأول 70-1973.....52
ثالثا-المخطط الرباعي الثاني 74- 1977.....52
رابعا- اتجاهات المرحلة التكميلية 78-1979.....52
خامسا: تقييم مخططات التنموية للمرحلة الاشتراكية.....53
المحاضرة الثامنة: مرحلة إعادة الهيكلة العضوية والإصلاح الاقتصادي 1980 -1990
أولا:الاتجاهات التنموية و الإقتصادية للمخطط الخماسي الأول :..... 56
ثانيا: الأهداف العامة 56-57
ثالثا: الاتجاهات التنموية و الإقتصادية للمخطط الخماسي الثاني.....57
رابعا:الأهداف العامة للمخطط..... 57
خامسا: السياسات التنموية و الإقتصادية 58
سادسا: التعاون مع المؤسسات المالية الدولية 59
1- الاتفاق الأول للاستعداد الائتماني 30/05/1990-31/05/1989.....59
2- الاتفاق الثاني للاستعداد الائتماني 30/03/1992-03 /06/1991.....60
3-الاتفاق الثالث للاستعداد الائتماني أفريل1994..... 60
4- برنامج التعديل الهيكلي..... 61
سابعا:تقييم نتائج المخطط التنموي لسنة 1980-1990.....63
المحاضرة التاسعة: السياسات التنموية خلال فترة إقتصاد السوق (2001-2014)
أولا:سياسة الإنعاش الإقتصادي 2001-2004.....63-65
ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الإقتصادي2005-2009.....65-66
ثالثا: إنجازات برنامج الإنعاش الإقتصادي والبرنامج التكميلي.....66
رابعا: برنامج توطيد النمو الإقتصادي 67
خامسا:تقييم سياسات التنمية خلال فترة إقتصاد السوق.....67-68
المحاضرة العاشرة: الأطر المالية و مخططات التنمية المحلية:
أولا: الأطر المالية للجماعات المحلية.....69-75
1-مفهوم الموارد المالية المحلية.....69
2-مصادر التمويل المحلي..... 70
ا- مصادر التمويل الداخلية.....70-74
- مصادر التمويل الخارجية..... 74-75

ثانيا: مخططات التنمية المحلية..... 75
1- مفهوم المخطط..... 75
2- مقومات المخطط..... 75
3- أنواع المخططات 75-79
- المخطط المركزي.....75
- المخطط ألولائي.....76
-المخطط البلدي.....76-79
4- العلاقة بين المخططات التنموية والأطر المالية.....79
ثالثا:أسباب عجز الجماعات المحلية..... ..79
1-اتساع مهام الجماعات المحلية.....79
2-ندرة الموارد المحلية الجبائية.....79
3- ضعف الموارد غير الجبائية.....80
4-ضعف الموارد الخارجية 80
5-عجز ميزانية الجماعات المحلية.....81
6- الحلول المقترح..... 81-82
المحاضرة الحادية عشرة: مؤشرات التنمية
أولا:تعريف المؤشر والقياس.....84
تأنيا:المؤشرات الإجتماعية.....85-86
ثالثا: المؤشرات الاقتصادية.....86-87
رابعا: المؤشرات البيئية.....87
خامسا:المؤشرات المؤسسية.....87-89
إيجابيات وعيوب المؤشرات 90
المحاضرة الثانية عشر : نماذج التنمية المحلية وكيفية تفعيلها:
أولا-خطوات الأخذ بالنموذج.....92
ثانيا-أنواع النماذج.....92-93
ثالثا- كيفية تفعيل النموذج ومحاكاته.....94
المحاضرة الثالثة عشر: التجربة الماليزية كنموذج لتحقيق التنمية
أولا: الإطار التعريفي بدولة ماليزيا 95
1 -التعريف بدولة ماليزيا ..... 95 -96

2 -النظام السياسي.....97
3-التركيبة اللغوية و العرقية و الدينية.....99
ثانيا:المقاربات النظرية للتنمية في ماليزيا 92-93
ثالثا: الخطط الخماسية واستراتيجيات التصنيع 95
رابعا:عوامل نجاح التجربة التنموية الماليزية.....96
1- العوامل السياسية.....96
2-العوامل الثقافية والاجتماعية.....97
3- العوامل التكنولوجية والعلمية.....98-99
4-الإقتصادية والمالية..... 99-100

أهم المصطلحات :

-Modernisation :التحديث
- Réforme : الإصلاح
-Transformation :التحول
-Occidentalisation : التغريب
-Développement rural :التنمية المحلية
- Sous-développement:التخلف
-Croissance et developpement :النمو والتنمية
- Décadence : التأخر
- Developpement economique :التنمية الإقتصادية
-Developpement politique : التنمية السياسية
-D développement social: - التنمية الإجتماعية
-Developpement humain:- التنمية البشرية
-Développement local : المحلية التنمية
-Acteurs du developpement local: - فواعل التنمية المحلية
-Acteurs informels : فواعل غير رسمية
-Societe civil: المجتمع المدني
-Groups locaux :الجماعات الإقليمية (المحلية)
-Secteur prive: القطاع الخاص
-Politiques de developpement:السياسات التنمية
-Politique des pôles de croissance : أقطاب سياسة المنوطة
-politique de croissance équilibrée:سياسة النمو المتوازن
- théorie des étapes developpement:نظرية مراحل النمو
-théorie de la dépendance : نظرية التبعية
-Théorie du developpement par le bas :نظرية التنمية من تحت
-théorie de la base economique:نظرية القاعدة الإقتصادية

-Théorie de territoire industriel:نظرية المقاطعة الصناعية
-Milieu Innovateur سياسة الوسط المجدد
-Structuration des institutions ééconomiques هيكلة المؤسسات الإقتصادية
-Réforme de la politique de planification : إصلاح سياسة التخطيط
-Réforme du système fiscal: إصلاح النظام الجبائي
-Réparation de prêt et de banque:إصلاح القرض و البنك
-Réforme politique du commerce extérieur : إصلاح سياسة التجارة الخارجية
-Coopération avec les institutions financières et internationales: التعاون مع المؤسسات المالية الدولية
-programme d'ajustement structurel : برنامج التعديل الهيكلي
-programme de relance ééconomique:-سياسة الإنعاش الإقتصادي
-programme complémentaire pour soutenir la relance ééconomique البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الإقتصادي
-Financement local:التمويل المحلي
-Impôts locaux:الضرائب المحلي
- Frais locaux:الرسوم المحلية
-Resources financières: الموارد المالية الداخلية
-Ressources financières fiscales*: الموارد المالية الجبائية*
-Taxe sur l'activité professionnelle: الرسم على النشاط المهني
-Commission sur la valeur ajoutée الرسم على القيمة المضافة
- Impôt foncier: الضريبة على الأملاك
-Taxe sur le paiement forfaitaire الضريبة الدفع الجزافي
-Coupon de voiture قسيمة السيارات
- Frais immobiliers: الرسم العقاري
-frais de ménage رسم التطهير
-frais d'hébergement رسم الإقامة
-les ressources financières sans prélèvement الموارد المالية غير الجبائية
-Sources de financement externes مصادر التمويل الخارجية
- Subventions gouvernementales الإعانات الحكومية
- Prêts القروض
-Subvention du fonds commun aux communautés locales إعانات الصندوق المشترك للجماعات المحلية
- Plans centrés: المخططات الممركزة
-Plan directeur de developpement et de reconstruction: المخطط التوجيهي للتنمية والتعمير
- POS (plan d'occupation du territoire - مخطط شغل الأراضي
-L'agence nationale de soutien a l'emploi- لوكالة الوطنية لدعم التشغيل
- Agence nationale d'aide a l'emploi des jeunes -الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
-agence de developpement social وكالة التنمية الاجتماعية
-Caisse nationale d'assurance emploi الصندوق الوطني للتأمين عن الشغل
- Agence nationale pour l'emploi et lutte contre la pauvreté الوكالة الوطنية للشغل ومحاربة الفقر

- ANGEM : Agence Nationale de Gestion Du Microcrédit الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة
- ANSEJ : Agence Nationale de Soutien à l'emploi des Jeunes الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
- BADR : Banque de l'Agriculture et du Développement Rural بنك الفلاحة والتنمية المحلية
- BIRD : Banque internationale pour la Reconstruction et le Développement بنك الدولي للإنشاء والتعمير
- CENEAP : Centre national d'Études et d'analyses pour la population et le développement : المركز الوطني للدراسات والتحليل للسكان والتنمية

- CNAC : Caisse Nationale d'Assurance Chômage الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة
- CNES : Conseil National Économique et Social المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي
- CNMA : Caisse Nationale de Mutualité Agricole الصندوق الوطني للاستثمار الزراعي
- DAS : Domaine Agricole Socialiste المجال الزراعي الاشتراكي
- EAC : Exploitation Agricole Collective مجموعة استغلال زراعية
- ENSEJ : Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
- FDRMVTC : Fonds de Développement Rural de Mise en Valeur des Terres par des Concessions صندوق التنمية الريفية لتنمية الأراضي من خلال الامتيازات
- FNDA : Fonds National de Développement Agricole الصندوق الوطني للتنمية الزراعية
- FNDR : Fonds National de Développement Rural الصندوق الوطني للتنمية الريفية
-MADR : Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural وزارة الزراعة والتنمية الريفية.
- OCDE : Organisation de Coopération et de Développement Économiques منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
- PNUD : Programme des Nations Unies pour le Développement برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- PED : Les Pays en Voie de Développement الدول النامية
- PCD : Plan de Développement Communal المخطط البلدي للتنمية
- PCSC : Programme Complémentaire de Soutien à la Croissance برنامج دعم النمو التكميلي
- PSD : Programme Sectoriel de Développement المخطط القطاعي للتنمية

المحاضرة الأولى: مدخل معمق لمفهوم التنمية

عناصر المحاضرة:

. المقدمة

أولا. السياق التاريخي لمفهومي التنمية والتنمية المحلية

ثانيا. المراحل التي مر بها تطور مفهوم التنمية

ثالثا. مفهوم التنمية وخصائصها

رابعا. مفهوم التنمية في الفكر الإسلامي

المقدمة : يرتبط مفهوم التنمية المحلية بوجود نظام إدارة محلية أساسه تنظيم إداري ذو علاقة عضوية بالتنظيم الإداري المركزي للدولة ويظهر في شكل وحدات إقليمية يخول لها اختصاصات ، وفق سياسات وإستراتيجيات تنموية بهدف التكفل بالشؤون المحلية ،على أن تبقى الشؤون العليا من صلاحيات السلطة المركزية ،ويحتل موضوع التنمية المحلية مركزا مهما ويعد مدخلا يمكن من خلاله تلبية الإحتياجات الأساسية للسكان المحليين اعتمادا على الهيئات الحكومية بمشاركة الجهود الأهلية.

أولا:السياق التاريخي لمفهوم التنمية والتنمية المحلية:

مفهوم التنمية ظهر في نهاية الحرب العالمية الثانية ، كانت تطغى على المفهوم الصبغة الإقتصادية والسياسية ، فالتنمية قبل فترة السبعينات كان ينظر إليها أنها ظاهرة إقتصادية من خلال معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي ومستوى دخل الفرد، و في فترة الثمانينات تم اعتبار أن الهدف النهائي للتنمية هو التحسين المستمر لرفاهية جميع أفراد الشعب على أساس إشراكهم في عملية التنمية.

إلا أن مفهوم التنمية المستدامة برز من خلال مؤتمر "ستوكهولم" السويدية سنة1972، حول البيئة الإنسانية الذي نظمته الأمم المتحدة و كان بمثابة خطوة نحو توحيد الاهتمام العالمي بالبيئة ، ولقد ناقش هذا المؤتمر للمرة الأولى القضايا البيئية و علاقاتها بواقع الفقر و غياب التنمية ، كما أنتقد هذا المؤتمر الدول والحكومات التي لا تزال تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية.

صدرت عن هذا المؤتمر وثيقة ملزمة للدول و المنظمات الدولية لاتخاذ تدابير من أجل حماية البيئة وإنقاذ البشرية من الكوارث الطبيعية، والعمل على تحسينها.

وفي عام 1982أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة ، الهدف منه توجيه و تقويم أي نشاط بشري من شأنه التأثير على الطبيعة والتركيز على أهمية الأخذ بعين الاعتبار النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية.

وفي سنة 1990 بدأ البعض يطرح فكرة التنمية المستدامة كنموذج تنموي بديل تجعل الانسجام مابين النمو الإقتصادي وحماية المحيط ، والأخذ باعتبار المتطلبات الإجتماعية .

وفي سنة 1992 عقد مؤتمر في مدينة" ريودي جانيرو" بالبرازيل الذي شكل أكبر حشد عالمي حول البيئة و التنمية تحت إشراف الأمم المتحدة ، عرف هذا المؤتمر باسم "قمة الأرض" تدليلا على أهميته العالمية ،وكان الهدف منه وضع أسس بيئية عالمية للتعاون بين الدول المتخلفة و المتقدمة من منطلق المصالح المشتركة لحماية مستقبل الأرض ، وقد نقلت قمة الأرض الوعي البيئي العالمي من مرحلة التركيز على الظواهر البيئية إلى مرحلة البحث عن العوامل الإجتماعية و الاقتصادية و السياسية المسؤولة عن خلق الأزمات البيئية و استمرار التلوث والاستنزاف الذي تتعرض له البيئة .

ثم جاء مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في "جوهانزيوورغ "2002 بجنوب إفريقيا بهدف التأكيد على الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة .

أما **التنمية المحلية** فلقد ظهر كمصطلح منذ أواخر النصف الأول من القرن العشرين، حيث شهدت الدول النامية العديد من البرامج والمشروعات التي كانت تهدف إلى النهوض بمعدلات التنمية في الريف.

أول مصطلح ظهر هو "تنمية المجتمع" 1944 حيث أطلقت سكرتارية اللجنة الاستشارية لتعليم الجماهير في إفريقيا على تنمية المناطق الريفية و المحلية مصطلح "**تنمية المجتمع**"، واعتبرتها نقطة البداية في السياسات العامة، كما أوصى بها مؤتمر "كامبردج" سنة1948 بضرورة تنمية المجتمع المحلي لتحسين الأحوال والظروف المعيشية للمجتمع ككل بالاعتماد على المبادرة المحلية، ثم مصطلح التنمية الريفية الذي ركز على الجانب الإقتصادي و زيادة الإنتاج ،ثم ظهر مصطلح التنمية الريفية المتكاملة سنة 1975 في تقرير للبنك الدولي، لتطوير الحياة الإقتصادية و الإجتماعية من خلال زيادة الإنتاج وتحسين الخدمات الإجتماعية كالصحة وظروف العمل.

أقتصر مصطلح التنمية الريفية المتكاملة بالمناطق الريفية فقط، لذا جاء مصطلح جديد عرف بالتنمية المحلية الذي يهدف إلى دمج الإهتمام بالمناطق الريفية والحضرية على حد سواء الذي أوصى به مؤتمر "أشردج" عام1954.

ثانيا: المراحل التي مر بها تطور مفهوم التنمية:

المرحلة	مفهوم التنمية	الفترة الزمنية	محتوى التنمية	اسلوب المعالجة	المبدأ العام للتنمية بالنسبة للانسان
1	التنمية= النمو الاقتصادي	نهاية الحرب العالمية الثانية الى منتصف الستينات من القرن العشرين	-اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية اهتمام ضعيف بالجوانب الاجتماعية - اهمال الجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانب منفصلة عن الجوانب الأخرى - افتراض عدم وجود تأثير متبادل بين الجوانب مجتمعة	الإنسان هدف التنمية

2	التنمية= النمو الاقتصادي +التوزيع العادل	منتصف الستينات حتى منتصف السبعينات من القرن العشرين	-اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية -اهتمام متوسط بالجوانب الاجتماعية -إهمال للجانب البيئي	معالجة كل جانب من الجوانب منفصلة عن الجوانب الأخرى - افتراض عدم وجود تأثير متبادل بين الجوانب مجتمعة	- الإنسان هدف التنمية -الإنسان وسيلة التنمية
3	التنمية الشاملة الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية بنفس المستوى	منتصف السبعينات الى منتصف الثمانينات من القرن العشرين	-اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية - اهتمام متوسط بالجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانب منفصلة عن الجوانب الأخرى - افتراض عدم وجود تأثير متبادل بين الجوانب مجتمعة	-الإنسان هدف التنمية -الإنسان وسيلة التنمية -الإنسان صانع التنمية
4	التنمية المستدامة= الاهتمام بكل الجوانب الحياة بنفس المستوى	منتصف الثمانينات الى اليوم	-اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والروحية	معالجة كل جانب من الجوانب منفصلة عن الجوانب الأخرى - افتراض عدم وجود تأثير متبادل بين الجوانب مجتمعة	-الانسان هدف التنمية -الانسان وسيلة التنمية -الانسان صانع التنمية

المصدر: غنيم محمد عثمان،ماجدة أبو زنط،التنمية المستديمة (فلسفتها وأساليب قياسها وأدوات تخطيطها)، ط1عمان، الأردن،2007.

المرحلة الأولى: نهاية الحرب العالمية 2ارتبطت التنمية بالنمو الإقتصادي فقط.

المرحلة الثانية:منتصف الستينات كانت التنمية مرتبطة بالنمو الإقتصادي+ التوزيع العادل للثروة

المرحلة الثالثة: منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات ظهرت التنمية الشاملة والاهتمام بجميع الجوانب الإقتصادية الإجتماعية" في هذه الفترة كان فيه استنزاف لثروات الأرض والإضرار بها"

المرحلة الرابعة منذ سنة 1990 إلى يومنا هذا ظهرت التنمية البشرية تحقيق مستوى حياة كريمة " الصحة، التعليم، السكن "

المرحلة الخامسة: منذ قمة الأرض 1992 ظهرت التنمية المستدامة نمو إقتصادي +التوزيع العادل للثروة +الإهتمام بجميع الجوانب الإقتصادية ، الإجتماعية ، الثقافية، البيئية، السياسية .

ثالثا:مفهوم التنمية وخصائصها:

لقد صاغ العلماء العديد من التعاريف لمفهوم التنمية ، كلها تعطي لنا الملامح التشخيصية لمفهوم التنمية و مجمل خصائص التنمية نذكر أهمها :

. التنمية عملية تخطيطية دينامية للإرتقاء بالإنسان بصورة إرادية بعيدة عن العشوائية بإشراك المجتمع لوضع خطط للوصول إلى التنمية .

. التنمية عملية متكاملة ، وهي عملية مهمة كل العوامل والأبعاد والجوانب متداخلة مع بعضها فالعامل الاقتصادي يؤثر في الجانب الإجتماعي، إذا غيرنا في جانب لابد أن يحدث تغيير في الآخر فمثلا إذا غيرنا في القيم الاقتصادية نغير في البنية الإجتماعية .

. التنمية تعتمد على المشاركة الأهلية (تنظيمات المجنمع المدني ، لجان الحي ، المشاركة الشعبية).

. التنمية هي حقيقة إقتصادية لكنها تعتمد على الأداء الوظيفي للبنية الإجتماعية .

. التنمية تهدف لتحقيق الرفاهية والرقي بالحياة ، والاستغلال الأمثل لكل ما هو موجود من موارد طبيعية واقتصادية و اجتماعية .

. التنمية تعتمد على أنها تغير ثقافي من مفاهيم ،أسلوب ونمط العيش و الحياة على المستوى المادي و اللامادي .

مفهوم التنمية:

من جملة هذه الخصائص نخلص لمفهوم محدد للتنمية:

التنمية لغة : من مصدر الفعل نمى أي زكى وتطور فالتنمية هي النمو أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى أخر، وبالنسبة للمال فهي تعني الزيادة والكثرة ،أما التنمية في اللغة الانجليزية فهي تعني التغير الجذري.

التنمية إصطلاحا: يقصد بالتنمية الإزدهار والتكاثر والرفاهية ، والتنمية سياق حركي يؤدي إلى الإنتقال من وضع سابق غير مرض إلى وضع لاحق يستجيب إلى حاجات وطموحات الشخص والجماعة . فلقد عرفت في الفكر الاقتصادي أولا بالنمو وهو العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم، ويصاحب دلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي.

تعريف الأمم المتحدة للتنمية : عرفتها سنة 1955 على أنها"العملية المرسومة لتقدم المجتمع إقتصاديا واجتماعيا اعتمادا على إشراك المجتمع المحلي. "

وفي سنة1956 عرفتها أنها " العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الإقتصادية الإجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية و المساهمة في تقدمها قدر المستطاع"

عرفها" عاطف غيث": أن التنمية تعني التحرك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الإقتصادية و الإجتماعية يتم من خلال أيديولوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف من الإنتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها ."

وعرفها"كيدن"(Caiden) بقوله: "ليس هناك من يعرف ماذا تعني هذه الكلمة بالضبط؛ فعلماء الاقتصاد يعتبرونها الإنتاج الاقتصادي، وعلماء الاجتماع يعتبرونها التغيير الاجتماعي، وعلماء السياسة يعتبرونها الصيرورة نحو الديمقراطية والمقدرة السياسية والحكم التوسعي، وعلماء الإدارة يعتبرونها السصيرورة البيروقراطية والفعالية القصوى والإنتاج والمقدرة على تولي القيام بالأعباء"

من **خلال ما سبق نعرف التنمية** على أنها : مجموعة عمليات دينامية متكاملة أو مجموعة من الإجراءات و التدابير ، أو مجموعة من الأفعال و الأنشطة تتميز بالاستمرارية والديمومة والتواصل لأن احتياجات الإنسان متواصلة ومستمرة ومتغيرة تحدث في مجتمع له خصوصيته بمعنى لكل مجتمع نسيجه الثقافي وبناؤه الإجتماعي وتاريخه الخاص به لذا فالتنمية توضع وفق خصوصية كل مجتمع من خلال الجهود حكومية وأهلية .

رابعا: مفهوم التنمية في الفكر لإسلامي :

لم يذكر كلمة التنمية بلفظها في القرآن الكريم ، غير أن هناك الكثير من المرادفات لها التي ندرك من خلالها أهمية التنمية التي تقوم وفق التصور الإسلامي على مبدأ أن الله سبحانه خلق الإنسان في الأرض لخلافته ولعمارتها و سخرا لله له ا لأرض بخدمتها ب الغرس والزرع والصناعة وغيرها .

وفي ذلك ير**ى الدكتور "عبد المنعم نصر" بأن** " التنمية ذات طبيعة شاملة ، فهي تتضمن النواحي المادية والروحية، الخلقية الإجتماعية، فهي نشاط يقوم على قيم وأهداف المجتمع الإسلامي ، ولا تقتصر الرفاهية المستهدفة من التنمية على الحياة الدنيا بل أنما تمتد أيضا إلى الحياة الآخرة ، دون تعارض بين الحياتين وهذا البعد التنموي لا يوجد في المفهوم المعاصر للتنمية ".

ففي القرآن الكريم آيات تدل على التنمية كما ذهب في ذلك علماء التفسير:

ـ قال الله تعالى: "آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه فاللذين آمنوا لهم أجر كبير" الحديد الآية07

ـ قال الله تعالى: "هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور " الملك الآية 15

. قال الله تعالى :"ألم تروا أن الله سخر لكم ما في السموات وما في الأرض وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة "

لقمان الآية 20.

كلها آيات تدل على طلب الرزق وتنمية الأموال ، وعمارة الأرض وتسخيرها وتذليلها لخدمة الإنسان .

أما في السنة النبوية فيقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "ما من مسلم يغرس غرسا إلا كان ما أكل منه له صدقة و ما سرق منه صدقة، وما أكل السبع منه فهو صدقة له وما أكل الطير فهو له صدقة"، وقوله صلى الله عليه وسلم "إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فليغرسها ".

كما أن التنمية فريضة إسلامية حيث الكثير من القضايا التنموية عالجها المفكرون المسلمون قبل أن يعالجها الغربيون من ذلك: كتاب "الخراج" للقاضي" أبي يوسف" ، و"المقدمة" للعلامة "ابن خلدون " التي تعتبر مرجعا في قضايا العمران والحضارة والسياسية.

وقوام التصور الإسلامي للتنمية هو الفرد، باعتباره العنصر الفعال والمحرك الرئيسي للتنمية، كما يعتني الجانب الإسلامي بالجانب الروحي للإنسان، وبذلك تقوم التنمية في الإسلام على الأسس التالية:

– العدل والمساواة: فعندما تصان الحقوق ويأمن الناس على أرزاقهم يخضعون جميعهم إلى قوانين واحدة .

– التكافؤ والتضامن بين الأفراد : هدف التكافل هو نشر المحبة و الإخاء بين أفراد المجتمع الواحد لهذا شرع الله سبحانه الزكاة كوسيلة للتكافل .

– المحافظة على الملكية الخاصة : صون الحقوق الفردية وعدم التفريط فيها.

– التدخل الإيجابي للدولة: بتشجيع وتثمين الأمور الحسنة، وحظر بعض السلوكيات السلبية كالاحتكار والفساد والبيروقراطية

وبهذا تتميز التنمية من المنظور الإسلامي بخاصية الشمولية والواقعية والتوازن.

–. الشمولية : تظهر من خلال توفير كافة ضروريات الحياة من مأكل وملبس ومسكن ورعاية صحية والحق في العمل وحرية التعبير وجميع الحاجات التي تساعد الإنسان على تطوير طاقاته والمساهمة في المجهود الإجتماعي .

– الواقعية: بمعنى أن الإستراتيجيات السياسية و التنموية تتماشى وواقع المشاكل المطروحة بغية حلها، كالزكاة عملية اقتصادية وهي آلية لمحاربة الفقر.

– التوازن: هو استغلال كل مستلزمات التنمية المتوفرة في المجتمع من موارد بشرية ومادية، فالمنهج الإسلامي يجمع بين النمو الاقتصادي و ضرورة التوزيع العادل للثروة.

مراجع المحاضرة:

– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2010**، الثروة الحقيقية للأمم:مسارات إلى التنمية البشرية، 2010

- إبراهيم حسن عسل، **التنمية في الفكر الإسلامي**، لبنان: مؤسسة مجد، الطبعة1، 2006.
- أحمد وهبان،**التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية** ،الإسكندرية ،الدار الجامعية 2003
- السيد عبد الحليم الزيات،**التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي(الأبعاد المعرفية** و المنهجية) ، دار المعرفة الجامعية.
- جمال زيدان ،**إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع** ،الجزائر :دار الأمة ،2014
- عبد الرحمن بن خلدون، **المقدمة**، ط1، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2002
- صالح صالحي، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي**، ط1،دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ،مصر، ، 2006.
- رعد عبد الجليل علي، **التنمية السياسية مدخل للتغيير**. ط1، بنغازي: دار الكتاب الوطني، 2002
- فيصل السالم، **الإدارة العامة والتنمية**، الكويت:جامعة الكويت ط1، 1978، ص11نقل
- فؤاد بن غضبان، **التنمية المخلية ممارسات وفاعلون**، ط1،عمان: دار صفاء للنشر، ، 2015
- قادري محمد الطاهر، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**، مكتبة حسن العصرية، بيروت،2013
- طاشمة بومدين، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب، قضايا و إشكاليات**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2011.
- وليد خالد الشايجي ، **المالية العامة الإسلامية**،ط1،الأردن:دار النفائس،2005.

المحاضرة الثانية: التنمية: المفاهيم المشابهة، مجالاتها، أهدافها وأهم قضاياها

عناصر المحاضرة:

المقدمة

أولا–ا لتمييز بين التنمية والمفاهيم المرتبطة بها

ثانيا– مجالات التنمية

ثالثا– أهداف التنمية

رابعا– أهم القضايا التي تتناولها دراسات التنمية بالدراسة والتحليل

المقدمة :ينظر إلى التنمية على أنها عملية متعددة الأبعاد في جوانبها السياسية ، الإقتصادية ،الإجتماعية والثقافية وهي متتابعة التطور والتجديد ،والتحسين المستمر لرفاهية جميع أفراد المجتمع وإشراكهم في عملية صنع سياسات التنمية.

أولا– التمييز بين مفهوم التنمية و المفاهيم المرتبطة بها :

يرتبط بمفهوم التنمية عدة مفاهيم أخرى مشابهة لها لذا بات من الضروري وضع حد فاصل للمفاهيم

–التحديث:modernisation محاولة نقل المجتمعات إلى مجتمعات على الطريقة الأوربية، بتحقيق النمط الغربي في التطور ويتم ذلك عن طريق نقل المؤشرات والقيم الغربية.

–التغيير : هو الإنتقال من حالة إلى حالة أخرى انتقالا يؤثر على العملية والبنية معا ويكون التغيير نوعي وكمي ، يساهم في رفع مستوى الوظيفي لأداء البنية أي النسق أو البناء . وهناك نوعان من التغيير: التغيير الجذري و التغيير الإصلاحي ويقصد بكليهما مايلي:

التغيير الجذري : هو تغيير يؤدي إلى تغير كمي ونوعي في آن واحد يشمل جميع مستويات الأنظمة الثقافية الإجتماعية والاقتصادية.

التغيير الإصلاحي: يؤكد على التغيير الكمي أكثر من التغيير النوعي .

–الإصلاح:réforme هو عبارة عن تدعيم وتعزيز للقيم والسلوكيات الجيدة وتغيير مالم يعد ذو فائدة أو فعالية واستبدالها بما هو أحسن مع التكييف المستمر لمواكبة المستجدات،إذن الإصلاح هو سلسلة من التصحيحات والتصويبات و الإضافات المدروسة حسب المجال المراد تصويبه نتيجة المشاكل التي تواجه ومحاولة حلها عن طريق جملة من الإصلاحات الجديدة لتحل محل الإصلاحات القديمة لعد فعاليتها أو انتهاء مدى صلاحيتها،وبهذا مصطلح الإصلاح يعني التقويم والتحسين للأوضاع الراهنة.

–التحول:transformation هو ذلك التغير الذي يحدث في المجتمع بفعل عوامل داخلية أو خارجية، يهدف إلى إصلاح أو ضبط المجتمع وإعادة هيكلته، و يعتبر التحول تلك العملية التي يتم بمقتضاها تغيير أسس

البنية والعلاقات بحيث تتغير الوظائف والمراكز والأدوار التي يقوم بها الأفراد و الجماعات وفق مراحل إذ لا يحدث بصورة مفاجئة، وقد يكون تغيرا انتكاسيا من الإيجابي إلى السلبي.

-مصطلح التغريب:occidentalisation بعد مفهوم التغريب من أول المفاهيم التي أطلقت على عملية التنمية في سياق تطور المجتمعات الغربية وإلحاقها بالنمط الصناعي لأوروبا. حيث يكون الغرض من توظيفه في الإنتاج الفكري هو تحقيق النمط الحضاري الأوربي على جميع الدول.

-التنمية الريفية: développement ruralشكل من أشكال التنمية لكن الفرق بينها أن التنمية الريفية تحدث في مجتمع محلي ريفي بهدف الارتقاء بنوعية حياة الريف أو القرية.

-مفهوم التخلف:sous-développement مجتمع يحاول التغير للأفضل،فالتخلف والتنمية هما نتيجة التغير السريع في المجالات السياسية والاقتصادية ،كلاهما مندمجان في مفهوم الفقر الذي يدفع إلى التنمية للخروج من دائرته ،ليقصد بالتخلف غياب عناصر التنمية ، كما أن التخلف لايعني عدم النمو لكنه تشويه للنمو .

ظاهرة التخلف هي دراسة تحليلية للعملية التاريخية التي أدت إلى ظهور المجتمعات المتقدمة الى جانب المجتمعات المتخلفة ، فهي نتاج التطور الرأسمالي ، فالاقتصاد العالمي تمخضت عنه عملية التطور فظهر نوعين من الاقتصاديات :- الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة (إقتصاد الدول المركز)

- الاقتصاديات المتخلفة التابعة (إقتصاد الدول المحيط)

-مفهوم النمو والتنمية:croissance et développement النمو يحدث عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي ، والنمو هو تغير كمي أكثر منه كيفي ، فالنمو هو الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة، أما التنمية فهي عبارة عن زيادة سريعة وتراكمية ودائمة خلال فترة من الزمن تمثل الدفعة القوية لكي تخرج المجتمع من حالة الركود ،فالتنمية تغيير يتناول الجوانب البنائية والوظيفية أي أنه أقرب إلى التغيير الكيفي منه إلى التغيير الكمي تمس جميع مجالات الحياة .

-التأخر: décadenceنوعية الحياة تصاب بالتدني والرجوع إلى الخلف، هذا شكل من أشكال التأخر.

ثانيا: مجالات التنمية:

1- التنمية الإقتصادية :développement économique وهي التي تعنى بالتخطيط الإقتصادي الذي يسعى إلى تحقيق الزيادة في النمو والإنتاج و تطوير الوسائل المساعدة لتحسين ذلك ، وهي تهدف إلى وضع مخططات لتحقيق التطور في الجانب الصناعي، الزراعي وغيرها ، كما تشير إلى الجانب المادي الذي تعمل الدولة على تنميته.

وتعرف التنمية الإقتصادية على أنها : العملية التي يتم من خلالها الإنتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وذلك يقتضي إحداث تغير في الهياكل الإقتصادية، كما تعتبر التنمية الإقتصادية عملية لرفع مستوى الدخل القومي و ارتفاع في متوسط دخل الفرد ورفع الإنتاجية .

2- التنمية السياسية:développement politique تهدف إلى تحقيق استقرار النظام السياسي،وهذا بالأخذ بالمشاركة الجماهيرية المتمثلة في حق المواطن في اختيار من يمثله لتولي السلطة كاختيار النخب الحاكمة وأعضاء البرلمان والمجالس التشريعية والمحلية وهذا كله من خلال المشاركة السياسية الفعالة .

تهدف التنمية السياسية إلى:- ترسيخ المواطنة و بناء الدولة الوطنية أو القومية

-ترسيخ التكامل السياسي وتحقيق الاستقرار السياسي

- تدعيم قدرة الحكومة المركزية فيما يتصل بتوزيع المنافع على الأفراد

-زيادة معدلات المشاركة السياسية في صناعة القرار

-إضفاء الشرعية على السلطة والفصل المرن بين السلطات

في ذلك يشير "غابرئيل ألموند"و "صامويل هنتجتون " ان التنمية السياسية تقوم على ثلاثة أسس هي :

- ترشيد السلطة: وذلك باستبدال أكبر عدد من السلطات التقليدية إلى أخرى علمانية
- تطوير أبنية سياسية لها وظائف متخصصة
- زيادة المشاركة السياسية

3- التنمية الإجتماعية:développement social هي عبارة عن تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الإجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الإجتماعية للأفراد، وهو يعني إقامة بناء اجتماعي جديد تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة ، يسمح للفرد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات ، وهي ترتبط بالعنصر الإنساني وبالخدمات المتنوعة التي يجب أن يحصل عليها (الصحة ، التعليم ، السكن .....).

ظهر مصطلح التنمية الإجتماعية بصورة علمية ورسمية في هيئة الأمم المتحدة سنة 1950.

4- التنمية البشرية:développement humain يعتبر الإنسان المحور الرئيسي في عملية التنمية، وتعرف ب تنمية الموارد البشرية.

وهي عملية نمو رأس المال البشري واستثماره بكفاءة في التنمية .

ويكون الإهتمام بالعنصر البشري من خلال التعليم ، التدريب، التأهيل العلمي والمعرفي،رفع القدرات البشرية،زيادة المشاركة الفاعلة وتمكين الفئات والنخب ، بالإضافة إلى توسيع خيارات المواطنين والفرص المتاحة لهم

5-التنمية الإدارية: développement administratif هي عملية تغيير مخطط تستخدم فيه طرق علمية تمكن الجهاز الإداري من تحديث الأنماط التنظيمية و السلوكية، وإتباع الهياكل الإدارية الملائمة وتكييفها في ضوء المتغيرات البيئية، وتدعيمها بالمهارات البشرية الضرورية وهذا كله بغرض تحسين بيئة العمل الإدارية.

ثالثا: أهداف التنمية: من أهم أهدافها:

- بناء الاقتصاد الوطني على أسس سليمة
- تحقيق الاستقلال الاقتصادي و الاعتماد على الذات

-استخدام الموارد المجتمعية استخداما رشيدا

-التوزيع العادل للثروات المداخيل

- إشباع الحاجات المجتمعية الأساسية

-رفع مستوى المشاركة الشعبية في العملية التنموية

-إقامة النظام السياحي الملائم للتنمية

-تجديد البناء الاجتماعي

-رفع المستوى المعيشي

رابعا: أهم القضايا التي تتناولها التنمية بالدراسة والتحليل:

1ـ أول قضية هي التأصيل النظري لمفهوم التنمية: وذلك عن طريق الإسناد المعرفي النظري من خلال جملة النظريات والتفسيرات والمنطلقات الفكرية التي أنطلق منها العلماء في تفسيرهم لمدلول التنمية من خلال تفسير لماذا مجتمعات متخلفة تماما أو في طريق النمو، وأخرى متقدمة ؟

والوقوف على مختلف الأسباب الكامنة وراء ذلك، التي تؤدي إما للتقدم أو التخلف، فالعلماء يجرون تجارب إمبريقية يحاولون من خلالها صياغة مقاربات ومناهج ومداخل نظرية لتفسير التنمية ومشكلاتها من هذه المداخل نجد :

الإتجاه الماركسي: نسبة إلى "كارل ماكس" الذي يعتمد في تفسيره للتنمية على مفهوم الجدلية المادية والطبقات الإجتماعية في تفسير التقدم والتأخر . وينقسم الفكر الماركسي الذي يهتم بموضوعي التنمية والتخلف، إلى ما يلي-:

– الماركسية الكلاسيكية أو التقليدية:

تقوم الماركسية التقليدية أساسا على أعمال " كارل ماركس "Marx"

الذي حاول تقديم نموذجا عاما لتطور المجتمعات الإنسانية، مؤكدا أن التنمية عملية ثورية تتضمن تحولات شاملة في البناءات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية وحتى القيمية ويستند" ماركس "في تحليله للتنمية والتخلف، على مفهوم الصراع الطبقي والمفهوم

الديالكتيكي والعوامل الاقتصادية، كمحدد لوضع المجتمع التاريخي وبناءه الاقتصادي

والاجتماعي وألم ا رحل التاريخية، كم ا رحل حتمية تقوم بفعل التطور الجدلي للمجتمع

والعلاقة بين قوى الإنتاج... وقد حدد كارل ماركس خمس م ا رحل لتطور ونمو المجتمعات البشرية:

1- -مرحلة الإنتاج البدائي -2 مرحلة البدائية -3 مرحلة الإقطاع -4 مرحلة ال أ رأسمالية5

المرحلة الاشت ا ركية.

وخلال كل مرحلة من هذه الم ا رحل أوضح ماركس العلاقة التبادلية بين البناء الاقتصادي

والبناء العلوي، كما أكد على أن قوى الإنتاج تعد المحرك الرئيسي في عملية التغير وأن

الثورة هي الحل المثالي للتناقض القائم بين قوى الإنتاج المتطورة وعلاقات الإنتاج المتخلفة، فالثورة حسب ماركس تصبح ضرورة حتمية لحل أو لإنهاء حالة التخلف، التي تعاني منها)الدول النامية).

-أما الماركسية المحدثة: ومن أشهر رواد هذا الاتجاه" بول با ا رن P. Baran" " "Bettelheim" و"شارل بتلها يم"

جاء هذا الاتجاه على إثر الاتجاه السابق، ليتكيف أكثر مع الواقع الفعلي لطبيعة المجتمعات المتخلفة والظروف التاريخية التي مرت بها، حيث ينظر أصحاب هذا الاتجاه النظري إلى التنمية، على أنها أكثر من مجرد عملية نمو، فهي تتضمن تحسينا حقيقيا في المستوى العام للحياة، كالتغذية والسكن والتعليم والرعاية الصحية ...بالنسبة لجميع السكان، بالإضافة إلى ضرورة التقليل من التفاوت الهائل في توزيع الثروة بين أفراد وطبقات المجتمع، كما تهتم الماركسية المحدثة أساسا، بالتناقض القائم بين الإمبريالية وشعوب العالم الثالث وهذا بخلاف ماركس، الذي يهتم بالتناقض القائم بين الطبقة المالكة والطبقة المحرومة كما تدعو الماركسية المحدثة، إلى ضرورة فهم العالم باعتباره وحدة مكتملة، مع ضرورة احترام الخصوصية التاريخية والثقافية للبناء الاجتماعي السائد في كل مجتمع.

حيث نجد أن" بول بارن "يرى أن التنمية عملية ثورية وليست مجرد عملية تطورية، حيث يمثل التخطيط الشامل الاشتراكي، أحسن أسلوب لتحقيق التقدم، أما"شارل بتلها يم "يرى أن ظاهرة التخلف في العالم الثالث، مرتبطة بعدة عوامل أهمها التبعية

على المستوى السياسي والاقتصادي والاستعمار المالي والتجاري للدول الإمبريالية، باعتباره يمثل نتاجا للعلاقات الاقتصادية التاريخية بين الدول المتقدمة والمتخلفة،، وأخيرا العامل الأكثر أهمية وهو تجميد النمو الاقتصادي، بمعنى أن يبقى النمو الاقتصادي للدول المتخلفة، في حالة ركود وسكون دائم وذلك بفعل عوامل خارجية كهيمنة الرأس المال الأجنبي.

المدخل المثالي: مؤسسه "ماكس فيبر" الذي يركز على المنظومة القيمية بمعنى القيم وأهميتها في مجال التنمية من أهم رواد هذا الاتجاه، حيث عرض من خلال "M. Weber" يعتبر"ماركس فيبر" في

مؤلفه الشهير" الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية " قضية أساسية، مفادها وجود علاقة تبادلية بين الظواهر الدينية والظواهر الاقتصادية، محاولا بذلك ربط الرأسمالية الحديثة بالأخلاق البروتستانتية، التي تقدس العمل وتعطي للمهنة قيمة أخلاقية كبيرة

فنجد هنا أن" فيبر" حاول إرجاع تفوق النظام الر أسمالي الغربي، بالشكل المتعارف عليه

في ذلك لوقت، إلى السلوكيات والأخلاقيات النموذجية التي تقدمها روح العقيدة البروتستانتية، من حث على إتقان العمل وتمجيد المهن ...مؤكدا هذا بشواهد تاريخية تحاول البرهنة على ما قاله، أي أن الأخلاق البروتستانتية) حسب رأيه.

و جراء هذه الأفكار تعرض "ماكس فيبر "إلى جملة من الانتقادات ، التي مفادها
أن هناك العديد من الديانات، التي لا تختلف كثيرا عن البروتستانتية ومع ذلك لم تكن سببا
في حدوث التنمية، كما أن الرأسمالية الحديثة لا ترتبط بالأخلاق البروتستانتية فحسب وذلك باعتبار أن الرأسمالية الحديثة بأشكالها المختلفة قد نشأت قبل البروتستانتية، بالإضافة إلى وجود العديد من الدول التي استطاعت أن تنمي نفسها في مختلف المجالات التنموية دون أن تتبنى نزعة دينية معينة.

المدخل السيكولوجي: "دانيال ليوتر" "هيجن Hagen" ، "ماكيلاند Maclellan" ، من أبرز رواد هذا الاتجاه، يركز على ضرورة تغيير القيم والاتجاهات السلبية ، وضرورة اعتماد الدوافع والحوافز التي تؤثر إيجابيا في اتجاه التنمية، ومنه جاء مصطلح التنمية البشرية الذي يهتم بالجانب الإنساني " الفرد"بالدرجة الأولى وكيفية النهوض به وجعله قيمة إيجابية وفعالة في المجتمع .

حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه أن عملية التنمية ترتبط أساسا بالخصائص السيكولوجية للأفراد، وذلك باعتبار أن لهم الدافع الأساسي لعمليات التنمية في المجتمع، ويؤكد أصحاب هذا الاتجاه على ضرورة دراسة التنمية والتغير الثقافي في ضوء الخصائص السيكولوجية خاصة تلك المرتبطة بالدافعية الفردية والميل أو الرغبة نحو الإنجاز، فهذان الخاصيتان تعتبران حسب أصحاب هذا الاتجاه الدعامتين الأساسيتين للتنمية الاقتصادية.غير أن "ماكيلاند "يؤكد على الدور الهام الذي تلعبه القيم والدوافع والقوى السيكولوجية والأفكار في تشكيل التاريخ والتنمية

إذن هذه المقاربات الفكرية هي محاولات علمية لتقديم تفسيرات عملية لفهم التنمية وأبعادها الرئيسية.

2 ـ دراسة تحديات ومعوقات التنمية : لماذا تحاول الدول تطبيق برنامج تنموي ليس بالضرورة أن يحقق نفس النتائج المتوقعة لما حققه في دولة أخرى، ببساطة لأنه هناك تحديات ومعوقات تحول دون ذلك نذكر منها :

- **تحديات بنائية:** مثل بنية المجتمع وطبيعة نظمه السياسية ، فهناك مثلا نظما مغلقة لا تسمح بالمشاركة السياسية .ومن خلال المنظومة القيمية التي يتبناها النسق إما اتجاه قيمي مبني على قيم التقدم والتحضر،أم اتجاه قيمي مبني على ثقافة مهيمنة خاضعة و خانقة ليست لها تطلعات تنموية .

حتى المنظومة الأسرية وطريقة التربية في المجتمع إما تكون له إشارات إيجابية بناءة في عملية التنمية ،أو تكون إشارات سلبية تعكس تحذر التخلف وتعيق التقدم .

- **تحديات تخطيطية:** معروف أن لكل برنامج تنموي آلياته و وسائله وخططه و برامجه، إلا أنه هذه المخططات قد تواجهها تحديات تعرف بالتحديات التخطيطية مثل: التقدير الزمني للبرنامج يكون غير كافي ، الوقت المستغرق أكثر من الوقت المطلوب، فهذا معوق من معوقات التنمية.

أو إمكانيات المخصصة للبرنامج تكون ضعيفة ماديا واجتماعيا.

- **تحديات ثقافية** : مبنية على القيم و النسق الثقافي كعنصر من عناصر البناء ومحور من محاور الثقافات .

فالقيم في بعض المجتمعات لها دور سلبي هن تصبح القيم السلبية عائق من عوائق التنمية.

3–مشكلات التنمية في العالم الثالث :

يحاول العلماء والدارسون أن يدرسوا ويتعرفوا على المشكلات التي تحول دون تحقيق التقدم مثل:

– مشكلة الفقر بكل صوره المادي والمعنوي، البشري والفكري

– مشكلة العشوائيات والمقصود منها غياب عدالة التوزيع العادل في المجتمع كالبرامج التنموية تمس المدينة ومغيبة في المناطق الريفية، وهو ما يسبب خلل في توزيع البرامج التنموية بين المدينة والريف، وهو ما يخلق مشكلة الهجرة كنتيجة تبعية لهذه السياسات التعسفية.

– غياب العدالة الإجتماعية : التفاوت الكبير بين الريف والمدينة من حيث التعليم ، الصحة ،السكن ، الخدمات ، فالتنمية الحقيقية تبدأ من المجتمع المحلي التي تؤدي في الأخير إلى التنمية الوطنية

– مشكلة التلوث البيئي ، فالبعد البيئي له أهمية كبرى في العالم الحديث، لابد من حماية المجال الإيكولوجي برا وجوا وبحرا من كل مخاطر التلوث.

4– يهتم بدراسة و تحليل النماذج التنموية :هناك مجتمعات متقدمة وهناك مجتمعات متخلفة وذلك راجع لعدة عوامل ، وهذا ما يؤدي بالدول المتخلفة لمحاكاة نماذج حققت تطورا كبيرا في الدول المتقدمة لكن دون حصول ماكان مرجو تحقيقه منها ويعود ذلك لخصوصية المجتمع وتباينه واختلاف سياقه المجتمعي،فمن الخطأ وليس بالضروري المحاكاة وستراد نماذج تنموية جاهزة ومحاولة إسقاطها على المجتمع ، بل لابد من مراعاة النسق ألقيمي والثقافي وأسلوب الحياة ، وخصوصية كل مجتمع في تبني النماذج التنموية وتكييفها مع المجتمع من الناحية البنائية والثقافية .

5– يدرس العلاقة الجدلية والتبادلية بين التنمية وكل مكونات البناء الإجتماعي: علاقة تبادلية بين التنمية والمكونات البنائية في المجتمع، هناك تأثير إما إيجبي يستدعي تعزيزه أو تأثير سلبي يتطلب تجنيبه عن طريق خطط وسياسات .

6– قضية تقييم وتقويم المشاريع التنموية: التقييم خطوة و مرحلة ،إذ يهتم بوضع الأسس المنهجية للتقييم للمشروعات الإنمائية ،تقييم مدى تقدم المشروع الإنمائي، تقييم المردود الإقتصادي(نمو على مستوى الإنتاج) للمشروع، المـردود الإجتماعي (نمو على المستـوى الإجتماعي

مراجع المحاضرة:

– أحمد أزيد، **البناء السياسي في الريف المصري**، دار المعارف، القاهرة، مصر،1981 .

أحمد النكلاوي، **علم الاجتماع وقضايا التخلف**، ط1 ، دار الثقافة العربية، القاهرة، مصر، 1988.

–إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير(دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها)،ط 1،القاهرة:دار الشروق ،2001.

–السيد الحسيني، **التنمية والتخلف :دراسة تاريخية بنائية**، دار المعارف، القاهرة، ج م ع،.1982

-كمال رزيق، **التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح و الديمقراطية**، علوم إنسانية، العدد: 25نوفمبر2005

-حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التنمية (اجتماعيا، ثقافيا، سياسيا، إداريا، بشريا)**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.

سناء الخولي ، **التغيير الإجتماعي والتحديث** ، القاهرة :دار المعرفة الجامعية،1993

-سهير حامد، **إشكالية التنمية في الوطن العربي**، الأردن :دار الشروق للنشر والتوزيع، 2007.

- طلال البابا، **قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث**، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1981

-عبد العالي دبلة، **الدولة في العالم الثالث، طبيعتها ودورها**، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية(1996-1997 .

غازي محمود ذيب ألزغبي، **البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن**،ط1، الأردن: عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع،2010 .

-محمد الجوهري، **علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ج م ع(

. 1990

مريم أحمد مصطفى عبد الحميد، **التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية .مصر، 1995 .

هشام محمد الاقداحي، التنمية الاجتماعية والسياسية في الدول النامية،الإسكندرية:دار الجامعة الجديدة،2000.

المحاضرة الثالثة: المدخل ألمفاهيمي للتنمية المحلية:

عناصر المحاضرة:

المقدمة

أولا:تعريف التنمية المحلية

ثانيا:أهمية التنمية المحلية

ثالثا: أهداف التنمية المحلية

رابعا:خصائص التنمية المحلية

خامسا: مبادئ التنمية المحلية

المقدمة :إن التنمية المحلية هي حركة وأسلوب يتم من خلاله إحداث تغيرات ضمن جميع المجالات على المستوى المحلي من أجل خلق التوازن و التوزيع العادل للعوائد ،وذلك بالاعتماد على أساليب علمية و الاستغلال الأمثل للموارد المحلية، ويتم هذا بتظافر جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية بالمشاركة الفعلية بين الحكومات المحلية ومجتمعاتهم السكانية لتحقيق التقدم القومي.

أولا:تعريف التنمية المحلية:

أما مصطلح التنمية المحلية : فيشير إلى أن تحقيق التنمية يكون محصورا على إقليم جغرافي معين تمارس فيه الجماعات المحلية اختصاصاتها،فهو مرتبط بالجماعات المحلية التي تعتبر النواة الأساسية في تركيبة التنظيم الإداري للدولة، والهدف منها هو إشباع الحاجات العامة في مختلف المجالات وخاصة مجال التنمية المحلية ضمن إقليم محدد فالتنمية المحلية ادن تشكل ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية، اذ تحقق التوازن التنموي بين مختلف المناطق ،وفي مقدمة مهامها تنفيذ مشروعات البني الأساسية ضمن النطاق المحلي .

يعرفها "عبد الحميد عبد المطلب " في كتابه " التمويل المحلي والتنمية المحلية "بأنها :" العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والحكومية للإرتقاء بمستويات التجمعات المحلية ، والوحدات المحلية إقتصاديا،اجتماعيا، ثقافيا و حضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة ".

يعرفها "سمير محمد عبد الوهاب "في كتابه "الحكم المحلي والتنمية المحلية "بأنها :"عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية ، تعبر عن احتياجات الوحدات المحلية وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على إستخدام و استغلال الموارد المحلية و إقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية و الإستفادة من الدعم المادي و المعنوي الحكومي وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدات المحلية ودمج الوحدات في الدولة" .

كما يعرفها الدكتور فؤاد بن غضبان انها العملية التي يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي والحكومي ،للارتقاء بمستوى التجمعات والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ،من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في اي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة

ويضيف انها عملية تغيير ،تتم بشكل قاعدي من الأسفل تعطي الأسبقية لحاجيات المجتمع المحلي ،وتتأسس غلى المشاركة الفاعلة لمختلف الموارد المحلية ،وكل ذلك في سبيل الوصول الى الرفع من مستويات العيش والاندماج والشراكة والحركية

يعرفها "آرثر دانهام" ARTHUR DUNHAM بأنها " نشاط منظم الغرض منه تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع وتنمية قدرته على تحقيق التكامل الإجتماعي ، والتوجيه الذاتي لشؤونه، ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية والأهالي ".

مماسبق يمكن **تعريف التنمية المحلية** على أنها :"أسلوب العمل الإجتماعي و الإقتصادي في مناطق محددة، تقوم على أسس و قواعد، ويقوم هذا الأسلوب على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة وهذا على أساس المشاركة في التفكير والإعداد و التنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية في كل المستويات عمليا و إداريا

ان التنمية المحلية هي عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية، وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية ،وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية ،والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي والحكومي ،وصولا الى رفع مستوى المعيشة لكل إفراد الوحدة المحلية ،ودمج جميع وحدات الدولة، لتحقيق ما يسمى بالرفاهية الاجتماعية .

ثانيا:أهمية التنمية المحلية:

- تساهم في تحقيق التنمية الشاملة
- تحقيق التكامل بين تنمية المناطق الريفية والمناطق الحضرية في جميع أبعاد التنمية سياسيا واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا.
- تفعيل مشاركة المواطنين في البرامج والمشاريع التنموية .
- أحدات تغييرات وظيفية وهيكلية لنمو المجتمع وتقدمه
- تحقيق المزيد من التكامل والتماسك الإجتماعي وتطوير أساليب أكثر فعالية وكفاءة في المجـالات السياسية .
- تنمية روح المواطنة و بناء الدولة .
- تدعيم قدرة الحكومة المركزية على التغلغل داخل إقليمها .
- تنمية المجتمع المحلي.

ثالثا: أهداف التنمية المحلية : الهدف الرئيسي للتنمية هو تلبية الإحتياجات الأساسية للمواطن وتحسين ظروفه وإطاره المعيشي .

الهدف الإقتصادي : يتمثل في :

- تثمين الموارد البشرية والطبيعية والأملاك المحلية

- دعم الأنشطة الإقتصادية المنتجة
- تقليص الفوارق بين الولايات
- ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة للأقاليم

الهدف الإجتماعي :

- تحسين ظروف ومستوى معيشة المواطن
- إشراك المواطن في تحديد الإحتياجات والأعمال المراد القيام بها
- تحسين فاعلية البرامج والأجهزة الإجتماعية بهدف ضمان الاستقرار الإجتماعي
- الإستفادة من المرافق والخدمات الأساسية (التزويد بمياه الشرب ، الإنارة والمواصلات
- محاربة الفقر والإقصاء والفوارق الإجتماعية والتهميش (دعم الفئات الهشة)
- تثبيت السكان ومنع الهجرة الريفية

الهدف البيئي:

-الاستعمال العقلاني للفضاءات والموارد في إطار السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم المنبعثة أساسا على الديمومة

الهدف الإقليمي: ويأتي ذلك بالترتيب العملي للإقليم على:

- المستوى الريفي
-المستوى الحضري
-المستوى الجهوي

ثالثا:خصائص التنمية المحلية:

-هي عملية تغيير تتم بشكل مستمر من أجل إشباع حاجات المجتمع المحلي

-التنمية المحلية توجد في الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء ، وهي تخص المناطق الريفية و الحضرية

-تقوم التنمية على التكامل بين الجانب المادي و المعنوي

-تتميز التنمية المحلية بالشمول وتمس جميع الأبعاد الإقتصادية والسياسية والثقافية

رابعا:مبادئ التنمية المحلية:

مبدأ الشمول : بحيث تغطي المشروعات والبرامج التنموية كل المجتمع تحقيقا لمبدأ العدالة الإجتماعية وتكافؤ الفرص بين الجميع تحقيق لمزيد من التأييد الشعبي .

مبدأ التكامل : بمعنى لا يمكن إجراء تنمية حضرية دون تنمية ريفية والعكس صحيح ، بل توجد علاقة عضوية و هيكلية بين كل تركيبات و بنيات المجتمع .

مبدأ التوازن : داخل كل مجتمع توجد حاجيات ومتطلبات أساسية ينبغي توفيرها بحسب حجم الحاجة إليها فمثلا المجتمعات الفقيرة تكون فيها التنمية الإقتصادية أكثر طلبا من غيرها من الجوانب الثقافية أو السياسية.

مراجع المحاضرة:

-أحمد غربي، **أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، العدد 12 ،2013.

- أحمد حرربي وآخرون،**الديمقراطية المحلية(الوحدة الوطنية و التنمية)**، الرباط: شركة أوداد للاتصال،2001.

-علي خليفة كواري ،**نحو فهم أفضل للتنمية بإعتبارها عملية حضارية**، المستقبل العربي، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،العدد2014،41.

--عبد الله ساقور، **المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية**، رسالة دكتو ا ره، قسم علم الاجتماع، جامعة عنابه ، السنة الجامعية(1998-1999).

- عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية مصر، 2001.

- قاسم أمين جعفر، **أسس تنظيم الإدارة المحلية بالجزائر**، ط1، الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، 1988.

-سميحة طري،**التنمية المحلية في الوطن العربي (قراءة في المعوقات وسبل التطوير مع الإشارة لحالة الجزائر** في: كتاب القضايا العربية المعاصرة:الرهانات والتحديات،ط1،عمان: مركز الكتاب الأكاديمي 2019

- Laure jansky cabart, le développement économique local, paris: presse universitaires de France, 1996.

المحاضرة الرابعة: صلاحيات الجماعات المحلية لتحقيق التنمية في ظل الإصلاح الإقليمي الجديد

عناصر المحاضرة:

أولا:فواعل التنمية المحلية:

–الفواعل الرسمية

– الفواعل غير الرسمية

ثانيا:مقومات التنمية المحلية:

– المقومات المالية

– المقومات البشرية

–المقومات التنظيمية

ثالثا: ركائز التنمية المحلية:

–اللامركزية الإدارية والمالية:

–تشجيع وتعميق المشاركة الشعبية

–تفعيل سياسات التنمية الحضارية والريفية

–رفع كفاءة إدارة المجتمع المحلي

المقدمة: تعتبر الجماعات المحلية النواة الأساسية في التنظيم الإداري في الدولة ،وهي عبارة عن جهاز إداري يمارس اختصاصاته التي منحتها له السلطة المركزية بموجب القانون ضمن إقليم معين ،تتمثل في البلدية والولاية ، تكتسب هذه الهيئات الشخصية المعنوية والحق في ممارسة السلطة الإدارية وتعتبر كفاعل محوري في صياغة البرامج التنموية بصفتها الممثل المباشر للدولة في ذلك الإقليم بمعية جملة من الفواعل غير الرسمية التي تحمل على عاتقها المسؤولية التنموية اتجاه المجتمع، ولا تستطيع هذه الفواعل إحداث الفارق التنموي إلا من خلال مقومات ترتكز على عنصرين ،العنصر البشري وما له من أهمية مما تستدعي ضرورة تطويره وتنمية مهاراته، ومقوم مادي الذي لا يمكن تحقيق الهدف بدونه،وهو ما يستدعينا في الأخير إلى التذكير بأهم الركائز التي ترتكز عليها التنمية المحلية.

أولا: فواعل التنمية المحلية:(الأطراف الفاعلة في التنمية المحلية):

هناك جهات أو فواعل للمساهمة في صياغة ونجاح العمل التنموي المحلي يمكن تقسيمها إلى **فواعل رسمية** متمثلة في الدولة والجماعات الإقليمية(البلدية والولاية)، **وفواعل غير رسمية المتمثلة** في المجتمع المدني، القطاع الخاص و المواطن.

1–الفواعل الرسمية: الإدارة المحلية كنظام هي أسلوب من أساليب التنظيم الإداري الذي يهدف إلى اللامركزية، يراد بها توزيع الوظيفة الإدارية بين الأجهزة المركزية والمحلية. إذ تتوقف كفاءة النظام على قدرة وحداته على ما تحققه من مخرجات "الأهداف " ومن مدخلات "الموارد و الإمكانات " المتاحة للنظام السياسي والظروف الإقتصادية و الإجتماعية ، بحيث لكل وحدة من وحدات الإدارة المحلية تنظيمها و اختصاصاتها ،إمكانياتها ومواردها .

أ– الدولة: تعتبر الدولة هي الموجه للعملية التنموية من خلال وضع إستراتيجية التنمية ووضع الإطار السياسي و القانوني والإداري لتنفيذها،من خلال تحديد الأهداف التنموية و أساليب تحقيقها ،كما يقع على الدولة مسؤولية توزيع أعباء التنمية و عوائدها وهذا ما يؤدي إلى خلق التأييد الشعبي لسياسات التنمية وبرامجها .

ب–الجماعات الإقليمية (المحلية): يتعلق دورها بالصلاحيات الممنوحة للكل من البلدية والولاية

وبهذا يمكن تعريف الإدارة المحلية على أنها أسلوب إداري يكفل توفير قدر من الاستقلالية للهيئات المحلية فيما تباشره من اختصاصات محددة في مجال الوظيفة الإدارية ، التي تضطلع بها السلطة المركزية في الدولة أساسا بهدف تنمية مجتمعاتها وإشباع حاجات أفرادها ، مع خضوع هذه الهيئات للرقابة من قبل السلطة المركزية .

إذن الإدارة المحلية تستوجب تقسيم الدولة إلى وحدات جزئية تشرف عليها هيئة محلية منتخبة تمثل الإدارة العامة من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها الذاتية ، وقدراتها المحلية . ومن خلال ما تحققه من استقلالية نسبية عن الهيئة المركزية وذلك وفق ما يقره التشريع والقانون..

إذ يرتبط مفهوم التنمية المحلية بوجود نظام إدارة محلية أساسه إداري ذو علاقة عضوية بالتنظيم الإداري المركزي للدولة ويظهر في شكل وحدات إقليمية يخول لها اختصاصات تنموية تهدف إلى التكفل بالشؤون المحلية على أن تبقى الشؤون العليا من صلاحيات السلطة المركزية .

-2- الفواعل غير الرسمية:

أ–المجتمع المدني: يشمل المجتمع المدني كل من منظمات المجتمعات المحلية، المجموعات البيئية ،مراكز البحث ،التكتلات الدينية ، الحركات الشعبية الأهلية، النقابات العمالية و المنظمات الخيرية .

لا بد من توسيع المجال أمام منظمات المجتمع المدني لتصبح شريكا في عمليات التنمية للاستفادة من مواردها البشرية و المادية، ويكمن دور المجتمع المدني في التنمية من خلال:

- المساهمة في رسم السياسات و الخطط العامة على المستوى المحلي و الوطني .
- ومن خلال اقتراح البدائل والتفاوض عليها أو التأثير في السياسات العامة لإدراج هذه البدائل فيها ولتحقيق أهدافه.
- إتاحة الفرصة أمام المجتمع للإطلاع على السياسات التنموية المقترحة وسبل تنفيذها ونتائجها .
- تطوير الأطر القانونية، حيث أن التنمية تستلزم مجموعة من القوانين التي تكفل هذا الحق وتحميه كحق المشاركة و الإطلاع على السياسات.
- المطالبة بتحقيق العدالة الإجتماعية والتصدي للانتهاكات التي تطال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية .

ب–القطاع الخاص: يشير مفهوم القطاع الخاص إلى جزء من الاقتصاد يديره الأفراد أو المستثمرون والشركات الخاصة داخل الدولة، ويعد الهدف الأساسيّ لإنشاء هذه الشركات تحقيق الأرباح والمكاسب من خلال الاستفادة من العملاء أو الأفراد المتواجدين على أرض تلك الدولة، ويشمل هذا القطاع كافّة الشركات

الربحيّة التي لا تمتلكها الحكومة ولا يوجد لها نسبة مساهمة فيها، كالجمعيات الخيريّة والمنظمات غير الربحيّة، ومن الممكن إنشاء شركات القطاع الخاص من خلال البدء بذلك من الصفر أو من خلال خصخصة مؤسسات القطاع العام. يشترك كلا القطاعين العام والخاص في الأهداف التي يسعيان إلى تحقيقها، كالقيام بمشاريع البناء والترفيه ودعم الصحة والتعليم يمثل القطاع الخاص الشركات التي يديرها أو يسيطر عليها الأفراد والشركات الخاصة دون تحكم الحكومات في العمليات الداخليّة والأنشطة الخاصة بها. يعد القطاع الخاص والعام من أجنحة إقلاع أي اقتصاد في العالم كأولوية واعتماد على قطاع الخاص كقطاع موازي او تكميلي بحيث لا يمكن تحقيق تنمية وإقلاع اقتصادي حقيقي دون تطوير القطاعين معا .

ج–المواطن: تكون التنمية المحلية فعالة من خلال إشراك المواطن في تحقيق إستراتيجيات التنمية، ويكمن دور المواطن في تحقيق التنمية من خلال:

- تنمية القدرة السياسية للمواطنين المحليين وحرية المبادرة بالعمل .
- تطوير القدرة التنظيمية للمواطنين المحليين
- تدعيم المبادئ الديمقراطية في فكر المواطنين
- غرس روح المواطنة وتنمية الإحساس بالمسؤولية والقضاء على القيم السلبية
- دعم البرامج التنموية والمشاركة فيها .

ثانيا : مقومات التنمية المحلية: بعد الحرب العالمية الثانية حظيت المجتمعات المحلية باهتمام معظم الدول بما فيها النامية سعيا منها لتحقيق تنمية شاملة على المستوى المحلي والوطني ، وقبل الحديث عن هذه الركائز لابد من التعريج إلى أهم المقومات التي تقوم عليها التنمية المحلية.

1– المقومات المالية:

يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين يتوقف بشكل كبير على حجم مواردها المالية، ومن الطبيعي كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما أمكن لهذه الهيئات ممارسة اختصاصاتها على الوجه الأكمل معتمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء الى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية ،كما ان تسيير الموارد يتطلب وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال وهذا بالتخطيط المالي الجيد وكذا الرقابة المالية المستمرة .

2–المقومات البشرية: يعد العنصر البشري أهم عنصر في العملية الإنتاجية ونجاح التنمية المحلية، فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة افضل استخدام وهو الذي يدير التمويل اللازم لإقامة المشروعات كما انه هو الذي يقوم بتنفيذ هذه المشروعات ويتابعها ويعيد النظر في ما يقابلها من مشاكل ويضع الحلول المناسبة في الوقت المناسب، ولهذا كله وجب التركيز على التنمية البشرية كخطوة أولى لتحقيق التنمية ككل لكون الإنسان غاية للتنمية في حد ذاته كما انه وسيلة لتحقيقها.

3–المقومات التنظيمية

تتمثل في وجود نظام للادارة المحلية الى جوار الإدارة المركزية مهمتها إدارة المرافق المحلية وتنظيم شؤونها .

ثالثا: مرتكزات التنمية المحلية: فتحقيق التنمية المحلية يبدأ بتفعيل المرتكزات التالية:

1– تشجيع وتعميق المشاركة الشعبية: تتم عن طريق تنظيم آلية للمشاركة الشعبية على مستوى الوحدات المحلية بمشاركة المجالس الشعبية والقيادات التنفيذية ، بالإضافة إلى تشجيع منظمات المجتمع المدني والمبادرات الشعبية عن طريق تكثيف سياسة الاتصال مع المواطن وإشراكه في القرار المحلي خاصة ذوي الكفاءات والفنيين الفاعلين في المجتمع وإيجاد الآليات الكفيلة بضمان هذه المشاركة، أثمن مورد هو الموارد البشرية ويتم ذلك من خلال:

- تنظيم ألية موحدة للمشاركة الشعبية على مستوى الوحدات المحلية
- تشجيع منظمات المجتمع المدني (الجمعيات، النقابات)
- فرص تبادل الخبرات التنموية ونماذج المشاركة فيها
- تكثيف سياسة الاتصال بين المواطنين وإشراكهم في القرار المحلي
- المشاركة في وضع الخطط التنموية (استمرارية المشاريع التنموية . التخفيض من التكاليف . كفاءة الجهاز الإداري).

2–اللامركزية الإدارية والمالية: تقوم اللامركزية الإدارية على النظام اللامركزي الذي يمنح بعض الاختصاصات من الدولة إلى الجماعات المحلية عن طريق توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومات والهيئات المحلية، و يكون تفعيل اللامركزية باتخاذ الإجراءات التالية :

–إتباع أسلوب لامركزية القرار في ظل مركزية السياسات

–العمل على تدعيم التمويل الذاتي لوحدات الإدارة المحلية بما يحقق طموحات المجتمع المحلي نحو اللامركزية ، بالإضافة إلى إعطاء رؤساء المجالس المحلية صلاحيات واسعة ورفع كفاءة الإدارة المحلية مما يجعلها أكثر تحملا لمسؤولياتها أمام الجماهير .

أما الاستقلالية المالية فهي استقلال الهيئات اللامركزية عن الجهات المركزية ماليا مما يجعلها تخلق موارد مالية ذاتية محلية للقيام بالعملية التنموية.

3 – تفعيل سياسات التنمية الحضارية والريفية : بمعنى إقامة المدن و المجمعات العمرانية الجديدة بالمناطق الصحراوية ، وتنمية المدن الحضرية والريفية والارتقاء بها وتحسين مستوى معيشة الفرد من خلال:

- تنويع مصادر الدخل في المناطق الريفية وتوفير مناصب عمل من خلال الأنشطة المتنوعة .
- استغلال الطاقات البشرية (المرأة و فئة الشباب) في إقامة مشروعات مصغرة من أجل التنمية .

4 – رفع كفاءة إدارة المجتمع المحلي : ويتم ذلك بواسطة جملة من الإجراءات التي تباشرها الحكومة من أجل تبسيط وتسهيل العمل الإداري المحلي مثل

- الإدارة المحلية الإلكترونية بغية توفير الخدمات للمواطنين بسهولة
- بحث إمكانية إصدار تقارير التنمية البشرية للوحدات المحلية في إطار منظومة تنموية شاملة تدعيما للامركزية المحلية
- تطوير نظام التحصيل الضريبي الذي يساهم في رفع موارد البلديات
- توفير الخدمات والمشروعات المتعلقة بالتنمية المحلية وإعطائها الدعم الكافي بالإضافة إلى تشجيع الإستثمار.

مراجع المحاضرة:

– أحمد صقر عاشور،**إصلاح الإدارة الحكومية ، أفاق إستراتيجية الإصلاح الإداري و التنمية الإدارية العربية في مواجهة التحديات العالمية**، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1995.

–فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية ممارسات وفاعلون**، عمان: دار صفاء للنشر، ط1، 2015

–حسين عمر، التنمية و التخطيط الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

–خنفري خيضر: **تحويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق** أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية–2011/2010

–سمير محمد عبد الوهاب، **المركزية والحكم المحلي**، دراسة نظرية و تطبيقية مقارنة، ط1، جامعة القاهرة، 2012، ص80.

–سمير محمد عبد الوهاب، **الاتجاهات المعاصرة للحكم المحلي والبلديات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2009.

–سعاد طيبي، **المالية المحلية ودورها في عملية التنمية**، رسالة دكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.

–فيصل السالم، **الإدارة العامة والتنمية**، ط1، الكويت:جامعة الكويت، 1978.

–Jack Baguenard, La decentralisation, paris : presse universitaires de France, 1994.

- Henri Henner, Recule de l état de nouvelles configurations du pouvoir, Revue problèmes économiques, n2612, avril 1999.

المحاضرة الخامسة: الدور التنموي للجماعات المحلية:" الولاية ـ البلدية "

عناصر المحاضرة

– المقدمة

أولا: الولاية:

1-هيئاتها

2- الدور التنموي للولاية:

في المجال الاقتصادي

في المجال المالي

في المجال الاجتماعي

ثانيا:البلدية:

1-هيئاتها

2-الدور التنموي للبلدية

في المجال الاقتصادي

في المجال الاجتماعي

في المجال المالي

أخذت كل الدول بأسلوب اللامركزية المرفقية و الإقليمية لتسيير شؤونها الإدارية ، فأصبحت البلدية والولاية وحدة من وحدات الإدارة المحلية تعمل على تطبيق اللامركزية الإدارية ،وبهذا فالجماعات المحلية أسندت لها مهمة إدارة المرافق المحلية عن طريق سلطات محلية منتخبة متمثلة في الولاية والبلدية .

تتمثل الجماعات الإقليمية في الجزائر في كل من الولاية والبلدية ، وقد خصها المشرع الجزائري بقوانين خاصة بها من خلال تشريع قانون البلدية (10\11)وقانون الولاية(07 \12) ويعتبران الأساس القانوني في إعمال وتجسيد مختلف المهام و الصلاحيات المنوط بها بموجب القانون بهدف تفعيل التنمية المحلية، فلقد أوكلت لها عدة مهام إدارية ،إقتصادية واجتماعية ، كما أسند لها المشرع مهمة إدارة المرافق المحلية للقيام بالمشاريع والمخططات التنموية على المستوى المحلي . فماهو إذن الدور التنموي الذي تقوم به كل من هاتين الهيئتين (البلدية والولاية)، وماهي المجالات التي يخولها لهما القانون ؟

أولا: الولاية :هي وحدة و مجموعة إدارية لامركزية و إقليمية وجغرافية منحت الاستقلالية و الشخصية المعنوية ، كما منحت أيضا قسطا من سلطة الدولة على أساس إقليمي جغرافي، إذ تعد الولاية هيئة إدارية عرفتها المادة الأولى من القانون رقم (12/07) المؤرخ في 21 فبراير 2012 الولاية على انها "الجماعة الإقليمية للدولة ،تتمتع بالشخصية المعنوية، والذمة المالية المستقلة ، تجسد اللامركزية و لها حق اتخاذ القرارات الخاصة بتسيير شؤونها على مستوى امتدادها الجغرافي، و الغاية من إنشائها هو التكفل بالمصالح و الشؤون المحلية لأفرادها والعمل على تحقيق التنمية المحلية .

وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة ، وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة .وتسهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة، وكذا ترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين، وتتدخل في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون.

2-الهيئات الولاية:

وعليه وجب إنشاء هيئات لها تتولى تسيير تلك المصالح والشؤون المختلفة وذلك منصت عليه المادة 02 من قانون (12\07) المتعلق بالولاية "للولاية هيئتان : المجلس الشعبي ألولائي والوالي "، فالولاية همزة وصل بين انشغالات المواطن ومدى تحقق الإنجاز الفعلي لمشاريع الدولة وهي تضم الهيئات التالية :

- المجلس الشعبي ألولائي: يتم انتخابه من طرف المواطنين
- المجلس التنفيذي
- الوالي: يعين من طرف رئيس الجمهورية

3-الدور التنموي للولاية:

والحديث عن الدور التنموي للولاية يتجسد في صلاحيات المجلس الشعبي ألولائي في هذا المجال والذي يعد مخططا للتنمية على المدى المتوسط يبين فيه الأهداف والبرامج والوسائل المعتمدة من طرف الدولة في إطار تنفيذ مشاريع الدولة والبرامج البلدية للتنمية وقد نصت المادة 82 من قانون الولاية (12/07) على ما يلي :

في إطار المخطط المذكور يقوم المجلس الشعبي ألولائي ب:

على المستوى الاقتصادي:

تحديد المناطق الصناعية المراد إنشاؤها والمساهمة في إطار البرامج الوطنية لإعادة التأهيل لإعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط ،كما يقوم المجلس الشعبي ألولائي بتقديم تسهيلات لاستفادة المتعاملين من العقار الاقتصادي والاستثمار فيه ويشجع تمويل الاستثمارات في الولاية بحيث يساهم في إنعاش نشاطات المؤسسات العمومية المتواجدة بالولاية باتخاذ كل التدابير الضرورية .

وللمجلس الشعبي ألولائي عدة اختصاصات فيما يخص التنمية تكمن فيما يلي:

- على مستوى الفلاحة والري :

يعمل المجلس الشعبي ألولائي على تنفيذ كل ما يتعلق بحماية وتوسيع وترقية الأراضي الفلاحة والتهيئة والتجهيز الريفي ،ويشجع على أعمال الوقاية من الكوارث والآفات الطبيعية ،وبهذه الصفة فهو يبادر الى محاربة مخاطر الفيضانات والجفاف، بالإضافة الى انه يعمل على تنفيذ كل الأعمال الموجهة الى تنمية وحماية الأملاك الغابية في مجال التشجير وحماية التربة وإصلاحها .

كما يطور المجلس كل أعمال الرقابة ومكافحة الأوبئة في مجال الصحة الحيوانية والنباتية ،وتنصص المادة 87 من نفس القانون على ان المجلس يعمل على تنمية الري المتوسط والصغير كما يساعد ماليا وتقنيا بلديات

الولاية في مشاريع التزويد بالمياه الصالحة للشرب والتطهير وإعادة استعمال المياه التي تتجاوز الإطار الإقليمي للبلديات المعنية.

- على مستوى الهياكل القاعدية الاقتصادية :

خول القانون في هذا المجال عدة اختصاصات ومن بينها ان المجلس الشعبي ألولائي :

-يعمل على تنفيذ كل الأعمال المرتبطة بأشغال تهيئة الطرق والمسالك الولاية وصيانتها والحفاظ عليها ويعيد تصنيفها حسب الشروط المحددة في التنظيم المعمول به.

-يبادر بالاتصال مع المصالح المعنية بخصوص الأعمال المتعلقة بترقية وتنمية هياكل استقبال الاستثمارات .

-يشجع كل عمل يرمي الى تحقيق التنمية الريفية ولا سيما في مجال الكهرباء و فك العزلة .

- على المستوى الاجتماعي والثقافي:

-تتولى الولاية انجاز مؤسسات التعليم المتوسط والثانوي والمهني وتتكفل بصيانتها والمحافظة عليها وكذا تجديد تجهيزاتها المدرسية على حساب الميزانية غير الممركزة للدولة المسجلة في حساباتها .

-يشجع المجلس برامج ترقية التشغيل ولاسيما تجاه الشباب.

-انجاز تجهيزات الصحة التي تتجاوز إمكانيات البلدية ،ويسهر على تطبيق تدابير الوقاية الصحية ،وفي هذا الإطار يستخدم المجلس كل التدابير لتشجيع إنشاء هياكل مكلفة بمراقبة وحفظ الصحة في المؤسسات المستقبلة للجمهور وفي المواد الاستهلاكية .

-يشارك المجلس في كل نشاط اجتماعي يهدف الى ضمان تنفيذ البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي

-حماية الأم والطفل ومساعدة الطفولة.

-مساعدة المسنين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والتكفل بالمشردين.

-يساهم المجلس في إنشاء الهياكل القاعدية الثقافية والرياضية والترفيهية والخاصة بالشباب وحماية التراث التاريخي .

-حماية القدرات السياحية للولاية وتثمينها وتشجيع الاستثمار المتعلق بذلك ،

-المساهمة في انجاز برامج السكن .

-يساهم في عمليات تجديد وإعادة تأهيل الحظيرة العقارية المبنية وكذا الحفاظ على الطابع المعماري.

-يساهم في برنامج القضاء على السكن الهش وغير الصحي ومحاربته وذلك بالتنسيق مع البلديات والمصالح التقنية المعنية

ثانيا: البلدية : هي عبارة عن جهاز تخطيطي له صلاحيات تنفيذية للمشروعات التنموية ، وهي أقرب هيئة إلى المواطن تسمح له باستثمار موارده وطاقاته ومشاركته في العملية التنموية كما تعمل على تلبية حاجاته ،

وحل مشاكله في ظل الأطر القانونية و الاختصاصات الممنوحة قانونيا، إذ نصت المادة 16 من الدستور على أن "الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية " القانون رقم(16\01) المؤرخ في 6 مارس2016 .

كما نصت المادة 17 على أن "يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية " و هو ما ذهب إليه قانون(10\11) المنظم للبلدية حيث نصت المادة الأولى على أن " البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة تتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة ".

أما المادة الثانية فنصت على " البلدية هي القاعدة الإقليمية للامركزية ومكان ممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية".

1-هيئات البلدية:

تتوفر البلدية حسب ما تنصص عليه المادة 15 من قانون البلدية11\10) على مايلي:

. هيئة المداولة: المجلس الشعبي البلدي

. الهيئة التنفيذية: رئيس المجلس البلدي

. إدارة ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي.

تقوم كل من البلدية والولاية بالصلاحيات التنموية المنوطة بها من خلال مجالسها المجلس الشعبي البلدي و ألولائي و تعتبر البلدية رمز الديمقراطية المتجسدة في تشكيلات مجالسها المحلية المنتخبة ،

3-الدور التنموي للبلدية:

وحسب قانون (11/10) فان الدور التنموي الذي تلعبه البلدية يتجسد في الصلاحيات التي يمنحها لها القانون وهي:

- في مجال تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة والتخطيط :

-تقوم البلدية بإعداد المخطط التنموي القصير والمتوسط وطويل المدى الموافق لعهدته، ويصادق عليه المجلس الشعبي البلدي بموجب مداولة ،وتعمل على تنفيذه بالتنسيق مع مخطط الولاية وأهداف المخططات الوطنية المتعلقة بالتهيئة والتنمية المستدامة ،

-تشارك البلدية في إجراءات التهيئة العمرانية بموجب الآراء التي يبديها ،بشأن المشاريع القطاعية المتعلقة بحماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء.

-مطابقة البناءات للشروط المحددة في القوانين والتنظيمات المعمول بها، وذلك باشتراط الموافقة المسبقة للمجالس على إنشاء أي مشروع على تراب البلدية يتضمن مخاطر من شانها الإضرار بالبيئة،و كل هذا بهدف المحافظة على البيئة والصحة .

-حماية التراث المعماري والمواقع الطبيعية، وحماية الأملاك العقارية الثقافية والحفاظ على الانسجام الهندسي للتجمعات السكنية.

-السهر على المحافظة على النظافة العمومية والطرق ومعالجة المياه القذرة، وتوزيع المياه الصالحة للشرب ومكافحة ناقلات الأمراض المعدية، كما تقوم بحماية التربة والثروة المائية

- في المجال الاجتماعي :

تنص المادة 122 من القانون (11/10) على أن:"البلدية تقوم بانجاز مؤسسات التعليم الابتدائي، وذلك طبقا للخريطة الرسمية الوطنية، وتقوم بضمان صيانتها مع انجاز وتسيير المطاعم المدرسية مع السهر على ضمان توفير وسائل النقل، كما تتكفل بانجاز المراكز الصحية وقاعات العلاج وصيانتها طبقا للمقاييس الوطنية،كما تعمل على انجاز وصيانة المراكز الثقافية المتواجدة عبر ترابها

وحددت المواد 113 إلى 122 دور المجلس الشعبي البلدي في ميدان السكن، من خلال وضع ميكانزمات وتقاليد قد تدفع إلى خلق ثقافة عقارية عمومية ،وقد خول القانون بعض الصلاحيات منها :

-تشجيع تأسيس جمعيات السكن ولجان الأحياء ،وتنظيم نشاطها من اجل القيام بعملية حماية العقارات او الأحياء السكنية وصيانتها .

-تسهيل أعمال أصحاب المبادرة من خلال وضع التعليمات والقواعد العمرانية وكل المعطيات تحت تصرفهم.

-المساعدة على ترقية برامج السكن والمشاركة فيها.

- في المجال المالي :

طبقا للمادة 180من القانون البلدي (11/10) ، فالأمين العام للبلدية يتولى تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي إعداد مشروع الميزانية، الذي يقدمه رئيس المجلس أمام المجلس للمصادقة عليه وبالتالي فالبلدية لها كامل الصلاحيات في تخصيص تمويلات تخدم قطاعات مختلفة للتنمية كالإشراف على مشاريع بناء السكن والتهيئة العمرانية وصيانة الطرق وإنشاء مراكز التعليم وتحسين الخدمات الصحية .

- في المجال الاقتصادي :

خولت المادة 31 من القانون (11/10) للبلدية حق إنشاء لجنة مكلفة بالشؤون الاقتصادية والمالية والاستثمار اضافة الى إمكانية إنشاء لجان بلدية مؤقتة تتكفل بمتابعة النشاطات الاقتصادية، أما المادة 109 من نفس القانون فتنص على الآتي :"يخضع إقامة أي مشروع استثماري او تجهيز على إقليم البلدية او أي مشروع يندرج في إطار البرامج القطاعية للتنمية الى الرأي المسبق للمجلس الشعبي البلدي ولا سيما في مجال حماية الأراضي الفلاحية والتأثير في البيئة "، كما أجاز نفس القانون أنشاء مؤسسات عامة ذات طابع اقتصادي تتمتع بالشخصية المعنوية.

- ترقية الاستثمار و المقاولاتية ،هذا المصطلح الجديد (المقاولاتية) الذي أضيف للمشروع الاقتصادي، لأهميته في تحقيق تنمية إقليمية متوازنة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، خاصة في جانب الاستثمارات المحلية.

ملاحظة: فيما يخص الولاية نرى أن الوالي يحضى بصلاحيات أوسع من رئيس المجلس ألولائي بصفته ممثلا عن الدولة أولا وعن الولاية ثانيا إذ يتولى الوالي تمثيل الولاية في كل الحياة الإدارية والمدنية وأمام القضاء سواء كانت الولاية مدعية أو مدعى عليها ،كما يقوم باسم الولاية بكل الأعمال المتعلقة بإدارة الأملاك و الحقوق التي تتكون من ممتلكات الولاية في ظل مراقبة المجلس الشعبي الولائي.

الخلاصة : مما تقدم نستنتج أن التنمية المحلية تعتمد على مكوناتها الثلاث الرئيسية : الأفراد و المؤسسات والمجتمع وهم فواعل التنمية وذلك بإستغلال كافة الموارد المتاحة سعيا لتوفير كافة الخدمات ، وتحسين الظروف المعيشية والتقدم الوطني وهي الأهداف الرئيسية للتنمية ولايتم ذلك إلا بالآليات و الإجراءات المبنية على الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية .

مراجع المحاضرة:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.المرسوم التنفيذي 136/73المؤرخ في 9اوت 1973، **المتعلق بشروط تسير و تنفيذ مخططات البلدية الخاصة بالتنمية**،الجريدة الرسمية رقم67المؤرخة في 21اوت 1973

- لجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون (12/07)،**المتعلق بالولاية** ،المؤرخ في 21 فبراير 2012،الجريدة الرسمية ،العدد12،الصادر في 29 فبراير 2012.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **البرلمان**، قانون البلدية 11/10، الجريدة الرسمية، العدد34: 2011/07/03.

-المرسوم الرئاسي رقم 19-328 مؤرخ في 11ربيع الثاني1441الموافق ل 8ديسمبر 2019يتمم الملحق بالمرسوم الرئاسي 15-140 **الذي يتضمن إحداث مقاطعات إدارية داخل بعض الولايات وتحديد القواعد الخاصة المرتبطة بها**، الجريدة الرسمية، العدد 76، الصادرة بتاريخ 10ديسمبر 2019.

- المرسوم التنفيذي رقم 91-177مؤرخ في 14ذي القعدة 1411الموافق ل28ماي1991 **يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير**، الجريدة الرسمية، العدد26 الصادرة 1جوان 1991.

- المرسوم التنفيذي رقم رقم 91-178مؤرخ في 14ذي القعدة 1411الموافق ل28ماي1991،**يحدد إجراءات إعداد مخططات شغل الأراضي والمصادق عليه**،الجريدة الرسمية ،العدد26 الصادر في 1جوان 1991.

- القانون رقم 12-07المؤرخ في 28 ربيع الأول 1433الموافق ل21فبراير 2012، **المتعلق بالولاية**، الجريدة الرسمية، العدد 12 الصادر في 29فبراير2012.

- القانون رقم 11-10 المؤرخ في 20رجب 1432،الموافق ل22جويلية 2011، **المتعلق بالبلدية**، الجريدة الرسمية، العدد37، الصادر في 3جويلية 2011.

- المرسوم التنفيذي رقم 14-116 المؤرخ في 22جمادى الأولى1435 الموافق ل24مارس2014،**يتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ويحدد مهامه وتنظيمه،** الجريدة الرسمية،العدد19الصادرة في 2أفريل2014.

- القانون رقم 01- 20المؤرخ في 12ديسمبر2001،**المتعلق بتهيئة الإقليم وتنمية المستدامة** ، الجريدة الرسمية،العدد15،77ديسمبر 2001

-**المادة** 82-84-87100-101 من القانون الولاية 12/07

-**المادة** 01-31-109-110-122-180 قانون البلدية 11/10

-سمير محمد عبد الوهاب، **الإدارة المحلية والبلديات العربية**، القاهرة:المنظمة العربية للإدارة، 2007.

- نائل عبد الحافظ العواملة، **إدارة التنمية : الأسس ، النظريات، التطبيقات العملية**، عمان،دار زهران،2009

-شويخ بن عثمان، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية**، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقول والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.

-عمار بوضياف، **التنظيم الاداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق**، ط1،الجزائر: جسور للنشر والتوزيع 2014.

-عمار بوضياف ، **شرح قانون البلدية** ، ط1، الجزائر:جسور للنشر والتوزيع،2012.

-محمد العربي سعودي، **المؤسسات المركزية والمحلية في الجزائر: الولاية والبلدية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2006.

-مسعود شهيوب،**أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها على نظام الولاية والبلدية**، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية 1996.

المحاضرة السادسة: السياسات التنموية

عناصر المحاضرة :

المقدمة

أولا: مفهوم السياسات التنموية

ثانيا: سياسة أقطاب النمو (نظرية النمو المتوازن وغير المتوازن)

ثالثا:نظرية مراحل النمو

رابعا:نظرية التبعية وتقسيم العمل

خامسا:سياسة التنمية من تحت (التصنيع عن طريق إحلال الواردات)

سادسا :سياسة القاعدة الإقتصادية (التصنيع عن طريق التصدير ()

سابعا:سياسة المقاطعة الصناعية

ثامنا:سياسة الوسط المجدد

تاسعا: سياسات التنمية المعتمدة على الإقتصاد المفتوح

المقدمة: حاولت الدول بعد الحرب العالمية الثانية اتخاذ جملة من الإستراتيجيات والسياسات لخلق إقتصاد متوازن وتصحيح الإختلالات الهيكلية المرتبطة بظاهرة التخلف، وذلك من خلال جملة البرامج والسياسات التي سطرت الخطوط العريضة للنهوض بالتنمية، يعتبر التصنيع حجر الزاوية في عملية التنمية إذ تتوقف عليه عملية تصحيح الإختلالات الهيكلية المرتبطة بظاهرة التخلف ، وهو ما يؤدي إلى أتساع القاعدة الصناعية للمجتمع مما ينعكس على مستوى وحجم الإنتاج وبدورها تدفع عملية التصنيع إلى تحقيق التنمية وأهدافها .

أولا:تعريف السياسات التنموية:

تعرف سياسات التنمية بأنها " مجموعة من العناصر والمرتكزات التي توضح الطريق لتحقيق الأهداف العامة المرغوب فبها، والأسلوب الذي يحدد كيفية السير في هذا الطريق والتي يتم ضمن إطارها تنفيذ كافة الجهود الإنمائية ، فتحديد الإستراتيجية العامة للدولة مسألة هامة لأنها تحدد مسار التنمية عبر الزمن ويجب أن تتصف السياسات بالشمولية "

وتعرف أيضا أنها :"مجموعة الإجراءات والتشريعات والقوانين والإستراتيجيات التي تتخذها الدولة للنهوض بالتنمية "

كما أنها:" عبارة عن أسلوب إدارة الدولة لمشاريعها التنموية لتحقيق الأهداف المخطط لها، وهي بذلك ليست سياسة واحدة إنما تتنوع تبعا للظروف الخاصة والعامة، الداخلية والخارجية، وتختلف من بلد إلى آخر ومن مرحلة إلى مرحلة أخرى".

وبصفة عامة يمكن القول أن سياسات التنموية هي السياسة العامة التي تتبناها الدولة في إدارتها للتنمية في جميع أبعادها الإقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وهنا برزت العديد من السياسات والاستراتيجيات لتوجيه سياسات الدولة لتحقيق التنمية منها:

ثانيا:سياسة أقطاب النمو: /نظريات الاستقطاب

كان الفرنسي فرانسوا بيرو (François Perroux) أول من أستخدم أقطاب النمو عام (1955) وذلك من خلال مقاله المشهور : (Note sur la nation De pole De Croissance وتسمى بنظرية أقطاب النمو، من أهم روادها "فرانسوا بيرو"،"بود فيل" و"فليب أبدلو"، تنقسم إلى نظريتين سياسة النمو المتوازن وسياسة النمو غير متوازن :

1-سياسة النمو المتوازن: من روادها "رجنر نيركسه" Ranger nurkse تتجلى الأفكار الرئيسية في إستراتيجية "الدفعة القوية "التي تدعو الدولة إلى تخطيط وتنفيذ برنامج إستثماري ضخم في المناطق المتخلفة ، مركزا على أهمية السوق المحلية كعنصر رئيسي محددا للتنمية الإقتصادية ، ويرى "نيركسه" أن الدول المتخلفة تعيش في حلقات مفرغة من التخلف وأن ضعف الحافز على الإستثمار بسبب ضعف السوق المحلية هو أهم هذه الحلقات، فلا يمكن لأي دولة الخروج من تخلفها إلا من خلال تنفيذ برنامج استثماري ضخم لكسر الحلقة المفرغة للتخلف وذلك باحتواء البرنامج على مجموعة من المشروعات والصناعات المتكاملة الخفيفة والصناعات الثقيلة .

حسب "نيركسه"عملية التنمية تحتاج إلى دفعة قوية تتمثل في برنامج استثماري كبير يكون فيه تكامل استثماري في كافة الجوانب صناعيا وزراعيا .

2-سياسة النمو غير متوازن: من مؤيديها "هيرشمان ألبرت"Albert Hirschman و "هانز سنجر" Hans Singer. يعتبر المفكر FRANÇOIS PERROUX المنظر لما يعرف بنظرية المناطق او أقطاب النمو، وان كان الكثير من الباحثين ينسبون هذه النظرية الى نظريات التوطن الصناعي، حيث يرى PERROUX ان التنمية الصناعية لا تحدث في كل مكان ودفعة واحدة، بل تحدث في نقاط معينة أو أقطاب تنموية تحتوي على عدة قوى اقتصادية، جاذبة وطاردة بدرجات متفاوتة من النمو، وبالتالي تنتشر تأثيراتها في الجهات المجاورة عبر قنوات لتمس جوانب الاقتصاد الوطني.

يعرف "فيليب أبدلو" هذه النظرية بأنها:"نظرية للنحو القطاعي غير المتوازن وفي آن كنظرية نمو غير متوازن ، فهي تمثل نظرية تنمية المناطق، والنظرية التي تأخذ بعين الإعتبار عدم التساوي بين الفاءات "، فهي تقوم على فكرة تقسيم البلد إلى أقطاب كبيرة غير متجانسة من حيث النشاطات الإقتصادية ، لأن كل قطب يركز على نشاط أو قطاع إقتصادي مختلف.

كما عرف BOUDEVILLE قطب النمو بأنه مجموعة من الصناعات التوسعية الواقعة في منطقة حضارية ، والتي تؤدي الى ظهور تنمية اقتصادية شاملة في مجال إقليمها، في حين يرى HERMANSEN ان تطبيق نظرية النمو له عدة مستويات، بحيث يمكن تطبيق التوطن الصناعي الشديد في المناطق الخالية من التنمية، بينما يعمل قطب النمو على إقامة صناعات محركة للتنمية الاقتصادية، بحيث ينتقل اليها النمو بشكل مباشر من خلال زيادة الطلب على السلع والخدمات التي أنتجتها هذه الأقطاب .

يرى أصحاب سياسة "أقطاب النمو" ان التنمية تنطلق من مناطق معينة تتمتع ببعض المزايا كالموقع الجغرافي او لاحتوائها على معادن أو أية موارد أخرى تلعب دور الريادةة في تحريك عجلة النمو الاقتصادي، وتكون مراكز جذب للمناطق الجغرافية الأخرى في البلد الواحد .

إذ يؤكد هيرشمان أن الدول النامية تحتاج إلى دفعة قوية من أجل تحقيق نمو ذاتي ولكن طبيعة معظم الدول النامية ووجود بعض العوائق أمام التنمية جعلها لاستطيع أن تنفذ وتدير برنامج استثماري واسع وشامل يغطي كافة القطاعات الإقتصادية والاجتماعية، ولهذا يبرر هيرشمان المناداة بإتباع أسلوب النمو غير المتوازن والتي تتمثل في الدفعة القوية لبعض الصناعات أو القطاعات الرائدة من الإقتصاد الوطني ، لأن الدول النامية غير قادرة على القيام ببرنامج تنموي شامل، فهدف التنمية حسب "هيرشمان" ليس خلق أسواق جديدة ولكن تنمية الأسواق الموجـودة فعلا واستبدال الواردات بمنتجات محلية، لذا أعطى الأولوية لبعض القطاعات الأساسية على حساب القطاعات الأخرى.

طبقت هذه النظرية كوسيلة للتخطيط التنموي الإقليمي في بريطانيا لمعالجة سوء التوازن الجهوي الموجود بين مختلف أقاليمها وتنمية الأقاليم الفقيرة بها مثل شمال شرق انجلترا ووسط اسكتلندا، كما اعتمدتها الجزائر في الفترة ما بين 1977- 1990 بإقامة الصناعات الثقيلة المرتكزة على استغلال الثروات المنجمية، وإنشاء الصناعات المصنعة التي من المفروض ان تؤدي الى التكامل بين القطاعات.

ثالثا: نظرية مراحل النمو (ووالت روسو): هي إحدى أهم و أشهر النظريات الإقتصادية التي سادت في أوربا و شكلت نموذجا رأسماليا خالصا في التعامل مع قضايا التنمية و في إنتقال المجتمعات من مرحلة المجتمع التقليدي الى مجتمع الاستهلاك الوفير و قد قسم رسو هذه المراحل الى خمسة مرت بها جميع المجتمعات و لابد أن تمر بها و هي :

– مرحلة المجتمع التقليدي أو المجتمعات البدائية تمتاز بانخفاض الدخل و تخلف الإنتاج و النشاط الإقتصادي زراعي و سيادة القيم التقليدية

– مرحلة الظروف السابقة للنمو و تبدأ عندما تتوافر الظروف الإقتصادية و الإجتماعية مثل انتشار التعليم و ظهور روح التجديد

– مرحلة الإقلاع أو الانطلاق و هي أساس التقدم و فيها يتم تغلب قوى التقدم و التحديث على المعوقات سواء ماتت مجتمعية او مؤسساتية و عادات متخلفة و من أهم شروطها زيادة معدلات الاستثمار و تطوير قطاع الصناعة و وجود قوى سياسية و أحزاب تدفع هذا التقدم للأمام.

– مرحلة النضج حيث تنطلق عمليات النمو و تنتشر التكنولوجيا على نطاق واسع و تتغير سمات العمل و ينتقل السكان للعيش في المدن و تدار المشاريع من خلال المديرين و ليس الملاك

– مرحلة الاستهلاك الجماهيري الوفير حيث تتوجه فيها قدرات الأفراد و الجماعات اللا الرفاهية الإجتماعية التي تؤدي الى زيادة الإنتاج و تركز القوى العاملة في المدن و تتضخم الفئات العاملة و تنتشر السلع. بينما تمثلت محاولة" والت روسو "في إعطاء صورة عن تطور المجتمعات البشرية، من

خلال" **مراحل النمو** "الخمسة التي حددها كما يلي–:

1–مرحلة المجتمع التقليدي :يقوم فيها الإنتاج، على العلوم والفنون القديمة

والز ا رعة ...وتتميز بانخفاض متوسط الدخل الفردي وعدم القدرة على تطبيع التكنولوجيا...

– 2مرحلة التهيؤ للانطلاق) المجتمع التقليدي :(التي تستلزم توفير مجموعة من

الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ...كزيادة التجارة الداخلية والخارجية، أما بالنسبة لشروط الانطلاق، فيلزم روستو أن تتغير اتجاهات الأف ا رد نحو الإنجاب وزيادة النشاط الاقتصادي ذي الطابع العام ونحو تقييم الأف ا رد طبقا لإنجازهم وأعمالهم وليس لانتماءاتهم وطبقاتهم.

3–مرحلة الانطلاق) الفعلي :(يحدث هذا الانطلاق الفعلي نتيجة لدافع قوي يأخذ شكل الثورة السياسية، فيؤثر في البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي...

4–مرحلة الاتجاه نحو النضج :هي المرحلة التي يؤكد فيها المجتمع قدرته على الحركة خارج نطاق الصناعات الأصلية، التي دفعته للانطلاق وقد حددها" روستو "بحوالي ستين عاما بعد مرحلة الانطلاق، حيث تتميز هذه المرحلة بانتشار طرق ووسائل الإنتاج الجديدة وانخفاض العاملين بالز ا رع، هذا وقد اعتبر" روستو "أن الم ا رحل الأربع)السابقة هي مقدمة تمهيدية للمرحلة الخامسة

– 5مرحلة الاستهلاك الوفير :حيث تتميز هذه المرحلة، بارتفاع متوسط الدخل الفردي وزيادة نسبة سكان المناطق الحضرية واتجاه المجتمع أكثر نحو الرفاهية الاجتماعية، كما

تتميز هذه المرحلة بأتساع القوة الخارجية للدولة وزيادة النفقات العسكرية ورفع الض ا رئب على الأغنياء، لإلغاء الفوارق الكبيرة بين الطبقات وهذا كله ما يؤدي إلى الاستهلاك الجماعي)الواسع ذي المستوى المرتفع.وهكذا يتبين لنا أن والت روستو قد حاول صياغة قانون عام للنمو الاقتصادي، يصلح لكل

المجتمعات، مركزا في تحليله للمحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، على النواحي التكنولوجية، مهملا الفوارق الأساسية بين مختلف الأنظمة الاجتماعية، التي تختلف بينها كثي ا ر الظروف التاريخية والمجتمعية.

وأخي ا ر يمكن القول أنه بالرغم من الاختلافات الواردة بين ما قدمه" بارسونز "وما قدمه روستو، إلا أن كلاهما حاولا تحديد م ا رحل محددة لتطور المجتمعات البشرية وفق سيرورة تاريخية تطورية، تحاول الكشف عن القوانين الحقيقية للنمو، الذي تؤدي إلى التنمية المرجوة.

رابعا: نظرية التبعية: ترى هذه النظرية أن التخلف لا يمثل الحالة الأصلية للمجتمع في العالم الثالث بل نشا من أسالبي الخضوع للنفوذ الرأسمالي بمعنى أنه نشأ تاريخيا و تطور مع التطور في البؤرة أو المركز الرأسمالي و أن هذا التخلف و التقدم هما وجهان لعملة واحدة و أن التخلف و التنمية هما إنعكاس للتطور في البلدان المتقدمة و أن شرط تطور البلدان المتقدمة هو تخلف و تبعية بلدان أخرى أي أن مفهوم التبعية مرتبط عضويا بمفهم السيطرة و تمثلها دول ما يعرف بالمركز تتميز الأولى بالنمو الصناعي و الإقتصادي و الثانية بالركود في تنمية قطاعاتها و أن الزيادة في عدد الدول التابعة تعود بالفائدة على دول المركز المتقدمة

خامسا: نظرية التنمية من تحت إستراتيجية التصنيع بإحلال الواردات": تقوم هذه الإستراتيجية بإقامة بعض الصناعات التحويلية لسد حاجات السوق المحلية بدلا من السلع المصنوعة التي كانت تستورد من الخارج ،وبذلك فإن سياسة الإحلال تهدف إلى تخفيض أو منع الواردات من بعض المنتجات المصنوعة، ،حيث يقول "جون لويس قويقو" :" ان التنمية المحلية ماهي إلا تعبير عن تضامن محلي، يخلق علاقات اجتماعية جديدة، ويظهر إرادة سكان منطقة معينة لتثمين الثروات المحلية والذي يخلق بدوره تنمية اقتصادية".

سادسا: نظرية القاعدة الإقتصادية (إستراتيجية التصنيع للتصدير): تسمى بإستراتيجية توجيه التنمية الصناعية نحو الخارج عكس الإستراتيجية السابقة ، التي كانت تتوجه نحو الإنتاج المحلي لكي يحل محل الواردات سواء من السلع الإستهلاكية أو الإنتاجية .

فهي نظرية تقوم على فكرة الصادرات كمبدأ أساسي للتنمية المحلية، وهذه النظرية ترى أن مستوى الإنتاج والتشغيل لأي منطقة يعتمد على مدى قدرتها على التصدير والتي تخلق مداخيل من الخارج ، هذه المداخيل تسمح بتوفير الحاجيات المحلية وتؤدي إلى توسيع النمو، وفي هذا المجال يقول "كلود لكور" أن النمو الحضري يتحدد بإنشاء مناصب شغل، وبالتالي يخلق مداخيل تأتي من خلال النشاطات المتميزة، وهذه النشاطات تؤدي للتصدير الذي يؤمن مداخيل من الخارج، تسمح بتوفير أو إشباع الحاجيات المحلية، وتؤدي أيضا الى توسيع النمو ،تقسم هذه النظرية الأنشطة الاقتصادية داخل المنطقة الى نشاطات قاعدية وأخرى داخلية

فالنشاطات القاعدية هي التي تغطي القطاعات المصدرة التي تساهم أيضا في خلق مناصب شغل وجلب مداخيل من الخارج ،ولعل ابرز مثال على هذه النشاطات هو الاهتمام بالقطاع السياحي لماله من عوائد ايجابية على التنمية

أما النشاطات الداخلية:فهي ما يعرف بالأنشطة الموجهة لتلبية المتطلبات الداخلية للمنطقة، وعليه فالتكامل بين هذه الأنشطة يساهم في تطوير المنطقة وبالتالي تطوير البلد بأكمله.

سابعا: نظرية المقاطعة الصناعية :من روادها "ألفريد مارشال"، تعود هذه النظرية الى الأعمال التي قدمها "الفريد مارشال" (1890) الذي كان أول من تحدث عن التجمعات التي تنشأ من تركز مجموعة من المؤسسات التي تنشط في نفس المجال في منطقة واحدة، والتي أطلق عليها "ألفريد مارشال " إسم "مقاطعة صناعية" وهي تعني حسبه قيام مؤسسات صغيرة متخصصة في نشاط معين في مكان واحد وهو ما يدعم القدرة الإنتاجية التي تنشط

في مجال واحد وفي منطقة واحدة(تشابه النشاط الإقتصادي في نفس المنطقة) ، طور هذه الأفكار الاقتصادي الايطالي "بيكانتي" (1979) ،خصوصا على مستوى ايطاليا وتحديدا في منطقة الوسط الشمالي، تقوم هذه النظرية على فكرة تركز مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) في منطقة واحدة سوف يعود عليها بالربح حيث يؤدي الى :

- تخفيض تكلفة النقل سواء عند الشراء او البيع .
- الاستفادة من يد عاملة مؤهلة وقريبة .
- تسهيل تحويل المعارف والمعلومات بين المؤسسات .
- مساعدة السلطات الإدارية لهذا التجمع لما يقدمه من فوائد للمنطقة.

ان قيام هذه المؤسسات يسمح بتبادل المعلومات نظرا للتقارب في المكان الواحد، وبالتالي إمكانية القيام بالمبادرة وخلق روابط محلية تشعرهم بالانتماء الى حيز معين .

ثامنا:سياسة الوسط المجدد: ظهرت هذه النظرية نتاج بحث قام به مجموعة من الباحثين الأوروبيين حول الوسط المجدد يرأسهم "فيليب ايبدلو" ، والتي تعتبر الإقليم هو الوسط المجدد والمنشئ لكل الأنشطة، بحيث يرى أصحاب النظرية ان التنمية المحلية هي نتاج تطور متسلسل ومتجدد على إقليم معين، أي ان التنمية لا يمكن ان تحدث إلا بوجود وسط، هذا الوسط هو الإقليم الذي فيه عناصر وعوامل قادرة على استيعاب مختلف المعارف، والتأقلم مع المتغيرات وهذا من خلال التراكمات التاريخية التي توجد داخل الوسط

وفي هذا الإطار يقول "دينين مايلات" :ان الوسط (الإقليم) يضم مجموعة متكاملة من أدوات الإنتاج وثقافة تقنية وعناصر تساعد المؤسسة على المعرفة والتنظيم ،واستعمال التكنولوجيا ودخول السوق وبذلك فالوسط يقدم كوسيلة لاستيعاب الفهم والحركة المتواصلة ،وبهذا فالوسط هو المكان الأفضل للتطور وإحداث التنمية .

تاسعا: سياسة التنمية المعتمدة على الإقتصاد المفتوح : نابعة من فكرة أن النظام الرأسمالي يقوم على الحرية الإقتصادية وفتح آليات السوق وفق قانون العرض والطلب ، وهو ما ينتج عنه تقليص دور الدولة في النشاط الإقتصادي وإلغاء الدور الذي كانت تلعبه ، بالإضافة إلى أنه تيار يعطي النقود أهمية قصوى في تفسير وعلاج كافة المشاكل في النظام الرأسمالي وذلك باستخدام سياسة نقدية صارمة وذلك بضبط معدلات نمو النقود بما يتناسب مع نمو الناتج القومي الحقيقي .

ينتمي هذا التيار من الناحية الفكرية إلى المدرسة النيوكلاسيكية وهي المدرسة التي إنتهت إلى القول بأن الرأسمالية كنظام اجتماعي لاتنطوي على عيوب خطيرة ، إنما العيوب ترجع إلى العوائق التي تحول دون عمل قوانين الإقتصاد الحر ، وهي التدخل الحكومي في النشاط الإقتصادي .

فكلما إنحصرت مهمة الحكومات في حماية حركة الأسعار من ضغوط النقابات و الإحتكارات فإن النظام يمكن أن يسير بسهولة، وفق النظرة الكنزية ومبدأ اليد الخفية الذي تكلم عنه "آدم سميت" وبالتالي ترتكز هذه السياسة على آليات السوق ودورها في توزيع الموارد.

فالأرباح تزيد من مستوى الدخل الفردي مما يؤثر إيجابيا على معدلات النمو ،وبالتالييإرتفاع معدلات التنمية،

فاعتماد الإقتصاد المفتوح يقتضي بالضرورة الحركة الحرة لعوامل الإنتاج مما يسمح بالاستثمار الخارجي، ويسهل الحصول على القروض التجارية من البنوك الدولية .

تولي هذه السياسة أهمية كبرى للسياسات المؤثرة على دور قطاع التجارة الخارجية (سياسات معدل الصرف –القوانين الجمركية – السياسات المنظمة للاستثمار الخارجي – الفوائد وأرباح).

مراجع المحاضرة:

- بديع محمد القاسم، **نماذج واسترتيجيات التغيير والتحديث الحضاري**، الأردن :مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع.ط1 .2001.

ب.س. سميث، **كيف نفهم سياسات العالم الثالث**، (ترجمة خليل كلفت). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،2011.

–توفيق عباس عبد العون ،صفاء عبد الجبار علي الموسوي، **قياس وتحليل التفاوت الاقليمي بين محافظات العراق** ،الفري للعلوم الاقتصادية ،العدد 18.

–عبد الله خباية، **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**،دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،مصر،2014.

–غنيم عثمان محمد،**التخطيط التنموي الإقليمي**، ط1،دار الصفاء للنشر والتوزيع،عمان،1998. -- رشيد أحمد عبد اللطيف، **أساليب التخطيط للتنمية** ،المكتبة الجامعية 2002.

–محمد سمير، **استراتيجيات التنمية المستدامة مقاربة نظرية وتطبيقية**، الموسوعة العربية من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول،2006.

- Bénard Guéries, dictionnaire d'analyse économique, paris : édition le découverte 1997.
- J.M, Albertin et Siller, comprendre les théories economiques, paris : édition du seuil 1983.

المحاضرة السابعة: المشاريع التنموية على المستوى المحلي في المرحلة الاشتراكية (1967-1979)

عناصر المحاضرة:

المقدمة

أولا: السياسة التنموية من خلال المخططات التنموية1967 - 1979

1-المخطط الثلاثي 67- 1969

2-المخطط الرباعي الأول 70-1973

3-المخطط الرباعي الثاني 74- 1977

4- اتجاهات المرحلة التكميلية 78-1979

ثانيا: تقييم مخططات التنموية للمرحلة الاشتراكية

- الخاتمة

المقدمة:

نتج عن الاستعمار مباشرة خاصيات للاقتصاد الجزائري تتمثل في ثقل وزن الزراعة في الاقتصاد الجزائري و ضعف التصنيع ، البطالة و انخفاض الدخل الفردي ، لهذا تتطلب عملية التنمية الاقتصادية بذل مجهودان كبيرة للنهوض بالاقتصاد الجزائري ، حيث تظهر التبعية الاقتصادية في أشكال مختلفة : تبعية تجارية، مالية و بشرية إضافة إلى أن الاقتصاد الجزائري في تلك الآونة كان اقتصاد ضعيف الذي يتمثل في ضعف هيكل المبادلات الخارجية ، و في العلاقات المالية ، كل هذه العوامل أثرت سلبا على الإنتاج و التسيير و التنظيم حيثكان الإقتصاد الجزائري حينئذ إقتصاد يتميز بالتبعية الكلية للاقتصاد الفرنسي لذا كان الهدف الرئيسي هو العمل على التخلص من هذه التبعية بشكل تدريجي من خلال ميكانيزمات معينة وكذا الاستجابة بشكل كبير لحاجيات الإجتماعية المستعجلة (التدريس ، التوظيف).

سلكت الجزائر بعد الاستقلال إستراتيجية تنموية وإقتصادية تعتمد على التخطيط الإقتصادي ، وعلى قطاع عمومي ذو كثافة رأسمالية من النشاط الإقتصادي،فنجاح هذه الإستراتيجية يعتمد على التحكم من طرف الدولة في توجيه الاقتصاد وتنظيمه وفق سياسة اقتصادية معينة. ولقد كان دور الدولة في المجال الاقتصادي من خلال استعادة الثروات الوطنية التي كانت تحت السيطرة الاستعمارية وتطوير المؤسسات العمومية وإقامة جهاز تنظيمي من شأنه ضمان تدخل الدولة بشكل مباشر في كل مجالات الحياة السياسة والاقتصادية والاجتماعية. ولقد سار المسار التنموي في الجزائر في فترة الاشتراكية بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى 62-1965: الخطوات الأولى لبناء إقتصاد مستقل عن الاستعمار – اللبنة الأولى لتشكيل الاشتراكية.

المرحلة الثانية: 67-1979: فترة الاقتصاد الموجه مركزيا (التخطيط المركزي) تم فيها تأميم الثروات الوطنية " تأميم المحروقات والغاز وبناء قاعدة اقتصادية ترتكز على التصنيع"

المرحلة الثالثة: 80-1989: سميت مرحلة (التنمية اللامركزية) وعرفت خلالها الجزائر عدة إصلاحات إقتصادية.

المرحلة الرابعة: 90-2000: وتميزت هذه الفترة بالانتقال من التخطيط الاقتصادي إلى تنظيم إقتصادي آخر خاضع لقوى السوق.

أولا: السياسة التنموية من خلال المخططات التنموية1967 – 1979

بعد الاستقلال السياسي بدأ يتعمق الفكر الاقتصادي الوطني الذي ظهر مع الحرب التحريرية مرتكزا حول مشاكل التخلف، التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الذي جاء في كل من ميثاق طرابلس عام 1962 ثم ميثاق الجزائر عام1966 وتجلى هذا التفكير أكثر ليؤدي سنة 1966 لتبني سياسة اقتصادية تعتمد على المخططات المتتالية وكان هدفه وضع جهاز إداري فعال.

أعطى النموذج الاقتصادي المتبع دور مركزي لأجهزة الدولة في تحقيق عملية التنمية و طرح ضرورة تطوير قطاع صناعي عمومي قوي ، حيث اعتبرت الصناعة الوسيلة الوحيدة التي تضمن اقتصاد مستقل و متكامل وهذا من خلال خطابات الرئيس الراحل "هواري بومدين" و مختلف المواثيق (الميثاق الوطني ، ميثاق الثورة الزراعية ... إلخ)

فمنذ أن حصلت الجزائر على استقلالها انتهجت الأسلوب الاشتراكي في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بإتباعها سياسة مركزية بحتة حيث أتاحت الوفرة النفطية خلال السبعينات إمكانيات هائلة في خدمة المشروعات و خطط التنمية المسطرة وما كان يميز الاقتصاد الجزائري في تلك السنوات ثلاث الاعتماد على:

سياسة التخطيط المركزي- تجارة محتكرة من طرف الدولة – اعتماد كلي على عائدات المحروقات

لم تطبق الجزائر من قبل صورة التخطيط الفعلي لاقتصادها كونها دولة حديثة الاستقلال نظرا لصعوبات البناء ولكن في هذه الفترة شهدت مرحلة التخطيط الفعلي للدولة و لقد عرفت الجزائر خلال هذه الفترة ثلاث مخططات اقتصادية تنمية وهي المخطط الثلاثي والمخطط الرباعي الأول والمخطط الرباعي الثاني بالإضافة إلى المرحلة التكميلية

1-المخطط الثلاثي 67-1969:

بعد أن خاضت الجزائر تجربة التسيير الذاتي في ميدان الزراعة والصناعة التقليدية، المطبقة مباشرة بعد الاستقلال بدأت منذ سنة1967 في تبني الإقتصاد المخطط يعتبر هذا المخطط أول خطة تنموية و اقتصادية عرفتها الجزائر المستقلة وهو مخطط قصير الآجال أستهدف خلق قاعدة صناعية بالتركيز على الاستثمار في

المجالات الصناعية، ولقد انصب موضوع المخطط على التصنيع كون الإنتاج الصناعي هو محرك كل تنمية وتركز فيه الاستثمار على ثلاث مجموعات:

-الاستثمارات الإنتاجية المباشرة كالمنتجات الزراعية والصناعية

– الاستثمارات الشبه الإنتاجية كالتجارة والمواصلات

– الاستثمارات غير الإنتاجية كالمدارس والصحة.

وكان الهدف من هذا المخطط تطوير الجهاز التنفيذي الذي كان يعاني الضعف والتبعية الاقتصادية ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقلال الاقتصادي.

- **2-المخطط الرباعي الأول 70-1973**: هو ثاني مخطط تنموي ركز على هدفين:

تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي

– جعل التصنيع في المرتبة الأولى من عوامل التنمية الاقتصادية.

إضافة إلى هذا اهتم هذا المخطط بتنمية الريف بهدف تحقيق التوازن بين الريف والمدن ومن الملاحظ ان حجم الاستثمارات في هذا المخطط شهد ارتفاعا وحقق تقدما. والسبب هو ان الدولة قررت إنشاء صناعات جديدة تخص المحروقات الفروع الميكانيكية والصناعية الثقيلة بالإضافة إلى تطوير الزراعة.

- **3-المخطط الرباعي الثاني 74-1977**: يعتبر ثالث مخطط تنموي شهدته الجزائر منذ الاستقلال ويعتبر تكملة للمخطط السابق، ولقد خصص لهذا المخطط مبلغ 110 مليار دج خصصت لبرامج الاستثمارات العمومية متخذة سياسة "الصناعات التصنيعية" وسيلة للتنمية في هذه المرحلة وتتلخص أهم اتجاهات وأهداف هذا المخطط فيما يلي:

- تدعيم الاستقلال الاقتصادي وبناء اقتصاد اشتراكي عن طريق زيادة الإنتاج وتوسيع التنمية بكامل التراب الوطني في إطار الخطة الإجمالية للتنمية.

- رفع الناتج المحلي الإجمالي.

- تدعيم نظام التخطيط قصد تحقيق الزيادة في قدرات الانجاز وتحسين تنظيم التسيير للقواعد المنتجة.

- وضع نظام الأسعار وجدول وطني للأجور.

بالإضافة إلى هذه الأهداف نجد أن هذا المخطط يسعى إلى تحقيق سياسة اللامركزية عن طريق التخطيط الشامل ومن ثمة تحقيق التوازن الجهوي. أما الاستثمارات هي الأخرى عرفت ارتفاع نتيجة الطفرة الهائلة في عوائد النفط التي تمول الإنفاق العام للدولة حيث شهدت هذه السنوات ارتفاع كبير في أسعار النفط. ومن المحاور الأساسية لسياسة المخطط الرباعي الثاني هي الاهتمام بالقطاع المنتج مباشرة لتطوير قوى الإنتاجية والقطاع الصناعي كمحرك للتنمية الاقتصادية، هدفه بناء دولة ذات اقتصاد مستقل ومجمع اشتراكي.

4-اتجاهات المرحلة التكميلية 78-1979: تعتبر كمرحلة لإتمام مخطط الرباعي الثاني.

تميزت هذه المرحلة ببرامج استثمارية تتصف ببعض الخصائص منها:

- الحجم الكبير من الاستثمارات

— تسجيل برامج استثمارية جديدة لمواجهة المتطلبات الجديدة للتنمية

— إعادة تقسيم البرامج التنمية بسبب التغيرات التي طرأت على الأسعار الناتجة عن الأزمة الدولية.

ثانيا:تقييم مخططات المرحلة الاشتراكية:

تبنت الجزائر أسلوب التخطيط كأداة لتوجيه عملية التنمية و تنظيمها، سميت هذه المرحلة ب"الاقتصاد المخطط" فكانت إنطلاقة جديدة للمسار التنموي في الجزائر، تمكنت من خلاله إعادة النظر في الملكية والوسائل الإنتاجية و صياغة إستراتيجية شاملة لبلوغ التقدم الاقتصادي و الرفاه الاجتماعي ، تقوم هذه الإستراتيجية على إزالة الاختلال و التشوه فيما خلفه الاستعمار في البنية الاقتصادية ولقد ساعد في تنفيذ هذا المسعى تلك الإجراءات المرتبطة بمبدأ التأميم و إعادة الثروات الوطنية، و بالتالي محاولة تنفيذ برنامج قادر على تخطي مظاهر التخلف اعتمادا على التخطيط في ضبط الوسائل و تحديد الغايات بتجسيد ماتم تأكيده في برنامج طرابلس و ميثاق الجزائر من أهمية التخطيط المبني على الاشتراكية العلمية بدلا من الإشتراكية العشوائية، وكان ذلك نقطة تحول هامة في سياسة التخطيط ، و لذا يمكن وصف التخطيط الاقتصادي بأنه " محاولة إرادية مباشرة من خلال إجراء مراقبة على مستوى بعض المتغيرات الأساسية في اقتصاد البلاد على مستوى الدخل و الاستهلاك وتوفير مناصب العمل و الاستثمار و الادخار و التصدير و الاستيراد "

تستهدف خطط التنمية تغيير البنية والعملية الاقتصادية باتجاه زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الإنماء لضمان استمرارية التنمية ، و ذلك بتطوير قوى الإنتاج و رفع إنتاجية العمل من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة ، للوصول بكل ذلك إلى تقدم الإمكانات الذاتية للبلاد و استقلالها ، و زيادة التراكم الحقيقي و بالتالي الخروج من التخلف.

لقد أدى مجهود التنمية إلى تقديم انجازات كبيرة في عدة ميادين، إلاّ ان النتائج المحصل عليها وبالرغم من أهميتها لم تكن في مستوى المجهودان المبذولة نظرا لجملة الاختلالات التي تميزت بها المرحلة ومنها:

- أن الأهداف الاجتماعية المتوخى تتنفيذها لم تجد الدعم المادي الكافي لإنجازها.
- أن الأهداف من اجل الإنتاج والإنتاجية لم تتحقق وهو ما وجه الاقتصاد الوطني إلى إخلال التوازن العام لهيكل الاستثمارات وأضعفها.
- ارتفاع تكاليف استهلاك الاستثمارات يطرح مشكل إعادة الهيكلة
- الاعتماد على قطاع المحروقات ساهم في فقد التوازنات خلال فترة 67-78 والجدير بالملاحظة أن النظام المالي لم يوفر أدوات التأطير ومراقبة النفقات بعنوان المخططات لضمان استعمالها بإحكام وفعالية. لذلك كان حجم التسديد لاعتماد الاستثمارات من قبل مؤسسات الإنتاج للسلع و الخدمات جد ضعيف للآجال الطويلة للانجاز.

- الضعف الملحوظ في تحكم جهاز الإنتاج ونقائص التسيير.

الخاتمة: واجه الاقتصاد الوطني تحديات كبيرة للتأقلم مع المستجدات ، و ذلك بالتخلي عن الأساليب القديمة لتسيير الاقتصاد الوطني و البحث عن الوسائل الكفيلة لمواجهة ذلك بأساليب عصرية تنصب على دعم الاقتصاد المخطط، و تأهيل الاقتصاد الوطني الشيء الذي يمكن من التخفيف من حدة الأزمات المتتالية التي شهدها والتي أسفرت عن العديد من المشاكل التي تفاقمت مع الوقت مما استدعى مراجعة السياسات التنموية المنتهجة حتى نهاية السبعينات وإدخال جملة من الإصلاحات الاقتصادية بداية من الثمانينات .

مراجع المحاضرة:

-أحمد شريفي، **تجربة التنمية المحلية في الجزائر**،مجلة العلوم الإنسانية،مجلة علمية الكترونية،السنة السادسة، العدد40،شتاء 2009.على الرابط:

-سعدون بوكبوس، **الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية(1962-1989-1990-2005)**،ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة،مصر،2013.

-محمد بلقاسم بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**،الجزء الثاني،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1999.

-وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، ط1، مكتبة حسن العصرية للطباعة و النشر والتوزيع، بيروت، لبنان،2010.

- Hachmi madouche, l'entreprise et économie algérienne, quelle avenir ? Économie de l'Algérie indépendant. Alger. Opu1993.

- Mohamed Hocine Benissad, Algérie Restructuration et reformes économiques 1979-1993, Alger. OPU1994.

المحاضرة الثامنة: المشاريع التنموية على المستوى المحلي خلال مرحلة اللامركزية (1980 –1990):

عناصر المحاضرة:

المقدمة

أولا:الاتجاهات التنموية و الإقتصادية للمخطط الخماسي الأول :1980–1984

ثانيا: الأهداف العامة للمخطط

ثالثا: الاتجاهات التنموية و الإقتصادية للمخطط الخماسي الثاني 1985–1989

رابعا:الأهداف العامة للمخطط

خامسا: السياسات التنموية و الإقتصادية

سادسا: التعاون مع المؤسسات المالية الدولية

1– الاتفاق الأول للاستعداد الائتماني 30/05/1990–31/05/1989:

2– الاتفاق الثاني للاستعداد الائتماني 30/03/1992–03 /06/1991:

3–الاتفاق الثالث للاستعداد الائتماني أفريل1994

4– برنامج التعديل الهيكلي

سابعا:تقييم نتائج المخطط التنموي لسنة 1980–1990

الخاتمة

المقدمة:

تميزت فترة السبعينات بتراجع إقتصادي واختلال على مستوى الأداء الإقتصادي وانخفاض في البنية الإجتماعية ،

لذا بات تقييم هذه المرحلة ضروري لوضع حجر الأساس للمرحلة اللاحقة بالقضاء على نقائص المرحلة السابقة ،بموجب ذلك إنتجهت الجزائر سياسة مغايرة سميت بمرحلة التنمية اللامركزية بإتباع سياسة اللامركزية للهيئات المكلفة بالإنجاز و هذا لتسهيل عملية مراقبة المشاريع التنموية وتفادي التأخر في إنجازها بهدف التقليص من التبعية للخارج وخلق التكامل الإقتصادي والتحكم في اتخاذ القرارات وقيادة الإستثمارات .

وبهذا عرفت التنمية عامة خلال فترة 1980-1989 عدة إصلاحات تماشيا مع الوضع الإقتصادي العالمي والوضع الإجتماعي و الإقتصادي للبلاد بغرض تصحيح الإختلالات الإقتصادية والاجتماعية في فترة السبعينات

فعرفت مرحلة 80-89 بمرحلة التنمية اللامركزية أين شهدت إنجاز مخططين تنمويين هما:

- **المخطط الخماسي الأول** 1980-1984

- **المخطط الخماسي الثاني** 1985-1989

أولا: الاتجاهات التنموية والاقتصادية للمخطط الخماسي الأول 80-84:

عمدت السلطات الجزائرية منذ مطلع الثمانينيات إلى التغيير في أسلوب إدارة الاقتصاد القومي بمبدأ لامركزية القرارات داخل الوحدات الاقتصادية، حيث إن النتائج المحققة على مستوى المؤسسات العامة الجزائرية لم تبلغ مستوى الآمال المنشودة من الاستثمارات التي خصصت لانجاز مشاريعها خلال عقد السبعينات، تميزت فترة الثمانينات بتطبيق مخططين تنمويين هما المخطط الخماسي الأول والثاني خلال الفترة 1980-1989مرفقين بسلسلة من التشريعات وجملة من الإصلاحات الداخلية التي شملت المؤسسات العامة والقطاع الخاص، وميزت فترة تطبيق المخططين التنمويين إعطاء الأولوية لقطاعات أخرى ، ونتيجة لما شهده القطاع الاقتصادي من تفاقم عجز ميزان المدفوعات و ارتفاع المديونية، كل هذا أدى بالجزائر إلى الاتجاه نحو المؤسسات المالية العالمية أو الدولية من أجل الاقتراض والإسراع في دفع وتيرة الإصلاحات والتنمية .

في هذه الفترة بدأت الجزائر مرحلة جديدة عرفت بمرحلة إعادة الهيكلة بداية من سنة1980، وهذا نظرا للوضعية الاقتصادية التي كانت تمر بها المؤسسات الوطنية التي كانت تشكو الضعف في تسييرها الداخلي، والوضعية الاقتصادية للاقتصاد ككل الذي تميز بجهاز إنتاجي غير كفؤ وضعيف ، فشهدت هذه المرحلة مخططين خماسيين ذو حجم كبير من الاستثمارات وبمدة زمنية طويلة مقارنة بالمخططات السابقة التي لم تتجاوز مدة الثلاث أو الأربع سنوات لكل مخطط، وفي هذا الاتجاه التنموي أصبحت الدولة تراهن على مسألتين، الإمكانات المادية في برامج التنمية التي يمولها قطاع المحروقات(الثروة النفطية) دون منافس هذا من جهة والقدرات الفنية البشرية من جهة ثانية.

ثانيا: الأهداف العامة للمخطط: إن المحاور الكبرى للمخطط الأول ترسم سبل السياسة الإقتصادية و الإجتماعية التي تكفل تنظيم إستخدام المناهج والبرامج في المدى المتوسط والبعيد للتنمية الإشتراكية في إطار توجيهات الميثاق الوطني بهدف:

- تغطية كافة الإحتياجات في آفاق 1990بفعل التنمية المستمرة
- توسيع وتنويع الإنتاج الوطني وتطويره حسب الإحتياجات
- إتباع سياسة اللامركزية للهيئات المكلفة بإنجاز المشاريع لتسهيل عملية مراقبة المشاريع وتفادي التأخر في إنجازها .
- إعادة التوازن الاقتصادي والتوازن الخارجي
- تخفيض الديون الخارجية، وتدعيم التكامل الاقتصادي
- بناء سوق وطنية داخلية نشطة وقادرة على تعزيز الاستغلال الأمثل للقدرات الوطنية
- التقليل من القيود الإقتصادية التي تعرقل التطور الإقتصادي
- استمرار استفادة القطاعات من نفس الدعم الذي شهدته من قبل

- تنظيم الإقتصاد وإعادة هيكلة المؤسسات واستغلالها بهدف تحسين فعاليتها الإنتخابية والتوجه نحو اللامركزية
- الاستخدام الأمثل للتجهيزات الصناعية المتوفرة
- تحقيق التكامل بين كل الفروع الصناعية والقطاعات
- إنشاء مخططات ولائية وبلدية وتحقيق التوازن الجهوي
- إعطاء القطاع الخاص حقه في المشاركة والمساهمة في المخطط
- مواصلة سياسة التشغيل، وتطوير مستوى التأهيل

ثالثا: الاتجاهات التنموية والاقتصادية للمخطط الخماسي الثاني :

- يعتبر المخطط الخماسي الثاني1985-1989 مخطط طموح في برامجه الاستثمارية، عندما تمت صياغة برنامج المخطط كانت أسعار النفط مرتفعة لكن مع بداية سنة 1986 بدأت أسعار النفط تشهد تهاويا سريعا إذ أنخفض سعر النفط إلى 50/ مما كان عليه من قبل ، وهو ما أوقع خللا في تقديرات البرنامج وتطبيقاته ، حيث تم تسجيل تناقص كبير في حجم الاستثمارات الفعلية مقارنة بالحجم التقديري، بالإضافة إلى تراجع وتيرة الإنجاز في البرامج التنموية بسبب إنخفاض إيرادات الجزائر المالية نتيجة فقدان التوازن المالي الخارجي بسبب انهيار سعر البترول.

رابعا: الأهداف العامة للمخطط 1985-1989:

تنظيم مختلف الأنشطة التنموية مع مراعاة القيود الخاصة بالمرحلة الراهنة وإدراجه في منظور تنموي طويل الأمد ويهدف هذا المخطط بصفة عامة إلى:

- تلبية الحاجيات الأساسية للسكان المتزايدة مع مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والاستثمارات
- المحافظة على الاستقلال الإقتصادي والتحكم في التوازنات المالية الخارجية
- المحافظة على موارد البلاد غير قابلة للتجديد
- تخفيض التكاليف وآجال تنفيذ الإستثمارات في جميع القطاعات
- تحسين فعالية جهاز الإنتاج والتنمية المكثفة لكافة الطاقات البشرية و المادية

خامسا: السياسات التنموية و الإقتصادية من 1988-1992:

لقد كانت للأزمة النفطية التي عرفتها الجزائر عام 1986- 1989 الوقع الكبير على الإقتصاد الوطني حيث ظهرت بوادر الانهيار بعد التراجع الرهيب لسعر النفط ،و هذا ما أظهر هشاشة تركيبة الإقتصاد الجزائري فيما يتعلق بالحصول على الموارد المالية الموجهة لتمويل الإقتصاد إذ لم تستطيع الإيرادات العامة تغطية النفقات الجارية مما أدى إلى حالة العجز الموازنة في أعلى مستوى له ،وما ميز الوضع من ضعف التسيير الداخلي والإنتاج غير كفؤ وذو التكالف المرتفعة ،وتباطؤ وتيرة الاستثمارات العمومية،حيث عرفت الجزائر صعوبات بداية 1987في

الحصول على قروض جديدة لتمويل الواردات من المواد الغذائية، وخدمة الديون مما عجل بانفجار الوضع الاجتماعي ولذلك اتجهت الجزائر نحو المؤسسات المالية والنقدية الدولية لإعادة التنظيم الاقتصادي والمالي .

بدأت السلطات الجزائرية بالإصلاحات سنة 1988 حيث تم سن جملة من القوانين لإصلاح مؤسسات الدولة ومن الأسباب التي أدت إلى الإجراءات التصحيحية للإقتصاد الوطني مايلي:

- إنخفاض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خارج المحروقات بنسبة 1,5 سنة 86
- تأزم الوضعية المالية للمؤسسات العمومية نتيجة القوانين المفروضة على الأسعار وتسريح العمال.

فقامت السلطات الوطنية بجملة من الإجراءات منها :

- **هيكلة المؤسسات الإقتصادية:**

استقلالية المؤسسات العمومية وفق قانون 88/01 حيث أصبحت الهيئات المسؤولة عنها لها الحرية التامة في اتخاذ القرارات واختيار الإستثمارات دون الرجوع إلى السلطة المركزية ، فكانت أولى الإصلاحات الإقتصادية متعلقة باستقلالية المؤسسات كونها تعتبر كعملية لإعادة تكييف الإقتصاد الوطني حسب المعطيات الجديدة وسعيا لتحقيق فعالية السياسة الإقتصادية .

لقد أخذت سنة 1988 نقطة تحول في منظومة التخطيط في الجزائر بموجب قانون 88- 02 المؤرخ في 12جانفي 1988 وذلك بإدخال جملة من الإصلاحات الهيكلية تضمنت مايلي :

- **إصلاح سياسة التخطيط** : عن طريق تمديد فترة المخططات إلى خمس سنوات ،والعمل على توزيع أعمال التخطيط على مختلف المستويات وإعطاء الأولوية للمخططات الولائية في إطار التخطيط اللامركزي
- **إصلاح النظام الجبائي:** تطوير الآليات الجبائية والتنظيمية مع تخصيص الجباية البترولية لتمويل الإستثمارات المنتجة .
- **إصلاح القرض و البنك:** إدخال إصلاحات على ا لجهاز المصرفي من خلال استقلاليته عن الخزينة العمومية ، ومنح بنك الجزائر مسؤولية المراقبة النقدية والمصرفية وفق قانون 90/10.
- **اللجوء إلى الصندوق الدولي** والبنك العالمي لتحسين الوضعية الإقتصادية والاجتماعية
- **إصلاح سياسة التجارة الخارجية** : تأميم التجارة الخارجية بهدف حماية الإقتصاد الوطني ومراقبة حركة رؤوس الأموال وتحرير التجارة الخارجية .
- **وضع إطار قانوني للمؤسسات الصغيرة** والمتوسطة مع إعفائها من الضرائب خلال 90/89
- **ضبط الإنفاق الحكومي** وامتصاص السيولة الزائدة وتحرير الأسعار.

سادسا: التعاون مع المؤسسات المالية الدولية : عمدت الجزائر خلال هذه المرحلة بالقيام بعلاقات تعاون مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ؛ لدفع وتيرة الإصلاحات التي شرعت فيها كالانتقال من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق الذي أقره التعديل الدستوري لسنة 1989م بتكريس مبدأ التعددية الحزبية والليبرالية

الاقتصادية ، فتم التوقيع مع هذه المؤسسات الدولية على عدة برامج تخص الإصلاحات في ظل وضع سياسي متوتر ومأزوم .

1-الاتفاق الأول للاستعداد الائتماني 31/05/1989-30/05/1990: أو ما يسمى ببرنامج الاستقرار (التثبيت)، يبدأ برسالة حسن النية يلتزم البلد بموجبها صراحة بتطبيق مجموعة من السياسات التي تهدف إلى تصحيح الإختلالات المالية و الاقتصادية خلال فترة قصيرة الآجل و قد لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي لطلب مساعدته و المتمثلة في حصولها على حق استخدام موارده في إطار اتفاق التثبيت في 31/05/1989 من أجل تسديد الديون المثقلة.

كما شهدت هذه الفترة من الاتفاق عدة نصوص تشريعية متمحورة حول وضع آليات جديدة لضبط الأسعار و تحرير التجارة الخارجية و إصلاح النظام المالي و البنكي .

النتائج التي سجلها الاقتصاد الجزائري اثر الاتفاق الأول للاستعداد الائتماني على المستوى الكلي تتلخص

فيما يلي :

-التحكم في العجز المالي بعد الارتفاع الذي سجلته الإيرادات الكلية، فقد سجلت هذه الأخيرة 28.4%من إجمالي الناتج الداخلي الخام سنة 1990 مقارنة ب 27.6% سنة 1989 وتراجع النفقات العمومية من 29.6 % إلى 25.3% في نفس الفترة

-تقليص الطلب الإجمالي بعد وضع قيود على الواردات

-توازن الميزان التجاري بناء على الفائض المسجل سنة 1990

- سياسة التقشف التي أدت إلى تراجع الكثير من الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية

- السياسة المالية الانكماشية التي بدورها تؤدي إلى نقص في السيولة النقدية

-تدهور الاحتياطي من العملة الصعبة سنة 1990 إلى 725 مليون دولار

-عجز ميزان المدفوعات للسنة نفسها ب 10 مليون دولار.

أمام هذه النتائج المشجعة عمدت السلطات إلى مواصلة جهود الإصلاح و ذلك بالتوقيع على الاتفاق الثاني للاستعداد ألانتمائي.

2-**الاتفاق الثاني للاستعداد الائتماني 03/06/1991-30/03/1992**: تم الاتفاق على الاستعداد الائتماني الثاني بين الجزائر و صندوق النقد الدولي يوم 3 جوان 1991، حيث تم تحرير رسالة النية في 27 أفريل 1991بموجب هذا الاتفاق استفادت الجزائر من تسهيل تمويلي بمبلغ ما يعادل 294 مليون دولار، إلى جانب قرض مقدم من قبل الصندوق يبلغ 300 مليون حقوق سحب خاصة مقدمة على أربعة شرائح متتالية، ويتم سحب الأقساط بناء على **الأهداف المنصوص عليها في الاتفاق، و التي تمثلت في:**

- تحرير التجارة الخارجية.

- تحرير الأسعار لتصل إلى نسبة 85% ليبقى 22 سعرا فقط مدعما
- ضبط الاستهلاك و الادخار.
- حرية الاستثمار ومنح امتيازات مالية، ضريبية وجمركية.
- التقليص من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد.
- إصلاح النظام الضريبي و الجمركي.
- هيكلة المؤسسات العمومية.

3-الاتفاق الثالث للاستعداد الائتماني أفريل1994 : لتجاوز الأزمة الحادة التي تمر بها البلاد و التي زادت من حدة الاختلالات الهيكلية بحيث يمكن اعتبارها قيودا تعرقل جهود إعادة التوازن الداخلي و الخارجي نتيجة عجز الخزينة العمومية المتواصل بسبب تواصل انخفاض أسعار البترول مما جعل القيمة الحقيقية للصادرات تنخفض بنسبة 21%، فلجأت الدولة للمرة الثالثة إلى طلب مساعدة صندوق النقد الدولي، صرح الصندوق بموافقته على اتفاق التثبيت بعد التوقيع على رسالة النية في ماي 1994 ولم تتغير أهداف هذا الاتفاق عن سابقيه.إذ يمكن إجمالها فيما يلي :

- استعادة وتيرة النمو الاقتصادي و تحقيق معدل نمو بين3 % و 6 %.
- تقليص معدل التضخم و كبح نمو الكتلة النقدية في حدود 14% .
- إلغاء دعم الأسعار وتحريرها.
- تعديل قيمة العملة الوطنية.
- التسيير العقلاني للطلب الداخلي.
- الاهتمام بالقطاعات الأخرى غير المحروقات كالزراعة و الأشغال العمومية.
- تخفيض الرسم على القيمة المضافة و الحقوق الجمركية و الضريبة على الأرباح .

بعد هذه الإصلاحات و الاتفاقيات الثلاث بدأ الاقتصاد الجزائري يساير التحول نحو اقتصاد السوق، لكن حجم الإختلالات حال دون الوصول إلى نمو دائم، الأمر الذي استدعى الشروع في إصلاحات هيكلية معمقة، مما أدى إلى عقد اتفاق موسع يمتد لمدة ثلاث سنوات.

4-برنامج التعديل الهيكلي : 22/05/1995 الى21/05/1998 : قدمت السلطات الجزائرية رسالة نية في 30 أفريل1995 إلى المدير العام لصندوق النقد الدولي، تطلب مساهمة مالية منه في إطار اتفاق موسع على مدى ثلاث سنوات ذلك بتاريخ 22/05/1995و يمتد إلى غاية21/05/1998 في نطاق الميكانيزم الموسع للقرض، وافق الصندوق على الطلب و حددت قيمة هذه القروض ب 1.169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة و مبلغ 3.9 مليار دولار لدعم ميزان المدفوعات و 6.3 مليار دولار عام 1996 و 4.7 مليار دولار سنة 1997

أ- محتوى برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي :

يتعين على السلطات الجزائرية تسيير الإصلاحات الهيكلية المفروضة للتوجه إلى اقتصاد السوق تبعا لمحتوى البرنامج الثلاثي للإصلاح من أجل إعادة التوازنات على المستوى الداخلي و الخارجي و تخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف و الوصول إلى مرحلة الإنعاش الاقتصادي من خلال تحقيق معدلات نمو عالية ويتمثل محتوى هذا البرنامج في المحاور التالية :

- توفير الوسائل المؤسسية و الأليات السوقية اللازمة لإتمام عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق.
- ترشيد النفقات العمومية.
- مواصلة تحرير الأسعار و إزالة القيود على التجارة.
- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية و إدخال الخوصصة بعد وضع الإطار القانوني لها لبعث المنافسة و تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما فيما يخص نتائج هذه الإصلاحات، و نظرا للشروط القاسية التي احتواها البرنامج خلال الفترة 1995-1998عرف الاقتصاد الموازي توسعا كبيرا نظرا لثقل هذه الإصلاحات على الفئات الفقيرة من المجتمع،إضافة إلى نتائج أخرى أهمها:

- تحسن طفيف في معدل نمو الاقتصاد الراجع لنمو الناتج الداخلي الإجمالي، حيث بلغ المعدل 3.9%سنة 1995 و ارتفع سنة 1996 إلى 4%.
- الحد من الضغوط التضخمية بعد تحديد سقف لتوسيع الكتلة النقدية فانخفض معدل التضخم إلى حدود 16.5% عند نهاية 1996 و بلغ سنة 1997 معدل 10% و 5.1%سنة 1998
- ارتفع سعر الدينار مقابل الدولار من52.2%سنة 1995 إلى 56.2%سنة 1996 ثم 58%سنة 1997 و خلال سنة 1998 وصل إلى 59%؛ -
- حقق فائض في الخزينة يقدر ب 2.3%من الناتج الداخلي الإجمالي مع حلول سنة 1996 حيث واصل الفائض في الارتفاع في السنة الموالية ليبلغ 63مليار دينار غير انه في السنة الأخيرة لتنفيذ البرنامج عاود العجز بالظهور ليبلغ(10.8) مليار دج.
- **ب-محتوى اتفاق برنامج التعديل الهيكلي مع البنك الدولي سنة 1996**:

من أجل استكمال جهود التصحيح الهيكلي والتحول الاقتصادي ،طلبت السلطات الجزائرية من البنك العالمي قرضا لتمويل برنامج التعديل الهيكلي، وافق البنك الدولي للإنشاء والتعمير في 1996/04/25 على تقديم مبلغ 300مليار دولار ،حدد تاريخ نهايته في سنة 1998 من بين أهدافه وضع إستراتيجية تعاون مع الحكومة الجزائرية لدعم جهود التحول الاقتصادي الذي شرعت فيه منذ الثمانينيات .

- ترقية القطاع الخاص ومحاولة التنمية الاقتصادية.
- دعم الإصلاحات في قطاع الفلاحة والمالية .
- ترقية قطاع السكن والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سابعا: تقييم نتائج المخطط التنموي لفترة 80-1996:

في ظل المخطط الخماسي الأول كانت أسعار النفط مرتفعة فشهدت البرامج التنموية تقدما ملحوظا في البرامج و قد حققت قسم وافر من الأهداف المسطرة حيث تضاعف الإنتاج الداخلي الخام و ازدهرت الصناعة و الفلاحة ، إلا أنه في النصف الثاني من فترة الثمانينات عرفت البلاد تأزم للوضع الإقتصادي نتيجة تذبذب أسعار الصرف وانخفاض سعر البترول وهو ما أدى إلى خلل في التوازن المالي الخارجي نتيجة إنخفاض إيرادات الجزائر من العملة الصعبة الناتجة عن تصدير المحروقات ، وهو ما أخلها في أزمة إقتصادية واجتماعية وسياسية يوم 5 أكتوبر 1988،مما دعى إلى سياسة إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وانتهاج سياسة التقشف نتيجة الركود الإقتصادي

الخاتمة:

رغم جملة الإصلاحات التي انتهجتها الدولة في سياساتها التنموية إلا أنها فشلت بسبب عدم توفر الإيرادات المالية الكافية لانخفاض أسعار النفط ولم تظهر بوادر استعادة الإقتصاد الجزائري لاستقراره إلا بعد عودة أسعار النفط للارتفاع من جديد لأن الإقتصاد الوطني مازال مرتبطا ارتباطا وثيقا بسعر البرميل في الأسواق العالمية.

مراجع المحاضرة:

- أنيس رحماني، **إعادة هيكلة النظام السياسي في الجزائر**، قضايا دولية، العدد 334، 1996.

-عبد اللطيف بن أشنهو، **التنمية المستقلة في الوطن العربي(تجربة الجزائر الدينامية الاقتصادية والتطور الاجتماعي)**،المستقبل العربي،العدد 88، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،1986

- عبد المجيد قدي، **مدخل لسياسات الاقتصاديات الكلية(دراسة تحليلية وتقيمية)**، الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2003.

-عامر هن، **قراءة في مخططات التنمية بالجزائر**، جامعة المسيلة، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، 2014.

-مدني بن شهرة ، **سياسة الإصلاح الإقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، الجزائر:دار هومة ،2008.

-محمد مصدق يوسفي، **الأزمة الجزائرية و البدائل المطروحة**، دار المعرفة، الجزائر، 1998.

- Rabah Abdou, l'économie algérienne a l'épreuve de l'ajustement structurel, janvier N4, revue el Nard, mars1993.

المحاضرة التاسعة: المشاريع التنموية على المستوى المحلي خلال فترة إقتصاد السوق

عناصر المحاضرة :

المقدمة

أولا:سياسة الإنعاش الإقتصادي 2001-2004

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الإقتصادي2005-2009

ثالثا: إنجازات برنامج الإنعاش الإقتصادي والبرنامج التكميلي

رابعا: برنامج توطيد النمو الإقتصادي

خامسا:تقييم سياسات التنمية خلال فترة إقتصاد السوق

المقدمة:

شهدت أسعار النفط ارتفاعا كبيرا سنة2000-2001 حيث وصل سعر البرميل لسنة 2008 إلى 94,08 دولار للبرميل ،وترجع أسباب هذا الارتفاع إلى أسباب سياسية وعلى رأسها احتلال العراق و الثورات العربية التي شهدتها الدول العربية خلال سنتي 2010-2011 كالحرب الليبية التي كان لها أثر كبير على إنتاج النفط ، بالإضافة إلى تقليص حجم إنتاج الأوبك ، هذه الأسباب أدت إلى ارتفاع أسعار النفط إلى أرقام قياسية وصلت في المتوسط إلى 122,54 دولار أمريكي للبرميل .

استفاد الإقتصاد الجزائري من هذه الزيادات في تحقيق نسب تنمية كبيرة في البلاد وهذا راجع إلى التراكمات المالية الجد معتبرة المتمثلة في ارتفاع حصيلة الاحتياطات الوطنية لتصل إلى 182مليار دولار سنة 2011، كما ساهم هذا الارتفاع في زيادة إيرادات الدولة مما مكنها من الخروج من المديونية الخارجية حيث لم تتجاوز خمسة مليار دولار سنة 2012.

إن الارتباط الوثيق بين الإقتصاد الجزائري والتنمية يشكل ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات ، حيث أرتبط تحقيق التنمية في البلاد بالفوائض المالية لقطاع المحروقات التي بموجبه تبنت الدولة سياستها التنموية في المجال الإقتصادي والاجتماعي والبشري من خلال إستراتيجية الإنعاش الإقتصادي لفترة مابين 2001-2004 خصص لها غلاف مالي قدر ب07 مليار دولار لمدة متوسطة قدرها ثلاثة سنوات.

أولا: سياسة الإنعاش الإقتصادي2001-2004: خصص **له** غلاف مالي يقدر ب525 مليار دينار جزائري معتمدا على عائدات البترول قصد تلبية الطلب الإجمالي. خصص منها 129مليار للتنمية المحلية،

- 90 مليار دينار للتنمية البشرية(التربية، التكوين، التعليم العالي ،البحث العلمي،الصحة والسكان ،الشباب والرياضة،الشؤون الدينية،الثقافة والاتصال)

- خصص 210مليار دينار تقوية الادارة العمومية وتحسين نمط العيش(التجهيز الهيكلي،إعادة إحياء المناطق الريفية و الجبلية، المرتفعات والواحات)

-خصص46 مليار دينار السياسات المرافقة(حشد الموارد،تأسيس صندوق الشراكة،تهيئة المناطق الصناعية ،صندوق ترقية المنافسة الصناعية).

- خصص 74مليار دينار لدعم الأنشطة الإنتاجية(الزراعة، الصيد والموارد المائية)

كان الهدف من مخطط الإنعاش الاقتصادي دعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية، التنمية المحلية والبشرية من خلال:

-احترام العمليات التي هي طور الإنجاز

-إعادة الإعتبار وصيانة البنى التحتية

-توفير الوسائل وقدرات الانجاز

ومن أولويات هذا البرنامج:

- الحد من الفقر والقضاء على البطالة عن طريق خلق مناصب شغل .

-توزيع الثروة على مناطق الوطن.

- عصرنه الهياكل الاقتصادية.

- تكريس مسؤولية الحفاظ على الطبيعة و حماية الموارد الطبيعية التوازن الطبيعي

- تنمية الموارد المائية.

- تنمية الموارد البشري

- تحقيق التنمية المحلية

- الاهتمام بالتنمية الريفية

-تطوير البني التحتية الأساسية .

- جذب الاستثمارات و تنويعها .

تكمن أهم الإنجازات التي حققت من خلال البرنامج في النقاط التالية:

-تحقيق الاستقرار الأمني و السياسي و الاقتصادي

-تحسين الظروف المعيشية ومحاربة الفقر

-الاهتمام بالمنظومة التربوية و محاولة تحديثها بإنشاءات جديدة، مطاعم، مكتبات، ربط المنظومة التربوية بالانترنيت.

-السكن و مشروع المليون سكن و القضاء على البناء الهش و ترقية البناء الريفي

-عصرنه قطاع النقل (الطريق السيار شرق غرب ، السكك الحديدية ميترو، ترامواي و شبكة الطرق السريعة.

-عصرنه المطارات و الموانئ

-إدراج البيئة كبعد استراتيجي (مراقبة و إزالة النفايات ، وضع نظام وطني للاسترجاع و تثمين النفايات)

-توسيع الخوصصة

-الاهتمام بالطاقة البديلة كمصدر جديد للطاقة.

ومن خلال هذا البرنامج إستعادت الجزائر توازناتها الإقتصادية الكلية وحققت معدلات نمو وتنمية كبيرة ، فكانت حصيلة هذا المخطط إيجابية على مستوى الاقتصاد الكلي كمايلي:

- ارتفاع الناتج الخام المحلي

-ارتفاع احتياط الصرف

- تراجع المديونية

-ارتفاع نسبة التضخم

-ارتفاع نسبة معدل النمو الاقتصادي

-توفير أكثر من مليون ومئة ألف منصب شغل

- إنخفاض البطالة من 29،3إلى23،3

- بناء ما يقرب 600ألف وحدة سكنية

-بناء المؤسسات التعليمية(ابتدائي، متوسط وثانوي ومعاهد التكوين)

-إنجاز 100ملعب جديد و200 قاعة رياضية

-45مليار دينار كاستثمار عمومي وخاص وغيرها من الانجازات.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الإقتصادي 2005-2009:

قدرت الإعتمادات المالية المخصصة لها ب 8705مليار دينار جزائري ، وكان تركيز الحكومة من خلال هذا البرنامج على مواصلة الجهود الرامية إلى إنعاش النمو وتكثيفه في جميع القطاعات والانفتاح على الإقتصاد العالمي . هذا البرنامج خصص لمناطق الجنوب و الهضاب العليا ، من خلال السياسة التنموية التي شرعت الدولة في التخطيط لها من اجل إعادة التوازن الديمغرافي عبر مناطق الوطن من أجل فك العزلة عن الجنوب و تخفيض الضغط عن الشمال ، ولا سيما من خلال تهيئة مناطق الهضاب العليا و مناطق الجنوب و جعلها أكثر استقطابا للتنمية وشمل هذا البرنامج :

- البرنامج التكميلي المخصص للجنوب والهضاب العليا
- البرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش
- البرنامج التكميلي لتحقيق التنمية المحلية

كما اهتم كذلك هذا البرنامج بتقليص البطالة ورفع معدل التشغيل إذ منحت الدولة 110مليار دينار لبرامج القضاء على البطالة و إنشاء المؤسسات الصحية و التعليمية

-النهوض بقطاع الاتصالات

-ترقية قطاع الأشغال العمومية و تحديثه كما تم وضع مشروع تأهيل الطرقات ليتماشى وفق المعايير الدولية و التهيئة التدريجية للتراب الوطني

-سياسة بناء السدود و تدعيم الأنشطة الزراعية و استصلاح الأراضي

-إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر من 27400 مؤسسة في سنة 2008.

-تطوير قطاع النفط و تنويع أنشطة سونا طراك

ثالثا: إنجازات برنامج الإنعاش الإقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الإقتصادي:

تميزت الفترة من 2001-2009 بإنعاش مكثف للتنمية وفي كل المجالات وتجسد ذلك في إنجازات عديدة نذكر منها:

- دعم النشاطات الإنتاجية (الفلاحية – الصيد والموارد المائية)
- إنجاز البنى التحتية من أجل تحقيق الاستقرار وإرجاع السكان إلى المناطق الريفية
- المشاريع المرتبطة بالطريق السريع (الطريق السيار شرق غرب- الهضاب العليا – الطرق الولائية والبلدية)
- تطهير المياه والمحيط
- تنمية المخططات قصد القضاء على أزمة السكن
- تنمية الموارد البشرية
- تحسين الخدمات الصحية والعلاج الإستشفائي
- برنامج القضاء على البطالة من خلال:

إنشاء صندوق لدعم الاستثمار من أجل التشغيل

تخفيض العبء الضريبي لهذه الفئة

تخفيض نسبة فوائد القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

فتح سوق العمل للوكلات الخاصة

هيئات التشغيل:

- الوكالة الوطنية لدعم التشغيل Agence nationale de soutien a l'emploi
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب Agence nationale d aide à l'emploi des jeunes
- وكالة التنمية المحلي Agence de développement local
- الصندوق الوطني للتأمين عن الشغل Caisse nationale d'assurance d'emplo
- الوكالة الوطنية للشغل ومحاربة الفقر Agence nationale pour l emploi et lutte contre la pauvreté

وبهذا يمكننا القول بأنه خلال الفترة 2001-2009 ومن خلال برنامجي الإنعاش الإقتصادي والبرنامج التكميلي للإنعاش الإقتصادي تجسدت على أرض الواقــع العديد من المشاريع الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة .

رابعا: برنامج توطيد النمو الإقتصادي: ويسمى برنامج التنمية الخماسي 2010– 2014:

خصصت له الحكومة غطاء ماليا يقدر ب 286 مليار دولار، وشهد هذا البرنامج المخطط الخماسي الثاني من 2010-2014 الذي يعتبر أضخم برنامج ، حيث أن الدولة سعت من خلال هذا المخطط للانتقال من مرحلة الإنعاش الإقتصادي إلى مرحلة التنمية الإقتصادية ،حيث خصصت له مبلغ إجمالي قدره 21214 مليار دينار،

كاف لإنجاز وبناء دولة حديثة كاملة ، وزع هذا المبلغ على كل القطاعات الإقتصادية و الإجتماعية و قد خصص هذا البرنامج نسبة كبيرة لتأهيل الموارد البشرية حيث كانت حصة تنمية الموارد البشرية من هذا الغلاف 40 بالمائة و التوجه نحو اقتصاد كما يلي:

- إقتصاد المعرفة من خلال البحث العلمي ،التعليم العالي ،استخدام وسائل الاعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية.
- دعم التنمية الريفية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إنشاء مناطق صناعية.
- مواصلة تطوير البنى التحتية، وفك العزلة
- تحديث أجهزة الدولة : الجيش ،الشرطة ، الحماية المدنية ،جهاز العدالة ،الجهاز الضريبي و الجمركي المدارس والمعاهد والجامعات ،البحث العلمي ، تكنولوجيا الاعلام والاتصال
- قطاع الطاقة والمناجم (مشروع ميدغاز الرابط بين الجزائر واسبانيا ،مشروع غالسي لتمويل إيطاليا بالغاز ،مشروع TSGB لتزويد السوق الأوروبية بالغاز)
- توصيل الكهرباء والغاز 98%كهرباء و حوالي 41 **%** من الغاز.

خامسا: تقييم سياسات التنمية خلال فترة إقتصاد السوق :

إذا ما نظرنا إلى برنامج الإنعاش الإقتصادي و البرنامج التكميلي للإنعاش الإقتصادي وبرنامج توطيد النمو الإقتصادي نجد أنه لم يصل إلى مستوى التطلعات ونتائج هذه البرامج لم تكن بالحجم المتوقع تحقيقه نظرا لنقص الفاعلية في الإنجاز بالمقارنة مع حجم الإعتمادات المالية المخصصة لها وكذلك غياب آليات الرقابة الصارمة خاصة في ظل تنامي الفساد بكل أشكاله ، ومن جهة أخرى غياب سياسة واضحة وشاملة لخلق إقتصاد بديل عن الريع ،وعدم قدرته على تنويع مصادر الدخل خارج المحروقات، بالإضافة إلى ضعف المؤسسات العامة ومشكل البطالة المقنعة، لذا توجب على الدولة تبني سياسات تنموية خارج قطاع المحروقات اعتمادا على تنمية قطاعات إقتصادية أخرى أكثر إنتاجية كقطاع الفلاحة ، الصناعة ، السياحة والخدمات بالإضافة إلى إدراج البعد الاجتماعي والبيئي في سياسة التنمية المنتهجة كما لا بد من انتهاج سياسات وأساليب تمس جميع الجوانب والقطاعات..

مراجع المحاضرة:

- أحمد شريفي، **تجربة التنمية المحلية في الجزائر**،مجلة علوم إنسانية، العدد2009،40.

-زهير صيفي،**برنامج الإنعاش الإقتصادي ودوره في التنمية المحلية في الجزائر**،مجلة البحوث الجغرافية، العدد20،د ت ن.

عابد شريط، ياسين حلول بن الحاج، **أداء الإقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية:البرنامج الخماسي2010–2014نموذجا،** مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، العدد12،جامعة البليدة،الجزائر،ديسمبر2015.

-عبد الفتاح علاوي،**دور صندوق الجنوب في تمويل التنمية المحلية،** ورقة بحثية مقدمة الى ملتقى الوطني الأول حول تمويل التنمية المحلية في الجزائر،واقع وآفاق، المركز الجامعي برج بوعريريج، الجزائر، يومي14-15 أفريل2008.

-عرقوب نبيلة، **مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري واليات إنجاحها،** ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الاقتصادي24, جامعة بومرداس .

- نبيل بوفليج، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر 2000–2010**،مجلة أكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد2013،9.

- Communique du conseil des ministres. Programme de developpement quinquennal 2010-2014 le 02-01-2011.http:/www.mae.dz/photos programme.htm.

المحاضرة العاشرة: العلاقة بين مخططات التنمية المحلية والأطر المالية:

عناصر المحاضرة :

أولا: الأطر المالية للجماعات المحلية:

1-مفهوم الموارد المالية المحلية

2-مصادر التمويل المحلي

ا- مصادر التمويل الداخلية

ب-مصادر التمويل الخارجية

ثانيا: مخططات التنمية المحلية

1- مفهوم المخطط

2- مقومات المخطط

3- أنواع المخططات

- **المخطط المركزي**
- **المخطط ألولائي**
- **المخطط البلدي**

4- العلاقة بين المخططات التنموية والأطر المالية

ثالثا:أسباب عجز الجماعات المحلية:

1-اتساع مهام الجماعات المحلية

2-ندرة الموارد المحلية الجبائية

3-ضعف الموارد غير الجبائية

4- ضعف الموارد الخارجية

5-عجز ميزانية الجماعات المحلية

6- الحلول المقترحة

المقدمة:

تتعدد مصادر تمويل الجماعات المحلية من موارد ذاتية داخلية أو خارجية وفقا للقانون حيث تنص المادة 146من قانون البلدية و المادة 132من قانون الولاية لسنة 1990على أن البلدية والولاية مسؤولتان عن تسيير وسائلهما المالية الخاصة والتي تتالف من مداخيل الجباية والرسوم ،مداخيل الممتلكات، الاعانات والقروض.

أولا: الأطر المالية للجماعات المحلية:

1- مفهوم التمويل المحلي: يعرف التمويل الذاتي على أنه عملية توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير مشروع خاص أو عام، وهو مقدرة الجماعات المحلية على الإعتماد على نفسها في تمويل التنمية المحلية من خلال نشاطها

أ- الضرائب المحلية: هي كل فريضة مالية تتقاضاها الهيئات المحلية على سبيل الإلزام في نطاق الوحدة الإدارية التي تمثلها دون مقابل معين بقصد تحقيق منفعة عامة، فالضريبة المحلية تدفع في نطاق الوحدة المحلية إلى المجالس المحلية من قبل أفراد الوحدة المحلية أو المجتمع المحلي بالإضافة إلى محلية الوعاء وسهولة تقدير الضريبة المحلية لتتمكن المجالس المحلية من تخطيط مشروعاتها ووضع موازناتها تبعا للتقديرات المتوقعة لحصيلة الموارد المقدرة لها.

ب-الرسوم المحلية: يتم تحصيل الرسوم المحلية مقابل خدمات تؤديها الإدارة المحلية للمواطنين حيث تعود بالنفع والفائدة على دافعي هذه الرسوم، وتشكل حصيلة هذه الرسوم موارد عامة للإدارات المحلية.

2:مصادر التمويل المحلي: تنقسم إلى مصادر داخلية ذاتية وأخرى خارجية:

1: الموارد المالية الداخلية:

تنقسم الموارد المحلية الذاتية إلى عدد من الموارد الفرعية والتي تعتمد عليها الوحدة المحلية ذاتيا في تمويل التنمية المحلية، هذه الموارد الذاتية تختلف في تنوعها ومصادرها من بلد إلى آخر بحكم الإمكانيات المالية المتوفرة لديه وبحكم الأنظمة الاقتصادية المتبعة، على أن أهم هذه الموارد تحصل إجمالا من الضريبة والرسوم ،وتتمثل الموارد الذاتية للبلدية في :

-المداخيل الجبائية والرسوم

-مداخيل الممتلكات والاستثمارات

-المداخيل غير الجبائية

أ-الموارد المالية الجبائية تعتبر مصدر تمويل أساسي، تتكون من الضرائب المباشرة و غير مباشرة تقدر نسبتها ب90 %من مجموع المداخيل وتشمل مايلي:

من هذه الإيرادات ماهو مخصص جزئيا لفائدة الجماعات المحلية والجزء المتبقي تتقاسمه مع الدولة أو الصندوق المشترك للجماعات المحلية مثل:

-الرسم على النشاط المهني

-الرسم على القيمة المضافة

-الضريبة على الأملاك

-الضريبة الجزافية الوحيدة

-قسيمة السيارات

-الرسم على الزيوت و الشحوم

-الرسم على النشاط المهني: وهو الضرائب المباشرة المفروضة على النشاط الصناعي والتجاري،، يطبق سواء على المكلفين بالضريبة الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو على الذين يزاولون نشاطا غير تجاري. ويحصل هذا الرسم بنسبة 2.55% تقسم مداخيله بين البلدية والولاية و الصندوق المشترك للجماعات المحلية ويوزع مدخوله كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (02): حصة كل من البلدية و الولاية و الصندوق المشترك من الرسم على النشاط المهني:

نوع الرسم	حصة الولاية	البلدية	الصندوق المشترك للجماعات المحلية	المجموع
الرسم على النشاط المهني	%0.75	%1.66	%0.14	%2.55

-الرسم على القيمة المضافة: تعرف القيمة المضافة بأنها الفرق بين الإنتاج الاجمالي و الاستهلاكات الوسطية من مواد وخدمات. ويعتبر هذا الرسم من الضرائب غير مباشرة الذي يفرض على الأشخاص الطبيعية والمعنوية.

ويتم توزيع محصلة هذا الرسم كما يلي:

- 85% لصالح الدولة.
- 06% لصالح البلدية.
- 09% لصالح الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

- الضريبة على الأملاك:

يتم توزيع محصلة الضريبة على الأملاك كما يلي:

- الدولة: 60%
- البلدية: 20%
- الصندوق الوطني للسكن: 20%

ولا تمثل الموارد الناتجة عن الممتلكات إلا نسبة 08% في هيكل موارد البلديات، ويحدد معدل هذه الضريبة بـ 2.5%.

-الضريبة الدفع الجزافي:

تقع هذه الضريبة على كاهل الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين والهيئات المقيمة بالجزائر أو التي تمارس نشاطاتها بها والتي تدفع مرتبات وأجور وتعويضات وعلاوات، وعليه فإن هذه الضريبة تحسب على المبلغ الإجمالي للمرتبات والأجور والتعويضات والعلاوات وكذا المعاشات والريوع. ويتم حسابه بالنسبة للمرتبات والأجور والتعويضات بنسبة 6%، أما بالنسبة للريوع والمعاشات فيتم حسابه بنسبة 2%.

ويعفى من الدفع الجزافي لمدة ثلاث سنوات الشباب المستثمر بإعانة من الصندوق الوطني لدعم الشباب، كما تعفى من الدفع الجزافي المؤسسات التي تقوم بعمليات بيع السلع الموجهة للتصدير لمدة خمس سنوات. ويتم توزيع حصيلة الدفع الجزافي بين البلدية والصندوق المشترك للجماعات المحلية كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم 02: يوضح حصة كل من البلدية و الصندوق المشترك من الدفع الجزافي:

الجهة	البلدية	الصندوق المشترك للجماعات المحلية
المعدل أو النسبة	%30	%70

إن البلدية تستفيد بنسبة معتبرة من هذه الضريبة، وهو ما يعكس أهمية الدور الذي تلعبه هذه الضريبة في جلب الموارد المالية للجماعات المحلية.

- قسيمة السيارات:

يتحملها كل شخص طبيعي أو معنوي يملك سيارة خاضعة للضريبة، وتتوزع حصيلة هذه الضريبة كما يلي:

- الدولة: 20%
- الصندوق المشترك للجماعات المحلية: 80%

إن تعريفات قسيمة السيارات تحدد حسب سن السيارة وحمولتها بالنسبة لكل نوع.

- الضرائب المحصلة لفائدة البلديات فقط: هذه إيرادات مخصصة كليا لفائدة الجماعات المحلية مثل:

-الرسم العقاري

-الرسم على التطهير

-الرسم على الذبح

-الرسم على الإقامة

-الرسم على الرخص العقارية

-الرسم الخاص بالإعلانات و اللوحات الإعلانية

-الرسم على الأفراح

– الرسم العقاري:

يعتبر من أهم الموارد المالية الضريبية للبلدية وذلك بالرغم من مساهمته ، وقد نصت على هذا الرسم المادتين 248 و261 من قانون الضرائب، ويتكون من:

- الرسم العقاري على الملكيات المبنية.
- الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية.

– رسم التطهير:

تم إنشاء الرسم الخاص برمي النفايات المنزلية لصالح البلديات ويخص هذا الرسم الملكيات المبنية، ويتم تحصيله سنويا من الملاك والمنتفعين، ويحدد مبلغ هذا الرسم ما بين 375 دج عن كل أسرة في البلديات التي يقل عدد سكانها عن 50.000 نسمة. إلى 500 دج عن كل أسرة في البلديات التي يفوق عدد سكانها عن 50.000 نسمة و 1000 دج عن كل محل تجاري حرفي .

وبخصوص المحلات الصناعية والتجارية والحرفية وما شابهها التي تفرز كميات أكبر من القمامة بالنسبة للفئات المذكورة أعلاه يحدد مبلغ الرسم بقرار يصدره رئيس المجلس الشعبي بمبلغ يتراوح بين 2500 و50.000 دج، ويدفع محصول هذا الرسم كلية إلى البلديات.

– الرسم على الذبح:

تحصله البلديات نتيجة الذبائح ويقوم حسابه على أساس وزن لحوم الحيوانات التي يتم ذبحها بمعدل 5 دج للكيلوغرام الواحد، و يتوزع كما يلي:

- البلدية: 3.5 دج للكيلوغرام.
- صندوق حماية الصحة الحيوانية: 1.5 دج للكيلوغرام.

– رسم الإقامة:

يؤسس هذا الرسم على الشخص وعلى اليوم الواحد للإقامة إذ لا يقل عن 10 دج و لا يزيد عن 20 دج دون أن يتجاوز 50 دج عن كل أسرة، ويتم تحصيل هذا الرسم عن طريق أصحاب الفنادق وأصحاب المحلات المستعملة لإيواء المعالجين والسواح، ويدفع تحت مسؤوليتهم إلى قابض الضرائب بعنوان مداخيل الجباية المحلية للبلدية.

ب-الموارد المالية غير الجبائية: تتمثل الموارد غير الجبائية أساسا في ناتج توظيف الجماعات المحلية لإمكاناتها و مواردها الخاصة المرتبطة بإستغلال أملاكها و تسيير مواردها المالية و ثرواتها العقارية.

– التمويل الذاتي عن طريق الاقتطاع: وهو اقتطاع جزء من إيرادات التسيير و تحويله لقسم الانجاز و الاستثمار وتقدر نسبة الاقتطاع على أساس أهمية إيرادات التسيير فتمايلي:

-مساهمة الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

-الضرائب المباشرة الولايات

-الضرائب غير المباشرة البلديات

- إيرادات ونواتج الأملاك :ووهي الإيرادات التي تنتج عن استغلال و استعمال الجماعات المحلية لأملاكها بنفسها ، بإعتبارها أشخاصا اعتبارية ،ومن أهم هذه الإيرادات:

-بيع المحاصيل الزراعية

-حقوق الإيجار

-حقوق استغلال الأماكن لإقامة المعارض او الأسواق

-عوائد منح الامتيازات كرخص البناء واستعمال المساحات العامة.

-إيرادات الاستغلال المالي: تتمثل نواتج الاستغلال في كل الموارد المالية الناتجة عن بيع المنتجات و تأدية الخدمات للمواطنين التي توفرها الجماعات المحلية مثل : بيع السلع، فحص اللحوم ، الرقابة الصحية ومكافحة الأوبئة ،حقوق التخزين، الإيداع في المخازن العمومية و الصناعية و التجارية والفوائد على القروض .

2:مصادر التمويل الخارجية: وتتمثل في الآتي:

ا- الإعانات الحكومية: هي تلك المبالغ **التي** تساهم بها الميزانية العامة للدولة في الإنفاق على التنمية المحلية و تهدف هذه الإعانات إلى تكملة الموارد المالية للهيئات المحلية، وتقليل الفوارق بينها لتحقيق التوازن في حاجات المجتمع المحلي وذلك لدعم المخططات البلدية و الإقطاعية.

وتنقسم الإعانات الحكومية إلى:

-إعانات تمنحها الدولة

-إعانات يمنحها الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

غالبا ما تضطر الدولة إلى منح مساعدات مالية إلى الهيئات العمومية والوحدات المحلية والهيئات الخاصة، وفي بعض الأحيان بدون أن تحصل الدولة على مقابل أي بدون أن تلزم المستفيدين برد هذه المساعدات لا نقديا ولا عينيا، وتؤدي هذه الإعانات أهدافا اقتصادية وأخرى اجتماعية تتمثل في تعميم الرخاء في مختلف مناطق الدولة وإذابة الفوارق بين المناطق الفقيرة والنائية والمناطق الغنية، لكن هذه

الإعانات الحكومية غالبا ما تتضمن شروطا تقيد حرية واستقلال المجالس المحلية إذ أنها توجب في كثير من الأحيان خضوع الإدارة المحلية عند إنفاقها الإعانات الحكومية إلى رقابة مالية من الهيئات المركزية.

ب-القروض: إن إعانات الدولة للوحدة المحلية تبقى محدودة ، لذا تلجأ الهيئات المحلية الى القروض بغرض تمويل المشروعات الاستثمارية على المستوى المحلي ،هذه القروض لا تمنح إلا بموافقة الحكومة المركزية .و تستعمل القروض في تمويل المشروعات الاستثمارية التي تنشأ على مستوى المحليات وتعجز موارد الميزانية على تغطية نفقاتها، ولا يجوز عادة للمجالس المحلية على مستوى المحليات أن تلجأ إلى عقد قروض دون إذن من الحكومة، وهذا النوع من القروض عادة ما يكون بفائدة بسيطة ومدة القرض تعتمد على طبيعة المشروع المراد إنفاق قيمة القرض عليه.

ج–**إعانات الصندوق المشترك للجماعات المحلية:** وهو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية ، لجأت الدولة لإنشاء هذا الصندوق بهدف تكوين التضامن المالي بين الوحدات المحلية ، وكذلك تقليص احتياجات هذه الأخيرة من الموارد المالية وفيه (إعانات صندوق التضامن ،إعانات صندوق الضمان ،إعانات المخططات البلدية للتنمية).

د –**الهبات و الوصايا كوسيلة لتمويل الجماعات المحلية:** وهي ما يتبرع به المواطنون إما مباشرة إلى المجالس المنتخبة ،أو بشكل غير مباشر بالمساهمة في تمويل المشاريع التي تقوم بها الوحدة المحلية ، وقد تأخذ شكل هبة بعد وصية تركها مواطنا في حالة الوفاة لعدم وجود ورثته وتنقسم هذه التبرعات إلى قسمين تبرعات مقيدة بشرط عدم قبولها إلا بموافقة السلطات المركزية، وتبرعات أجنبية لا يمكن قبولها إلا بموافقة رئيس الجمهورية سواء أكانت من هيئات أو أشخاص أجانب.

ثانيا: مخططات التنمية المحلية:

1–تعريف التخطيط : هو أسلوب تنظيمي يهدف إلى تحقيق التنمية ، عن طريق إعداد وتنفيذ برنامج إقتصادي و اجتماعي متناسق يعتمد على شيء من المركزية في الإعداد واللامركزية في التنفيذ بهدف تحقيق أهداف مرتقبة خلال فترة زمنية معينة .

ولقد تم اللجوء إلى التخطيط اللامركزي لعدم قدرة الدولة على حل كل المشاكل التنموية الخاصة بكل إقليم وكذلك اللامركزية تسمح للوحدة المحلية تحقيق نسبة من المشاركة للمواطن في رسم المخططات على المستوى المحلي والإقليمي .

2–مقومات التخطيط:– تحديد الهدف:قد تخص قطاع أو كل القطاعات.

–رصد الموارد : الإمكانات المادية و البشرية

– تحديد الفترة الزمنية

– تحديد هيئة التخطيط والتنفيذ

3–أنواع المخططات:

أ– المخططات الممركزة: وهي عبارة عن برامج تنموية تضم مشاريع من الحجم الكبير تسجل باسم الوزارة المعنية حسب نوع البرامج (أشغال عمومية ، تعليم عالي ،الصحة) ، يشرف عليها الوزير مباشرة ويكون تمويلها بميزانية الدولة للتجهيز .

ب– المخططات القطاعية أو الولائية: وهذا وفق المرسوم 81–380 المتضمن صلاحيات البلدية والولاية في مجال التخطيط و التهيئة العمرانية ، فالبرامج القطاعية تخص الولاية فهي ذات طابع ولائي، تدخل فيها كل الاستثمارات الخاصة ذات المشاريع الكبرى الإقتصادية والاجتماعية ، التربية ، الأشغال العمومية الفلاحة ....الخ

تعريف المخطط ألولائي لتنمية:

المخطط ألولائي هو مخطط ذو طابع وطني حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها، يسجل المخطط ألولائي باسم الوالي وهو من يقوم بتنفيذه، كما يحق للمجلس الشعبي ألولائي إعداد مخطط التنمية على المدى المتوسط.

يهدف المخطط ألولائي للتنمية إلى:

- ضبط توجهات البلدية الرئيسية
- ضبط توجهات التنمية لتوزيع الأنشطة وتحقيق التوازن
- تنظيم الهياكل الأساسية ومناطق الأنشطة الإقتصادية

ج- المخططات البلدية: تعني مجمل الإجراءات التنظيمية التي تباشرها البلدية في المجال الإقتصادي و الإجتماعي التي تسمح لها بتحديد أولويات التنمية بها ووسائل إنجازها وذلك حسب مايلي:

- حاجات السكان الأساسية وحسب الأولوية
- تصنيف المشاريع حسب كل قطاع
- الموارد و الإمكانات المادية والبشرية المتوفرة على مستوى البلدية
- اقتراح البدائل المادية لتغطيتها

وتشمل المخططات البلدية على ثلاثة أنواع من المخططات:

1-المخطط البلدي للتنمية (PCD):plan de developpement communal هو "مخطط خاص بإحصاء وتسجيل مختلف جوانب الاستثمارات والمشاريع المعدة لصالح تنمية البلديات ،دون الخروج عن إطار المخطط الوطني للتنمية وقرارات قانون المالية لتلك السنة ،في الباب الخاص بالاستثمار في ميزانية التجهيز للدولة" وقد تم استحداث هذا المخطط بموجب المرسوم 73-136 المؤرخ في 09 أوت 1973 الذي يتعلق بشروط تسيير وتنفيذ المخططات البلدية الخاصة بالتنمية حيث عرفه بأنه" مجموعة الوسائل القانونية والمالية التي تسمح للجماعات الإقليمية بتقرير وتجسيد سياستها التنموية الاقتصادية ،الاجتماعية و الثقافية"

كما أنه عبارة عن مخطط شامل للتنمية على المستوى البلدي بهدف توفير الحاجات الضرورية للمواطن وفق ما تنص عليه المادة 107 من قانون البلدية والمادة 21من المرسوم 227/98

يعتبر مخطط البلدية للتنمية الأداة الأساسية في تطبيق السياسة التنموية على المستوى المحلي تجسيداً للامركزية اعتمدته الدولة لخلق نوع من التوازن الجهوي وتتمثل أهميته في توفير الحاجات الضرورية للمواطنين

يهدف هذا المخطط إلى:

- تسيير الأموال المخصصة للتنمية المحلية بصورة قانونية وتحت رقابة إدارية وتقنية
- إنشاء مؤسسات إقتصادية على مستوى البلدية وتطوير إنجاز المشاريع
- دفع عجلة التنمية

– تبلغ إعتمادات الدفع المخصصة لمخططات التنمية البلدية بموجب مقرر من وزير المالية وبعد ذلك يتكفل الوالي بتوزيع هذه الإعتمادات حسب البلديات

أهميته: يتمحور هذا البرنامج حول الأعمال ذات الأولوية في التنمية حيث تتمثل أهمية المخطط البلدي للتنمية في النقاط التالية:

- محاولة تدارك النقائص التي عرفتها برامج التنمية المحلية .
- تطوير المبادرات المحلية والبحث عن حلول محلية لمشاكل البلديات.
- تحسين استغلال الطاقات والإمكانيات المحلية.
- دمج البلدية في مسار التخطيط الوطني
- تدعيم جهود اللامركزية للتخطيط.
- توزيع متوازي للاستثمارات المحلية وخلق نوع من العدالة في توزيع الثروات .

–عمليات التزويد بماء الشروب و التطهير و الطرق وفك العزلة و الربط بمختلف الشبكات

إعداده:

يقوم المجلس الشعبي البلدي بإعداد المخطط البلدي للتنمية ثم يتم المصادقة عليه من الوصاية وصولا إلى التنفيذ ، يكون الإعداد عن طريق مداولات المجلس البلدي ثم تأتي بعدها المرحلة الفنية (الخبراء والجان المختصة) للتأكد أن المشاريع المختارة صالحة وممكنة الإنجاز من الناحية الفنية، ثم ترفع هذه المقترحات إلى الدائرة حيث تجتمع اللجنة القطاعية لتقوم بدراسة اقتراحات البلدية وتعد بطاقة تقنية لكل مشروع من قبل المصالح التقنية بالدائرة ثم ترسل إلى مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية ، تدرس وتوزع الملفات حسب المديريات حيث يتم فحص المعطيات والمعلومات ،ثم يتم إعداد مدونة الولاية التي تضم المشاريع المقبولة والمعتمدة حسب الأبواب والبلديات .

تقوم مديرية التخطيط بإعداد مقرر التسجيل الخاص بكل بلدية و يطلق عليه تصريح البرامج ،و تحضر منه نسخ تسلم واحدة إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي ليعمل على تسجيل المشاريع في بطاقة فنية و يرسلها إلى الولاية ، بعد المصادقة على مقرر التسجيل تكون المشاريع مسجلة وتدخل حيز التنفيذ باختيار المتعامل الذي ينفذ الصفقة من قبل لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض المختصة والمنصبة بموجب مقرر صادر عن رئيس المجلس الشعبي البلدي .

بعد إختيار المتعامل يجب الحصول على موافقة المراقب المالي الذي يؤشر على كل العمليات التي تقوم بها البلدية وبهذا يكون المخطط البلدي للتنمية منفذا .

2–المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU): plan directeur de developpement et de reconstruction (شبكة الطرق ،القطاعات المعمرة ،القطاعات الموجهة للتعمير ،القطاعات غير قابلة للتعمير ، الأراضي الفلاحية ، المساحات الخضراء) المتعلق بالتهيئة والتعمير الذي يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المعدل بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 317/05، فلقد

عرفته وفقا لنص المادة 16 من القانون 29/90 بأنه"أداة للتخطيط ألمجالي والتسيير الحضري ،يحدد التوجيهات الأساسية العمرانية للبلدية او للبلديات المعنية آخذا بعين الاعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي "

أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير :

- يضبط توقعات التعمير وقواعده من خلال تحديد توسيع المباني السكنية وتمركز المصالح والمرافق.
- ترتيب استعمال المساحات والمحافظة على النشاطات الفلاحية.
- تعين الأراضي المخصصة للأنشطة الاقتصادية.
- يحدد مجال انجاز مخطط شغل الأراضي .

-الاستغلال العقلاني للمجال العمراني

– يحدد المناطق الواجب حمايتها ويقسم الأراضي الى قطاعات : قطاعات معمرة – القطاعات المبرمجة للتعمير – قطاعات التعمير المستقبلية – قطاعات غير قابلة للتعمير .

إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومراجعته : قد حددها المرسوم التنفيذي رقم 177/91 المعدل بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 317/05 :

–إجراء المداولة : بمبادرة من رئيس المجلس الشعبي البلدي يتم إعداد البرنامج بموجب مداولة ويتم تبليغ المداولة الى الوالي للمصادقة عليه.

–إصدار قرار ترسي الحدود: بقرار إداري يحدد المحيط الذي سوف يدخل فيه المخطط.

–إبلاغ الهيئات العمومية : الاطلاع على المقررات الخاصة بإعداد المخطط من اجل مشاركة الهيئات المعنية وإبداء رأيها بخصوصه.

–قرار إجراء التحقيق العمومي : يقصد به عرض مشروع المخطط الى الساكنة المحلية لمدة 45 يوما لتمكينها من الاطلاع على المشروع وتقديم ملاحظاتهم إتجاهه.

–مرحلة المصادقة : يصادق على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بموجب مداولة المجلس الشعبي البلدي ويحول الى الوالي الذي بدوره يطلع على رأي المجلس الشعبي ألولائي وخلال 15 يوما الموالية يقوم بإصدار قرار المصادقة.

3–مخطط شغل الأراضي(POS): plan d'occupation du territoire(أنماط البنايات المسموح بها ، المظهر الخارجي للبناية ، المساحات الخضراء ،المناطق المعنية بالشكل الحضري ، تحديد الأحياء والشوارع ، الأراضي الفلاحية....) يحدد طرق شغل الأراضي في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، تلتزم البلدية القيام به وفق المادة 34 من القانون 29/90.

–تعريفه : هو وثيقة عمرانية على مستوى البلدية تثبت القواعد العامة لاستغلال الأراضي فهو مخطط تفصيلي يحدد طرق شغل الأراضي في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير، يلتزم على كل البلديات القيام

به طبقا لنص المادة 34 من القانون 29/90 وقد وضع المشرع الجزائري النصوص الكفيلة بإعداده في المرسوم التنفيذي 178/91 الذي يحدد إجراءات إعداد مخططات شغل الأراضي المعدل والمتمم بالمرسوم 318/05 .

–مضمون مخطط شغل الأراضي: يحتوي على:

–مذكرة تقديم : يثبت فيها تلائمه مع احكام المخطط التوجيهي للتهيئة التعمير.

–موقع إقامة التجهيزات والمنشات ذات المنفعة العمومية.

–نوع المباني المرخص بها.

–شروط شغل واستخدام الأراضي: (المنافذ ، الطرق ، وصول الشبكات اليها ، ارتفاع المباني

–إجراءات اعدادمخطط شغل الأراضي ومراجعته :

-إجراء المداولة : من طرف المجلس الشعبي البلدي المعني ولا بد ان تبلغ المداولة الى الوالي.

–إصدار القرار : اصدارقرار إداري يحدد بموجبه الحدود الجغرافية التي سوف يدخل فيها هذا المخطط .

– تبليغ مخطط شغل الأراضي للإدارات والهيئات العمومية: يعرض مشروع المخطط للإدارات والهيئات العمومية للموافقة عليه وإبداء الرأي.

– عرض المخطط لتحقيق العمومي : يخضع مشروع المخطط الى التحقيق العمومي لمدة 60 يوما وعرض نتائجه وفق قرار إداري .

–مرحلة المصادقة النهائية: يصادق على المخطط بموجب مداولة المجلس الشعبي البلدي بعد اخذ رأي الوالي.

–مرحلة مراجعة المخطط : يمكن ان يكون مخطط شغل الأراضي محل مراجعة كلية او جزئية إذا اقتضت الحاجة لذلك وفقا لنص المادة 37 من القانون 29/90 و يصادق على مراجعته بنفس شروط المعمول بها في إعداده.

ثالثا:عجز الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية

تتمتع الجماعات المحلية بذمة مالية مستقلة من خلال النفقات والإيرادات التي تتوفر عليها وميزانية تنظم كل من نفقاتها وارداتها،حيث كل سنة مالية تختلف عن السنة المالية الأخرى.

ويرجع العجز مالية الجماعات المحلية إلى مايلي:

1– اتساع مهام الجماعات المحلية: تتعدد صلاحيات المحلية في الجزائر حيث تقوم بعدة مهام أهمها:

– التهيئة والتنمية المحلية

–التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز

– الاستثمار الاقتصادي

– قدم المرافق الأساسية وعدم كفايتها (تحتاج أموال طائلة للترميم)

2– ندرة الموارد المحلية: بالرغم من تنوع الموارد المالية المحلية إلا أنها غير كافية لتلبية الحاجات المتزايدة ويعود ذلك إلى:

– ضعف الموارد المالية الذاتية: تعاني الإدارة المحلية من صعوبات عديدة في تمويل مصادرها المالية ويمكن إرجاعها إلى:

–ضعف الجباية المحلية رغم الدور الإقتصادي والاجتماعي المنوط بالجباية أن تلعبه إلا أنها حالت دون تحقيق ذلك نظرا لضعف مصادرها التي تشكل نسبة كبيرة من مجموع العوائد المحلية.

– تبعية النظام الجبائي للدولة :ويقصد به عدم وجود سلطة جبائية للجماعات المحلية وبالمقابل إنفراد الدولة بقرار إنشاء وإلغاء الضرائب والرسوم وذلك بتحديد الوعاء الضريبي ومعدلاته، فتحديد الضرائب من اختصاص السلطة التشريعية(المجلس الشعبي الوطني)،مما يجعل البلدية والولاية لا تبادر في مجال التأسيس للضرائب مما ينعكس على إيراداتها.

– ضعف مردودية الضرائب المحصلة كليا للجماعات المحلية: نظرا لاحتكار الدولة لأهم الموارد الجبائية إذ تتحصل على أكبر قدر من الحصص بمعدلات مرتفعة مثلا: المناجم التي تعود إيراداتها بنسبة 90بالمئة لخزينة الدولة ، الضريبة على الممتلكات 60 بالمئة و هذا ما يؤثر سلبا على الأغلفة المالية لتمويل المخططات التنموية.

– ظاهرة التهرب الضريبي: يكون التهرب الضريبي على شكلين إما تهرب ضريبي مشروع وهو امتناع المكلف القانوني عن الالتزام بدفع الضريبة بصفة مشروعة دون انتهاك القانون(عدم التصريح بالعمل التجاري)،والتهرب الضريبي غير المشروع الذي يكون من خلال تجنب المكلف القانوني عن دفع الضرائب بتقديم تصريحات خاطئة، ناقصة أو مزيفة عن الدخل و الأرباح وهو انتهاك قانوني وذلك باستعمال طرق احتيالية ومخالفة للقوانين وهي جريمة يعاقب عليها القانون،فالتهرب الضريبي يمس بالوضع المالي للجماعات المحلية وينعكس على تقدم المنجزات والمخططات والمشاريع التنموية.

2–ضعف الموارد الذاتية غير الجبائية: تملك الجماعات المحلية أملاك متنوعة وتعد مداخيلها متجددة خاصة بالنسبة للتأجير،إلا أن مجموع الموارد المحلية منها لا يتعدى عشرة بالمئة، ويرجع ذلك لثلاث أسباب هي: التبذير، سوء استغلال الممتلكات،نقص وغياب الصيانة وسوء تقدير الأغلفة المالية للمشاريع.

3–ضعف الموارد الخارجية: إن الجزء الأكبر من الإيرادات المحلية في الجزائر يأتي من الإعانات الحكومية التي تمنحها الإدارة المركزية للوحدات المحلية ويرجع الضعف فيها إلى:–عجز الصندوق المشترك للجماعات المحلية بحكم كثرة البلديات ونقص التمويل.

-عجز المخططات البلدية للتنمية رغم المبالغ المخصصة سنويا لتمويل المخططات البلدية إلا أنها لم تستجيب للحاجيات الساكنة المحلية

-تأثير القروض على استقلالية الجماعات المحلية نظرا لكونها تؤثر سلبا على استقلالية الجماعات المحلية لارتباطها بفوائد قد تثقل الوضعية المالية للجماعات المحلية أو تؤدي إلى تراكم الديون.

4- عجز ميزانية الجماعات المحلية بسبب مايلي:

-سوء التقدير لميزانية الجماعات المحلية

-عدم التوازن بين النفقات والإيرادات

-سيطرة قسم التسيير على قسم التجهيز و الاستثمار

-التسيير اللاعقلاني للميزانية كنقص الكفاءة ،الإهمال، غياب المسؤولية المهنية واستخدام المال العام لأغراض شخصية .

-عدم فاعلية الرقابة سواء الرقابة الداخلية(المراقب المالي و المحاسب العمومي)أو الرقابة الخارجية (المفتشية العامة ومجلس المحاسبة) لاقتصارها على كتابة التقارير دون أن تكون لها صلاحية البث أو إصدار أي حكم .

- الاستقلالية النسبية للجماعات المحلية حيث لا تتمتع بالاستقلالية الكافية لأداء نشاطها نظرا لأساليب السيطرة والوصايا للسلطة المركزية،لذا لابد من وضوح الصلاحيات والأدوار بين السلطة المركزية والوحدة المحلية.

- صلاحيات الجماعات المحلية رمزية :حيث ليس لها حرية اتخاذ القرار.

-ضعف المشاركة الشعبية :هذه المشاركة تكون طواعية من المواطن للعمل على تطوير الإقليم المحلي من خلال المشاركة في صنع القرار واقتراح المشاريع والقيام بعملية المتابعة والرقابة، والتشخيص الفعلي يبين غياب النخب المثقفة عن المشاركة الفعالة في العمل الإداري المحلي التنموي

-ظاهرة الفساد المالي والإداري(توظيف المال الفاسد، المحسوبية، المحاباة، التزوير في المحررات الرسمية، التمويل الخفي ، الصفقات المشبوهة ، تضخيم الفواتير.....)

5-الحلول المقترحة:

- تكريس اللامركزية الفعلية عن طريق منح المجالس المحلية الفعلية وليست المركزية

-توضيح المهام والاختصاصات والمسؤوليات المنوطة بالإدارة المركزية والمحلية.

-دعم المبادرات المحلية وتعزيز القدرات التشاركية للجماعات الإقليمية في مسار التنمية.

تحديث ثقافة التسيير المحلي

-تطوير آليات التكامل الإقليمي في النشاط الإقتصادي فيما بين الجماعات المحلية

- التخلص من الأعباء البيروقرطية من فعالية الخدمة العمومية

- ترشيد النفقات المحلية

-الإصلاح الجبائي وضبط نظام ضريبي محلي ورفع الحصص الموجهة للجماعات المحلية

-تفعيل الرقابة الصارمة

- مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي

-مكافحة الفساد بكل أشكاله

- تدعيم الاستثمار المحلي

مراجع المحاضرة:

-القانون رقم 11-10 المؤرخ في 20رجب 1432،الموافق ل22جويلية 2011، **المتعلق بالبلدية**، الجريدة الرسمية، العدد37، الصادر في 3جويلية 2011.

- القانون رقم 12-07المؤرخ في 28 ربيع الأول 1433الموافق ل21فبراير 2012، **المتعلق بالولاية**، الجريدة الرسمية، العدد 12 الصادر في 29فبراير2012.

-المرسوم التنفيذي رقم 14-116 المؤرخ في 22جمادى الأولى1435 الموافق ل24مارس2014،**يتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ويحدد مهامه وتنظيمه**، الجريدة الرسمية،العدد19الصادرة في 2أفريل2014.

-القانون رقم 01- 20المؤرخ في 12ديسمبر2001، **المتعلق بتهيئة الإقليم وتنمية المستدامة** ، الجريدة الرسمية،العدد15،77ديسمبر 2001.

-المرسوم التنفيذي رقم 91-177مؤرخ في 14ذي القعدة 1411الموافق ل28ماي1991 **يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير**، الجريدة الرسمية، العدد26 الصادرة 1جوان 1991.

-المرسوم التنفيذي رقم رقم 91-178مؤرخ في 14ذي القعدة 1411الموافق ل28ماي1991 **يحدد إجراءات إعداد مخططات شغل الأراضي والمصادق عليه**،الجريدة الرسمية ،العدد26 الصادر في 1جوان 1991.

-قرار وزاري مشترك مؤرخ في 10 ربيع الثاني 1934،الموافق ل21 فبراير 2013،**يحدد معايير تخصيص موارد الميزانية للمشاريع أو البرامج المقترحة بعنوان مخططات البلديات للتنمية**،الجريدة الرسمية، العدد40 الصادر ب4أوت 2013.

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.المرسوم التنفيذي 136/73المؤرخ في 9اوت 1973،**المتعلق بشروط تسير و تنفيذ مخططات البلدية الخاصة بالتنمية**,الجريدة الرسمية رقم67المؤرخة في 21اوت 1973

-مركز دارسات و استشارات، **الإدارة العامة: تمويل المحليات**،القاهرة .على الرابط:

//http:egypt.com. www.Parc

- أحمد رشيد، **التنمية المحلية**، القاهرة:دار النهضة العربية،.1986

-حسين صغير، **دروس في المالية و المحاسبة العمومية**، الجزائر :دار المحمدية العامة،.1999

-خالد سمارة الزغبي، **التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلي**، الأردن :المنظمة العربية للعلوم الإدارية، .1985

-سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة(النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة)**، بيرو ت :منشو ا رت الحلبي الحقوقية،2003 .

-سمير محمد عبد الوهاب، **الحكم المحلي في ضوء التطبيقات المعاصرة**، القاهرة :دار الجلال للطباعة والنشر،2003

-شيهوب مسعود، **أسس الإدارة المحلية و تطبيقاتها**،الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية،– 1986.

-عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الإسكندرية الدار الجامعية، 2001.

-محمد خداوي،محاضرات السنة الأولى ماستر إدارة محلية ،**مقياس المالية المحلية**، قسم العلوم السياسية،جامعة مولاي الطاهرسعيدة،2023- 2024.

-محمد حاجي ، **التمويل المحلي و إشكالية العجز في البلديات** ، الملتقى الدولي حول تسيير و تمويلاالجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية المنظم بتاريخ 02 - 01 :ديسمبر2004 ، كلية العلوم الاقتصادية جامعة باتنة.

-كامل بربر، **نظم الإدارة ة المحلية (دارسة مقارنة)**، المؤسسة الجامعية للدارسات و النشر و التوزيع، 1996.

- J.Hekamcha, « le processus de développement économique par les collectivités locales », Revue IDARA , volume 05, N° 1, 1995.

المحاضرة الحادية عشرة: مؤشرات التنمية

عناصر المحاضرة :

المقدمة

المؤشرات الإقتصادية

المؤشرات الإجتماعية

المؤشرات البيئية

المؤشرات المؤسسية

إيجابيات وعيوب المؤشرات

المقدمة:بعد ظهور مفهوم التنمية المستدامة والاتفاق على العمل به في برنامج عمل لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ، أصبح من الضروري وضع مؤشرات لتحقيق التنمية المنشودة بحيث يمكن قياسها واستخدامها في بلدان ذات مستويات تنموية مختلفة ومتناسقة على نحو يمكن من إجراء المقارنات ووضع هذه المؤشرات تحت تصرف صانع القرار على المستوى الوطني .

لقد وضع أكثر من 134مؤشرا للتنمية مقسمة إلى أربع مجموعات :المؤشرات الإقتصادية ، المؤشرات الإجتماعية ،المؤشرات البيئية والمؤشرات المؤسسية .

يمكن قياس ما حقق من تنمية وفق مجموعة من الآليات و المؤشرات المهمة، وهنا يمكن التفرقة بين القياس والمؤشر

القياس: هو إستخدام أساليب كمية نستدل بها على وجود التنمية وذلك عن طريق الأرقام و الإحصائيات والمعدلات .

المؤشر: هو ذو طبيعة كيفية أكثر مما يكون ذو سمة كمية ، بمعنى أن المؤشر يحدد من خلال الإجراءات والتدابير والخطوات التي يمكن من خلالها الاستدلال على وجود التخلف والتنمية ولا نستخدم في مؤشر الأرقام و المعدلات بل نكتفي بالمؤشرات للدلالة على التقدم والتنمية أو التخلف .

ولقياس مؤشرات التنمية نجمع بين القياس والمؤشر حيث نوفر البيانات الكمية والنوعية التي تساعد في التعبير عن مقدار وحجم ظاهرة أو مشكلة معينة ،هذه المؤشرات يتم استخراجها من معادلات رياضية وأساليب إحصائية وفق مجموعة من البيانات بموجبها يتم وضع السياسات والخطط التنموية ، وفي نفس الوقت تساعد على تحديد أولويات التنمية .

أولا : المؤشرات الإجتماعية للتنمية: تتمثل المؤشرات الإجتماعية في ستة مؤشرات هي المساواة الإجتماعية – الصحة – التعليم – السكن –الأمن –السكان

1**– المساواة الإجتماعية** : تعتبر المساواة أحد أهم القضايا الإجتماعية في التنمية ،إذ تعكس بدرجة كبيرة نوعية الحياة و المشاركة العامة ، والحصول على فرصة الحياة، وترتبط المساواة مع درجة العدالة والشمولية في توزيع الموارد وإتاحة الفرص في صنع القرار . من أهم القضايا الهامة المرتبطة بتحقيق المساواة الإجتماعية قضايا مكافحة الفقر ، توزيع الدخل وتمكين الأقليات العرقية والدينية .

وقد تم إختيار مؤشرين رئيسيين لقياس المساواة الإجتماعية هما :

- الفقر :يقاس الفقر عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر و نسبة السكان العاطلين عن العمل من السكان في سن العمل .

- المساواة في النوع الإجتماعي : يمكن قياسها من خلال حساب معدل أجر المرأة مقارنة بمعدل أجر الرجل .

2- الصحة: فالحصول على مياه شرب نظيفة وغذاء صحي ورعاية صحية هي من أهم مبادئ التنمية ، التي تشمل تحسين الخدمات الصحية و البيئية في المناطق الريفية والسيطرة على الأمراض المعدية والاهتمام بفئات الهشة (الأطفال وكبار السن) وتقليص الأخطار الصحية الناجمة عن التلوث البيئي .

ومن المؤشرات الرئيسية للصحة مايلي:

- حالة التغذية: تقاس بالحالات الصحية للأطفال

- الوفاة: تقاس بمعدلات الوفيات عند الأطفال تحت خمس سنوات والعمر المتوقع عند الولادة.

- الإصحاح: يقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب الصحية.

- الرعاية الصحية: تقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية ، نسبة التطعيم لدى الأطفال، نسبة إستخدام موانع الحمل .

3- التعليم : تعد نوعية التعليم والتدريب مؤشرا على نوعية القوى العاملة في المجتمع ، فكلما أرتفع المستوى العلمي أرتفع مستوى القوى العاملة ،و كلما أرتفع مستوى التعليم والوعي الثقافي كلما كان مؤشرا على المشاركة الإيجابية للأفراد في الأمور العامة ،كما أن هناك ارتباط بين مستوى التعليم وما مدى التقدم الإجتماعي والاقتصادي .

ومن أهم مؤشرات التعليم :

-مستوى التعليم: يقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الابتدائي.

- محو الأمية: يقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

4- السكن :من أهم شروط الحياة توفر المأوى و المسكن ، فمن حق كل فرد المسكن الآمن والمريح والمستقل .

وتقاس **مؤشرات السكن** عادة بمؤشر واحد هو نسبة مساحات السقوف في الأبنية لكل شخص.

5- الأمن : الأمن الإجتماعي وحماية الناس من الجرائم بتوفير إدارة أمنية تحمي المواطنين من الجريمة ، ومن أهم الأمور الأمنية : الجرائم ضد الأطفال والمرأة – المخدرات –الاستغلال الجنسي .

من أهم مؤشرات الأمن: عدد الجرائم المرتكبة لكل مائة ألف شخص من السكان في الدولة.

6- السكان :كلما زاد معدل النمو السكاني زادت نسبة استهلاك الموارد الطبيعية وذلك يؤثر على النمو الإقتصادي مما يؤدي إلى تقليل فرص التنمية ، فالنمو السكاني المصحوب بالهجرة يؤدي إلى ضغوطات إقتصادية واجتماعية وإلى سوء توزيع الدخل وزيادة الفقر والبطالة .

من أهم مؤشرات السكان : النسبة المئوية للنمو السكاني الذي يتم استخدامه لقياس مدى التطور تجاه تخفيض النمو السكاني .

ثانيا : المؤشرات الإقتصادية: تكمن المؤشرات الإقتصادية في الأداء الإقتصادي – التجارة –الحالة المالية –أنماط الإنتاج والاستهلاك .

1- الأداء الإقتصادي:يمكن قياسه :

- بمعدل الدخل الوطني
- معدل نمو الإنتاج الوطني الخام
- رصيد ميزان المدفوعات
- رصيد ميزان التجاري
- الدين الخارجي
- سعر العملة الصعبة

2- التجارة: تقاس بالميزان التجاري بين السلع والخدمات

3- الحالة المالية : تقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج القومي الإجمالي .

4-أنماط الإنتاج والاستهلاك: ومن أهم مؤشرات الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية مايلي.

- **استهلاك المادة الخام:** تقاس بمدى استخدام المادة الخام في الإنتاج

- استخدام الطاقة: تقاس عن طريق الاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد وكثافة استخدام الطاقة

- إنتاج وإدارة النفايات: تقاس بكمية النفايات الصناعية والمنزلية بما فيها النفايات الخطرة وإعادة تدوير النفايات

- النقل والمواصلات :يعتبر النقل جزءا من البنيات الأساسية اللازمة لعملية التنمية ،إذ يساعد توافر خدمات النقل والاتصال في اتصال المواطنين بينهم مما يخفف الشعور بالعزلة ،ورفع مستوى التسامح بين المواطنين ، وما ينتج عن ذلك من تبادل للأفكار والحضارة ،كما تمارس خدمات النقل"جوا، بحرا وبرا " دورا حيويا في رفع عملية الإنماء الإقتصادي والاجتماعي.

ثالثا: المؤشرات البيئية:تنطوي المؤشرات البيئية على الغلاف الجوي، الأراضي، البحار والمحيطات والمياه العذبة

1- الغلاف الجوي: يتأثر النظام البيئي بجملة من التغيرات كالتغير المناخي ،اتساع ثقب الأمازون ونوعية الحياة وتم إقرار العديد من الإتفاقيات والمعاهدات الإقليمية والدولية لحماية البيئة والقضاء على المشاكل البيئية خاصة الاحتباس الحراري والملوثات الغازية ، المركبات والمواد الملونة وهناك ثلاث مؤشرات تتعلق بقياس الغلاف الجوي هي:

- **التغيير المناخي:** يتم قياسه من خلال إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون
- **ترقق طبقة الأزون** :يتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأزون
- **نوعية الهواء** : يقاس من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيط بالمناطق الحضرية

2- الأراضي: إن طرق ووسائل استخدام الأراضي هي التي تحدد بشكل رئيسي مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة ،كحماية الأراضي من التلوث والتصحر والانجراف وعدم الاستنزاف ،وأهم المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي هي :

- **الزراعة** : تقاس بمساحة الأراضي المزوعة مقارنة بالمساحة الكلية
- **الغابات:**تقاس بمساحة الغابات مقارنة بالمساحات الكلية للأرض
- **الحضرنة:** تقاس بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أو مؤقتة

3-البحار والمحيطات: يعاني النظام البيئي البحري العديد من المشاكل البيئية منها التلوث الصادر عن السواحل ، تراجع الإنتاجية البحرية لمصائد الأسماك ، تلوث نوعية مياه البحر ،أما المؤشرات المستخدمة فهي:

- **المناطق الساحلية:** تقاس بنسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية
- **مصائد الأسماك** : وزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية

4- المياه العذبة :إدارة الموارد المائية بطريقة مستدامة بيئيا ،إذ أصبحت القضايا الخاصة بنوعية المياه وكمياتها في مقدمة الأولويات البيئية والاقتصادية ، تقاس عن طريق كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم ضخها واستنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.

رابعا: المؤشرات المؤسسية: تشمل خطوط الهاتف والشبكة العينكبوتية.

1- خطوط الهواتف الرئيسية : تطور الإتصالات السلكية واللاسلكية، عدد المشتركين في خطوط الهاتف.

2- استخدام الأنترنت: مدى المشاركة في عصر المعلومات ،مستخدموا الأنترنت، عدد الحواسيب الشخصية .

فالمؤشرات المؤسسية تعني إلى أي مدى تتصف المؤسسات الحكومية بالهياكل التنظيمية القادرة على أداء وظائفها في خدمة مجتمعاتها بجانب المنظمات غير حكومية والقطاع الخاص .

إيجابيات المؤشرات:

1- إن هذه المؤشرات تعطي لنا الدلالات والقياسات للمتغيرات المدروسة في أي بلد.

2- إن هذه المؤشرات تحدد لنا مستوى التنمية المحققة وتساعد على إعطاء تصنيفات وفقا للمعايير المعمول بها.

3-المؤشرات هي أساس وضع السياسات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة .

4- تحدد أولويات التنمية بناءا على المعلومات التي توفرها المؤشرات

عيوب المؤشرات :

1- إن هذه المؤشرات كمية تقريبية تعتمد على عدد محدود من المتغيرات ويمكن أن تكون دلالتها محل شك في بعض الأحيان، لكنها في مجملها تعطي صورة عامة عن الأوضاع في بلد ما.

2- تعدد الهيئات والمؤسسات التي تصدر المؤشرات عن مختلف جوانب الأداء الإقتصادي كلا حسب الزاوية التي ينظر إليها .

3-من يقوم بهذه المؤشرات والقياسات هي الجهات والمؤسسات الرسمية للدولة لذا نجد انحياز واضح لهذه المؤشرات والتقارير وفقا لما تفرضه توجهات الدولة .

4- افتقارها للمصداقية خاصة إذا ما أستعمل الأسلوب الوصفي الكيفي بعيدا عن الدلالة الكمية كالإحصاء والبيانات .

مراجع المحاضرة:

-تقرير 2009 للبنك الدولي عن التنمية في العالم، **التنمية وتغير المناخ**، 2010.

-مجلة التمويل و التنمية، **صندوق النقد الدولي والتمويل والتنمية**، المجلد36، العدد4، 1999.

-إبراهيم العيسوي ،**التنمية في عالم متغير(دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها)** ، القاهرة : دار الشروق، 2000.

-الحسن عبد الرحمان محمد، **مؤشرات التنمية في السودان**، مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث، كلية النيل الأبيض، العدد14، 2013.

-بونقاب عادل، **سياسة التنمية المحلية والحضرية ومؤشرات قياسها في مجال تنفيذ الأجندة للتنمية المحلية المستدامة**،ط2،.ب ت ن.

-غنيم عثمان محمد،ماجدة أحمد أبوزنط، **التنمية المستديمة(فلسفتها،أساليب تخطيطها وأدوات قياسها)**،ط1،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان، الأردن،2007.

- Conseil National economique et social : rapport national sur le developpement humain1998.alger.CNES.Mai1999.

المحاضرة الثانية عشر : نماذج عن التنمية المحلية وكيفية تفعيلها:

المقدمة

1-خطوات الأخذ بالنموذج

2-أنواع النماذج

3- كيفية تفعيل النموذج ومحاكاته:

يعتبر النموذج تطور تطبيقي علمي وعملي يظهر لنا مدى صلاحيته في التعامل مع المواقف والمشكلات على المستوى الواقعي ، إذ يبنى النموذج وسط محيط تختلف ميزاته من مجتمع إلى آخر ومن زمن لآخر، لذا أصبح مراعاة الخصوصية المجتمعية لتبني أي مشروع أو نموذج تنموي، وذلك يكتسي أهمية كبيرة في وضع الخطط والإستراتيجيات الخاصة بأي مجتمع وفق الثقافة التنظيمية والبناء التنظيمي الخاص به .

1-خطوات الأخذ بالنموذج:

فقبل الآخذ بأي نموذج للعمل الإنمائي لابد من إتباع جملة من الخطوات حددها "كارل تايلور" في جملة من الخطوات :

- تبدأ الخطوة الأولى في تحديد المشكلة وتشخيصها بدقة
- ثاني خطوة هي رسم خطط محلية وفق التخطيط المنهجي والمنظم لتنفيذ البرامج التنموية
- تسخير كافة الإمكانات الإقتصادية والاجتماعية لحاجات المجتمع المحلي
- وآخر خطوة هي تنمية الطموح المحلي.

فللأخذ بأي نموذج من النماذج التنموية لابد من مراعاة مايلي:

- تحديد الأهداف المراد تحقيقها من وراء الآخذ بهذا النموذج أو ذاك .
- توفير الموارد المتاحة لتحقيق النموذج سواء موارد بشرية أومادية
- المجال والنطاق المراد تطبيق به النموذج
- أنماط القيم والعادات والتقاليد فمدى توافق النموذج مع سمات المجتمع والقيم السائدة فيه وعدم تعارضها.

2-أنواع النماذج:

تبنى الباحثين مجموعة من نماذج التنمية المحلية يمكن تلخيصها في ثلاثة نماذج هي: النموذج التكاملي، ألتكييفي ونموذج المشروع.

النموذج التكاملي: هو مجموعة البرامج التي تأخذ الصبغة الوطنية والشمولية ، إذ تشمل جميع النواحي والقطاعات لتفعيل التنمية على المستوى الوطني ، ويدخل هذا النموذج ضمن السياسة العامة للدولة وفق مبدأ التركيز الإداري واللامركزية في اتخاذ القرار.

النموذج ألتكييفي: يهدف إلى عملية تنمية المجتمع المحلي بالاعتماد على المقدرات الشعبية.

نموذج المشروع: يتم على مستوى منطقة جغرافية بعينها بغية تنميتها دون أن يعمم على المستوى الوطني، كتنمية المناطق الصحراوية مثلا.

3-كيفية تفعيل النموذج وتحقيق التنمية المحلية : هناك جملة من القواعد والإجراءات الواجب الأخذ بها لتحقيق التنمية المحلية المنشودة وتفعيلها نذكر منها:

- الإطار القانوني الذي يمنح الجماعات المحلية صلاحيات واسعة حقيقية وفعلية وليست صورية للقيام بمهامها على أكمل وجه.
- اعتماد التخطيط منهجا وطريقا للعمل التنموي من خلال وضع المخططات والبرامج وفق شراكة مجتمعية مع كل تنظيمات المجتمع لتعزيز تنمية الوعي التخطيطي .
- توسيع المشاركة الشعبية والتشاركية من خلال تقوية روابط الاتصال وفتح قنوات التواصل بين الجهة الإدارية الرسمية والفواعل المجتمعية.
- تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في تنفيذ المشاريع التنموية.
- تخصيص نسب عالية من العائدات الجبائية لصالح الوحدات المحلية بدل النسب الضئيلة والبسيطة.
- تنمية الكفاءات والقدرات والاهتمام بالموارد البشرية.

مراجع المحاضرة:

-أحمد مصطفى خاطر، **تنمية المجتمعات المحلية(الاتجاهات المعاصرة والاستراتيجيات)**،بحوث العمل وتشخيص المجتمع.المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2005.

-أحمد شريفي، **دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر،السنة الجامعية(2009-2010).

-إسماعيل محمد بن قانة، **إقتصاد التنمية نظريات نماذج وإستراتيجيات**، ط1، الأردن:دار أسامة للنشر والتوزيع،2012 .

-حمود سعيدة، محاضرات السنة اولى علم اجتماع تنظيم وعمل، **مقياس نماذج تنموية بالعالم**، جامعة زيان عاشور الجلف، 2020/2019.

المحاضرة الثالثة عشر: التجربة الماليزية كنموذج لتحقيق التنمية

أولا: الإطار التعريفي بدولة ماليزيا

1 -التعريف بدولة ماليزيا

2 -النظام السياسي:

3-التركيبة اللغوية و العرقية و الدينية:

ثانيا:المقاربات النظرية للتنمية في ماليزيا

ثالثا: الخطط الخماسية واستراتيجيات التصنيع

رابعا:عوامل نجاح التجربة التنموية الماليزية

1- العوامل السياسية

2-العوامل الثقافية والاجتماعية

3- العوامل التكنولوجية والعلمية

4-الإقتصادية والمالية

مقدمة:

تعد التجربة الماليزية من التجارب التنموية الجديرة بالاهتمام و الدراسة لما حققته من الانجازات لتكريس وتحقيق التنمية على كافة المستويات سياسيا، اجتماعيا واقتصاديا، وتعد ماليزيا دولة إسلامية ذات مقومات كبيرة حققت قفزات هائلة في التنمية البشرية والاقتصادية حيث أصبحت الدولة الصناعية الأولى في العالم الإسلامي، ولذلك وجب دراسة النموذج التنموي الماليزي نظرا للنجاح والتقدم لذي حققته في فترة وجيزة بعد الاستقلال وتعتبر من الدول التي تبنت النموذج الإسلامي في زمن العولمة من خلال تركيزها على مبادئ الانفتاح على العالم الخارجي مع إسقاط هذه المبادئ وتكييفها وفق ما يتلائم مع الخصوصية الثقافية والاجتماعية للمجتمع الماليزي.

و عليه نطرح الإشكالية التالية :ماهي مقومات نجاح التجربة التنموية الماليزية ؟

أولا:تاريخ دولة ماليزيا:

1-التعريف بدولة ماليزيا:

ماليزيا دولة إسلامية **تقع في جنوب شرق آسيا** تبلغ مساحتها 329.758 كلم^2 **وتتألف من قسمين:**

القسم الأول :و يعرف بماليزيا الغربية (**شبه جزيرة الملايو**) ومساحتها 131598 كلم^2

القسم الثاني : ويعرف بماليزيا الشرقية (**الجزء الشمالي من جزيرة بورنيوو**) وتبلغ مساحتها 198160كلم^2.

ويفصل بينهما بحر الصين بمسافة 650 كم تقريباً، ويحد ماليزيا **شمالا** تايلند وبحر الصين الجنوبي وبروناي ، **وجنوبا** بحر جاوا، وجزيرة سنغافورة ، اندونيسيا، **وشرقا** بحر صولوا، وبحر سيلبس ، **وغربا** مضيق ملقا الذي يفصلها عن جزيرة سومطرة.

يتراوح عدد سكان ماليزيا **32,776,195** مليون نسمة ^{2} (إحصائيات البنك الدولي لسنة 2021) ،60 % منهم من الملايو السكان الأصليين و حوالي 25 % من الصينيين، أما الهنود حوالي 14 % و الباقي الأعراق 01 % و يرجع الوجود الصيني و الهندي مع بداية القرن العشرين بتشجيع من السلطة الاستعمارية البريطانية وذلك لخبرتهم في استخراج القصدير والمطاط وقد تشكلت منطقة شبه الجزيرة مالايو على شكل ممالك .

تم ضم المناطق الخاضعة للحكم البريطاني في شبه الجزيرة، وضمت تحت اتحاد سمي باتحاد ملايو و في 31 أوت 1957 حيث تم إعلان الاستقلال من قبل "تنكو عبد الرحمن" أول رئيس وزراء لاتحاد الملايو وتم بعدها ضم سنغافورة وصباح و ساراواك إلى الاتحاد و بذلك تأسست دولة ماليزيا في 16 سبتمبر 1963 وانسحبت منه سنغافورة 1965 م .

تتألف ماليزيا من 13 ولاية وتعتبر كولالمبور هي العاصمة الاتحادية للدولة الماليزية، ثم بعد ذلك انتقلت مطلع القرن الحالي إلى بوتراجايا(العاصمة الذكية)وهي العاصمة الإدارية والسياسية بدلا من كوالالمبور العاصمة التجارية لماليزيا. وتعتبر اللغة المالاوية هي اللغة الرسمية و الإسلام دين الدولة أما العملة الرسمية فهي "رينجيت"

2-النظام السياسي:

يوجد في ماليزيا نظام سياسي يختلف عن السائد في الأنظمة السياسية في بعض الدول فالنظام السياسي الماليزي ملكي دستوري انتخابي فدرالي، ينتخب الملك من سلاطين الأقاليم التسعة ، أما تعيين الوزراء، فيتم من خلال انتخابات شعبية يتخللها انتخابات مجلس الشعب ، يوجد في ماليزيا 13 ولاية منها 9 ولايات يحكمها سلاطين، والسلطنة هي بالوراثة ومعظمهم من كبار الملاك والإقطاعيين، .وكل خمسة سنوات يختارون من بينهم ملك لماليزيا، وهو ما يسمونه **الأجونج (ملك الملوك)**.

الرئيس: هو أعلى سلطة تمثيلية في هرم الدولة وتعتبر صلاحيته شرفية فقط حيث يمارس دورا فخريا و رمزيا، فمعظم السلطات التي تعهد له ينبغي عليه ممارستها تحت إشراف الحكومة وإن كان له دور في الدفاع عن الدستور والمصادقة على القوانين كما يقوم بإصدار مراسيم العفو، ويعتبرالقائد الأعلى للقوات المسلحة، فالملك يقوم بسلطات رمزية لكونه يملك ولا يحكم.

رئيس الوزراء: يقضي الدستور الماليزي بأن السلطة التنفيذية من اختصاص مجلس الوزراء الذي يعهد بها إلى رئيس الوزراء الذي يعتبر أعلى رأس الهرم السلطوي بامتلاكه أغلب السلطات التنفيذية وهو ما يخوله إلى تحمل المسؤولية الكاملة أمام البرلمان. وقد تمكَّن" مهاتير محمد" من تقليص صلاحيات السلاطين سنة 1993 م،عندما تمت الموافقة على رفع الحصانة عنهم، وعلى محاكمتهم قضائيًا في محاكم خاصة في حالة اتهامهم، كما قلِّلت صلاحياتهم في إعطاء العفو الملكي. وعلى الأغلب فقد كان كل رئيس وزراء هو الشخص الأنسب لمرحلته . كان" **تنكو عبد الرحمن" أول رئيس للوزراء** وكان هو بطل الاستقلال شكَّل أساس فكرة التوافق و"**اقتسام الكعكة** "بين مختلف الأعراق، وعلى أساس هذه الفكرة مازال حكم ماليزيا قائمًا ونجح "**تنكو عبد الرحمن**" أن يكون رمزا للوحدة حيث تم ضمّ صباح وسراواك وسنغافورة وعندما شعر أن بقاء سنغافوة سيهدد أسس التوافق الماليزي ، اختار طرد سنغافورة في سبيل الحفاظ على هذا التوافق .

3: التركيبة اللغوية و العرقية و الدينية:

تشكل ماليزيا فسيفساء من التنوع الديني والعرقي والثقافي، وجملة من الاختلاف والتفاوت في التركيبة الإجتماعية، حيث توجد بها العديد من الديانات نذكر منها: الإسلامية، الهندوسية، المسيحية و البوذية،

فالإسلام في ماليزيا وجد سبيله إلى الملايو في السواحل الشرقية لجزيرة "سومطرة "، ولقد كان للتجار المسلمين العرب الفضل في نشره إبتداءا من أواخر القرن الثالث عشر الميلادي، وما لبث أن انتشر الإسلام في أنحاء شبه جزيرة الملايو.

و تعتبر الهندوسية إحدى الديانات القديمة و أكبر ديانات الهنود الوثنية، بالإضافة إلى البوذية و المسيحية و بهذا يعد الاختلاف الديني عامل دفع و تحفيز لتحقيق التعايش المجتمعي.

كما تحوي ماليزيا على مجموعة من التقاليد الثقافية و اللغوية العريقة والفريدة، وعلى مدار الزمن انصهرت ثقافات الشعوب الغازية و اندمجت مع المجتمع المحلي، إذ ينتمي سكان البلاد إلى عناصر متعددة جاءت خلال العصور الوسطى، وأهم هذه العناصر الملايوي الذي ينتمي للجنس المغولي وهم أهم العناصر من حيث العدد ويكون هذا العنصر أكثر من 50 بالمائة من جملة السكان في حين يأتي العنصر الصيني في المرتبة الثانية بنسبة 37 بالمائة، يليه في المركز الثالث العنصر الهندي و خليط من الجنسيات الأخرى إذ يشكل حوالي 12 بالمائة معظمهم من التأميل الذين قدموا من الهند.

أما اللغات فهي غنية بالتنوع و تعد اللغة المالاوية هي اللغة القومية و الرسمية في ماليزيا الغربية تشاركها الإنجليزية في ماليزيا الشرقية ، و هناك لغات أخرى كالصينية و العربية والتاميل الهندية.لقد قامت الدولة بالسعي الجاد من أجل دمج العناصر الإثنية و الإقليمية المتنافرة في إطار مجتمع سياسي وطني و هو جوهر مشكلة بناء الأمة، حيث يتم في إطارها تقبل أعضاء ما يمكن وصفه بالموزائيك الإثني و العنصري و الديني الرضا بالعيش المشترك في كيان و في ظل هوية وطنية أوسع من الهويات الضيقة و المتنافرة التي انتمى أغلبهم إليها

ثانيا: المقاربات النظرية للتنمية في ماليزيا

رغم أن الإسلام كان يعتبر الدين الرسمي للدولة الماليزية حيث يمثل 60% من السكان الأصليين وقد دعا إلى حرية المعتقد دون إكراه أو إجبار فحق بذلك نوع من الاستقرار و الأمن وكذلك احترام و تقبل الآخر ، وهنا تكون ماليزيا رجعت إلى تعاليم الدين الإسلامي الحقيقية التي تدعوا الى قيم التسامح و التعايش و الإخاء ففي نهاية 1981م أعلنت الحكومة سياستها في محاكاة القيم الإسلامية على مستوى الإدارات لذلك كانت العملية الأولى في خطة النهضة هي إعادة تنظيم الطاقات الاجتماعية و توجيهها على أن يكون التوجيه الإسلامي حقيقة عاملة و مؤثرة لإصلاح الفرد الماليزي كما قامت النهضة في ماليزيا على تبني أفكار المفكر الجزائري "مالك بن نبي" و اعتبرت أن أول خطوة للنهوض هي إعادة تنظيم طاقات الأفراد وتكثيف الجهود و توجيهها لصناعة الإنسان صانع النهضة والحضارة باعتبار التغيير يبدأ منه وقد تم ذلك وفق منهج إسلامي استعانت به في حياتها الاجتماعية ووظفته في المجال الاقتصادي والسياسي حيث طرح "محمد مهاتير" في فترة الثمانينات عدة إجراءات منها :

– تم تأسيس البنك الإسلامي للتنمية بموجب القانون المصرفي الإسلامي سنة 1983 الذي تعد مدخرات عملاءه قروضا حسنة

-إنشاء العديد من شركات التأمين الاسلامية بموجب قانون التكافل 1984

-تعديل قانون العقوبات بما يتلائم مع مبادئ الشريعة الإسلامية

- إدخال مادة الثقافة الدينية كمادة إجبارية في المدارس و الجامعات

-إنشاء جهاز استشاري إسلامي لتقديم الرأي للحكومة فيما يتعلق بالمسائل الدينية .

كما أن الحكومة الماليزية طبقت المنظومة التنموية التي نشأت في اليابان و بدأت تحاكي اقتصاديات النمور الأسيوية الأربعة (كوريا الجنوبية – تايوان –هونغ كونغ – سنغافورة) وقد استند تصميم السياسة الاقتصادية الجديدة إلى "نظرية تكبير الكعكة" في سياق اقتصاد يتوسع بشكل سريع و مستمر الأمر الذي من شأنه خلق فرص عمل و مؤسسات تجارية تستوعب جميع الماليزيين وكانت

تهدف هذه السياسة إلى تحقيق بناء الوحدة الوطنية ، و الحد من الفقر ، و إعادة هيكلة المجتمع و توسيع الاقتصاد .

ثالثا: الخطط الخماسية واستراتيجيات التصنيع

بعد استقلال ماليزيا سنة 1957 م عمدت إلى البحث عن أساليب وخطط تنموية تساعدها في الخروج عن دائرة الفقر المدقع حيث كان معظم سكانها يقعون تحت خط الفقر بنسبة 75 بالمئة هذا ما حتم على القيادة اتباع مجموعة عن الخطط التنموية قصيرة ومتوسطة المدى وكذلك خطط طويلة المدى، تهدف هذه الخطط لتحقيق مستوى معيشي أحسن للمواطن الماليزي، وتعاقبت هذه الخطط على القادة السياسيين في ماليزيا وكل لعب دورا بارزا في استكمال أهدافها، وكان محمد مهاتير رائد هذه النهضة التنموية مهتما جدا باستكمال الخطة التنموية الأولى وإلحاقها بخطة أخرى مكنت ماليزيا من تصدر مراتب عالمية في العديد من المجالات[1].

نادت ماليزيا بعد الاستقلال مباشرة بسياسة التنمية الريفية وتنمية الصناعات صغيرة الحجم،" اذ حددت ملامح هذه السياسة في الخطة الخماسية الأولى في فترة 1961/1957 والخطة الخماسية الثانية في الفترة 1966/1962 وبعد مرور عشر سنوات تقريبا بدأت سياسة التنمية الريفية تؤتي ثمارا إيجابية، وبدأت الصناعات الموجهة للتصدير تحل محل الصناعات القائمة على إحلال محل الواردات، وفي الفترة 1970/1966م وضعت الخطة الخماسية الثالثة أسس التحول من صناعات إحلال الواردات للصناعات الموجهة للتصدير "وكانت الخطة الرابعة من الفترة 1975/1970م ضمن السياسة الاقتصادية الجديدة التي تهدف إلى القضاء على الفقر والبطالة وإعادة هيكلة المجتمع وهي ممتدة 1990/1970 و فيما يخص السياسة الاقتصادية الجديدة" التي وضعت عقب أحداث13 ماي 1969 ، فقد ركزت على تحسين الأوضاع الاقتصادية الماليزية والعمل على معالجة مشكلة الفقر وإعطاء الأولوية للماليزيين من أصول مالاوية وإدماجهم في الأنشطة الاقتصادية، وبناء على النتائج التي حققتها السياسة الاقتصادية الجديدة،التي دامت 20 سنة صاغ محمد مهاتير سياسة جديدة وهي السياسة الوطنية أو القومية امتدت 10 سنوات من سنة 2000/1990 " في إطار التوجه القومي الطموح الذي وضعه محمد مهاتير تحت شعار رؤية 2020.

ولنجاح هذه الخطط اتبعت ماليزيا مجموعة من الاستراتيجيات [1]:

-**المرحلة الأولى**: 1969/1958 " و"تتميز المرحلة الأولى بإستراتيجية الإحلال محل الواردات، بعد تطبيق هذه السياسة قامت على أساسها صناعات صغيرة الحجم وأخرى لإنتاج السلع التي تحل محل السلع المستوردة كالصناعات الغذائية ومواد البناء والتبغ والبلاستيك والكيميائيات "وكانت عبارة عن

سلع استهلاكية موجهة للسوق المحلية وتعتبر هذه الإستراتيجية هي الأهم في الاقتصاد الماليزي، لأنها قادرة على توفير المدخرات التي توجه بالأساس للاسترداد، وإعادة توجيهها لبناء قاعدة اقتصادية قوية ومتينة، وهياكل اجتماعية لتطوير الفرد الماليزي، وكان المجال الزراعي أكثر المجالات التي اهتمت بها هذه الإستراتيجية.

-المرحلة الثانية:1990/1970 "وتميزت هذه المرحلة بإستراتيجية الصناعات التصديرية، عن طريق صناعة المكونات الالكترونية كثيفة العمالة وكان من نتائج هذه الخطة تخفيض معدل البطالة، وتحسن توزيع الدخل وبلغ معدل النمو 9 بالمئة سنويا،في المتوسط مع استقرار معدل التضخم في حدود 1 بالمائة "وكانت هذه السياسة تشجع على الاستثمار واستقدام الشركات المتعددة الجنسيات وكذلك على الحوافز الضريبية المغرية، لإنشاء مناطق تجارية حرة من أجل زيادة المنافسة والتعاون والشراكة.

-**المرحلة الثالثة**:2010/1991 وتميزت هذه المرحلة بإستراتيجية التصنيع الثقيل والصناعات المعتمدة على الموارد ،" فقد اعتمدت ماليزيا منذ مطلع الثمانينات على التصنيع الثقيل والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المحلية المتاحة وتصنيع سيارة "بريتون"، والتوسع في الصناعات الإسمنتية والتركيز على صناعة الالكترونيات والصلب والنسيج، إذ تساهم بثلثي القيمة المضافة للقطاع الصناعي وتستوعب حوالي 40 بالمائة من العمالة"

-**المرحلة الرابعة**:2020/2011 وتميزت هذه المرحلة باعتماد ماليزيا على إستراتيجية الصناعات عالية التقنية ذات القيمة المضافة الكبيرة،" شجعت ماليزيا الصناعات من النمط المكثف لعنصر رأس المال العالي التقنية والمهارة الفنية وذو القدرة التنافسية في الأسواق الدولية، وشهدت هذه المرحلة استثمارات كبيرة في القطاع الصناعي إذ بلغ عدد المشاريع الصناعية بحدود 15 ألف مشروع وحجم الاستثمارات 800 مليار رنجيت ماليزي وكانت نسبة المشاريع الأجنبية 54 بالمائة والمشاريع المحلية 46 بالمائة.

رابعا: عوامل نجاح التجربة الماليزية في تحقيق التنمية:

1-: العوامل السياسية:

لقد شكلت قضية الدولة الوطنية من حيث طبيعتها و أسس شرعيتها و نمط علاقاتها بمجتمعاتها و بالعالم الخارجي إشكالية كبرى لهذه الدولة، نظرا لخصوصياتها التاريخية ومواريثها الاستعمارية.

إذ كانت مهمة البناء السياسي و المؤسساتي للدولة متجهة في الأساس نحو كيفية جعل الولاء الأسمى للأفراد و الجماعات كافة في المجتمع متجها نحو وطنية الدولة، بحيث تنصهر في بوتقتها جميع الولاءات الأولية

الأخرى وتتفاعل في مختلف الجماعات في الدولة على قدم المساواة بغض النظر عن أصولها الإثنية أو العرقية بهدف المشاركة في صياغة و تنفيذ برامج التنمية الشاملة .

إن غلبة الطابع الديمقراطي التشاركي على سياسات ماليزيا و ممارساتها قد أسهم في تضييق أزمة علاقتها بمجتمعها، مما أدى إلى تأسيس علاقة صحية و صحيحة بين الدولة و مجموعة الوسائط و العلائق الإجتماعية و السياسية الأخرى و هو ما ترتب عنه تعزيز شرعية الدولة التي إستطاعت إستعاب الولاء الأسمى لمواطنيها و هذا ما جعل الدولة تواجه أخطر التحديات في عملية البناء و التأسيس لنظام سياسيي فاعل كما أصبحت تشكل إطارا مؤسسيا ملائما لقيام نمط معين كآلية لانتقال السلطة و تدويرها بشكل سلمي و مقنن. وبطبيعة الحال فإن هذه التحديات الحاصلة و المترتبة إنما جاءت كنتاج لمجموعة من النزوات والسلوكيات السياسية التي طبعت توجه النخب السياسية مجتمعة كلها التي عكست في المحصلة مجموعة القيم و المفاهيم السائدة أو ما يعرف بالثقافة السياسية، و هو المفهوم المتولد ضمن حصيلة المؤثرات البيئية المتشكلة عبر الفترات و الحقب الزمنية الممتدة، ليتطور و يأخذ من بعد مرحلة الفعل السياسي خاصة عندما انتقلت النخب الإجتماعية لتمارس وظائف سياسية في إطار الإنفتاح الفعلي للسلطة و في ظل ثقافة سياسية مشاركة.

إن أحد مظاهر الشرعية و بناء الدولة تمثل في إرساء الدولة للأبنية المؤسسية و القواعد الإجرائية و البنية الدستورية التي تتفق من خلالها مجموع القوى السياسية بخصوص مستوى التعامل و هو ما يعرف بالمعيار الوظيفي وهذا ما تجسد في طبيعة السلطة الملائمة و المطلوبة في النظام و في قوة الدولة وتوسيع قدراتها داخل دائرة صنع القرار السياسي. إذ ظلت الدولة تستمد مشروعيتها من رضا الشعب بعيدا عن سلطوية الدولة وعن الممارسات التقليدية التي تركز على الأبوية وبعيدا عن نمط

الاستيلاء العسكري على السلطة، فالمناخ السياسي في ماليزيا شكل ضوابط سياسية محكمة بجملة القواعد المؤسسية و القانونية الدستورية إذ يتم اتخاذ القرارات دائما من خلال المفاوضات المستمرة بين الأحزاب السياسية القائمة على أسس عرقية ما جعل سياسية ماليزيا توصف بأنها ديمقراطية توافقية في جميع الأحوال.

2: العوامل الثقافية والاجتماعية:

تعيش ماليزيا في ظل تكوين إجتماعي و سياسي وجغرافي في مجتمع تعددي تنصهر في بوتقة واحدة إذ عملت ماليزيا على تعزيز الديمقراطية، فإتخذت نهجا ديمقراطيا تشاركيا، حيث عملت على منح كل قوميات البلاد حقوقا متساوية دون تمييز بسبب الدين أو العرق أو الجنس، و عالجت كل قضايا الأقليات القومية و الدينية و الثقافية دون اللجوء إلى العنف أو سياسة الإقصاء للآخر.فالتعدد و تنوع تكوينات الوجود الإجتماعي ليست مشكلة بذاتها طالما أن هناك إحتواء لعناصر الفرقة و تقوية لعوامل التجانس و التلاحم بين مكونات المجتمع التعددي، إذ ظلت الدولة تبرهن بإستمرارعلى مرونتها و سهولة تكيفها بصورة مستمرة.

كما ساهمت مرونة الدستور على إ ستعاب مختلف أشكال التنوع على نحو سلمي و ذلك بإتخاذ من التفاوض وسيلة لتحقيق الإندماج وتقليص الفروق و الانقسامات و بهذا كان العقد الاجتماعي الذي أستطاع

الماليزيون تطويره لتحقيق أهم ضمانات الاستقرار، فضلا عن سياسة توفير الفرص المتكافئة التي أصبحت جزءا من نسيج النظام الديمقراطي الماليزي، و بهذا استطاعت الدولة خلق إيجابية في أسلوبي الإدارة المجتمعية و السياسية وهو ما يخلق حالة إيجابية تؤدي إلى مقومات استقرار الدولة واستمرارها.

تؤسس ماليزيا هوية مجتمعية موحدة غير موجودة من قبل و تصنعها و تكسبها طابعا سياسيا تعمل على ترسيخها وتقويتها، فعلى الرغم من أن الدولة تتسم بالتنوع والتعدد السياسي، الإجتماعي و الجغرافي فإنها تعتمد أسلوب التعددية الثقافية في بناء الهوية الوطنية عبر مزج التقاليد المحلية للمجموعات الثقافية، و هو ما أنعكس على خياراتها السياسية و القرارات المرتبطة بها.

كما كانت تجربتها في حل مشكلتها مع التعددية اللغوية أكثر إيجابية، إذ أقرت الحكومة بأهمية اللغات المحلية غير الملايوية، فسمحت لكل نسيج أن يستخدم لغته و يتعامل بها و قامت بإنشاء مدارس تعنى بتدريس هذه اللغات كاللغة الصينية، الهندية، التاميل و اللغة العربية التي تعمل الدولة على أهمية نشرها ونشر تعاليم الإسلام وتعليمها في المدارس، فعوامل التنوع لم تكن مصدرا للإنشقاق بقدر ما كانت عامل مساعد ومساهم في الإستفادة من الخبرات و الكفاءات الموجودة، و التأكيد على التعليم بلغات متعددة يراعى فيها التكوين الجغرافي لماليزيا مما جعلها مقومات تدفع بعجلة التنمية نحو الأمام و بهدا وفر التوافق عدة ضمانات:

. تخفيف حدة الصراع في المجتمع.

. الحفاظ على النظام القائم.

. التقليل من إستخدام العنف في حل و تسوية الإختلافات بما يعزز قبول أنماط سلمية في معالجة الأمور.

. خلق مجتمع مدني قوي و ثقافة سياسية حيوية.

لقد ظلت الدولة الماليزية كصورة من صور التنظيم السياسي و القانوني للسلطة السياسية في المجتمع تضطلع بدورها من خلال إستهدافها تحقيق الخير العام، وهذه الوظائف هي التي تجعل الدولة أداة للخدمة لا أداة للسيطرة لدلك عملت الدولة على:

. توفير الرعاية الإجتماعية و الصحية وإعادة توزيع الدخل على المستوى الوطني لتحقيق العدالة الإجتماعية و دعما للطبقات المتوسطة.

. تقديم الخدمات الأساسية للموطنين في المجالات المختلفة من خلال الآليات و الوسائل المتاحة للقضاء على مشكلة الفقر و علاج الجوانب الإجتماعية لمشكلة البطالة.

. إدارة الصراع الإجتماعي في أبعاده و مستوياته المتداخلة مما يقلل حدة العنف و هو ما يحقق الدرجة الملائمة من الإستقرار، وذلك عن طريق الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني.

. الإستثمار في مجال تنمية الموارد البشرية في التعليم و التدريب.

. تبني سياسات إعادة توزيع أكثر عدالة.

3:العوامل العلمية والتكنولوجية:

اهتمت ماليزيا بالجانب العلمي والتكنولوجي بدرجة كبيرة عالمية ومتطورة،
ولإقامة المجتمع التكنولوجي قامت الدولة بمجموعة من الإجراءات وهي:
-تطوير ما يعرف بالمدارس الذكية.
-إدخال برامج التعليم الحديثة.
- الاهتمام بنشر الانترنت والوسائط المتعدد.
- تطوير المصادر الالكترونية.
-ترقية المدارس حتى تصبح مدارس تقنية.
- نشر تعليم الحاسوب في جميع المستويات والأعمار.
- التأكيد والاهتمام بمقررات العلوم والتكنولوجيا.

4: العوامل الاقتصادية والمالية:

أ- الاستثمار والنظام المالي الماليزي:

شكل الاستثمار في ماليزيا الجزء الهام الذي اعتمدت عليه عن أجل إحداث التنمية وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي وخاصة من طرف الشركات الأجنبية ومتعددة الجنسيات التي وجدت في ماليزيا مجالا خصبا للاستثمار وزيادة رأس المال، نتيجة الحوافز الضريبية التي تقدمها ماليزيا للمستثمرين الأجانب عن أجل" ضمان عدد متزايد من العمالة الوطنية، والخبرات والمعارف الضرورية للسوق العالمي "وكذلك الاستقرار السياسي الذي عملت القيادة الماليزية على توفيره للمستثمرين وتحقيق أكبر قدر ممكن من الديمقراطية في المجال الاقتصادي والاجتماعي

تأتي البنوك التجارية كأكبر وأهم مكون للمؤسسات المالية في ماليزيا وبالموازاة مع البنك المركزي أنشأ محمد مهاتير بعد وصوله إلى رئاسة الوزراء نظام مالي إسلامي وذلك بداعي أن أغلبية المجتمع الماليزي مجتمع مسلم لا يتعامل مع المصارف الربوية لهذا تم تأسيس نظام مصرفي إسلامي سنة 1983مع البنك المركزي حيث اعتمدت في نظامها المالي على النظام التقليدي والإسلامي معا في عملية التنمية وجلب الاستثمار كان هذا النظام المالي الإسلامي يوفر الكثير من الفرص والقروض غير الربوية والتي لا تتعامل بالفائدة أو القيم المضافة مما سهل على السكان الأصليين المالاي من الاستفادة من القروض الإسلامية لتمويل مشروعاتهم، هذا ما جعل البنك الإسلامي مشروع ناجح جدا ساهم في زيادة الاستثمارات المحلية وكذلك الأجنبية لتقديمه العديد من التسهيلات وانعدام الفوائد المضافة" وقد تم إنشاء سوق أوراق مالية تتوافق مع الشريعة الإسلامية بنسبة 85 %، حيث تعتبر ماليزيا أكبر بلد مصدر للصكوك الإسلامية في العالم، وبذلت الحكومة الماليزية جهودا كبيرة في تقديم إعفاءات جمركية كي تحافظ على موقعها كمركز عالمي للتمويل الإسلامي، قدم النظام المالي الماليزي الكثير من المساهمات في عملية التنمية وخاصة في ظل الأزمة الاقتصادية سنة 1997 م التي عصفت باقتصاديات دول جنوب شرق آسيا(النمور الآسيوية)والتي لم تستطع الوقوف من كبوتها إلا بعد عقود

ب-**الخصخصة و الشراكة الذكية**

بعد استقلالها اعتمدت ماليزيا على الاقتصاد الموجه والمركزي، حيث تتحكم الدولة في جميع نشاطاتها الاقتصادية داخل وخارج الوطن، ولكن بعد التغيرات التي طرأت على المستوى الداخلي لماليزيا بسبب اضطرابات العرقية 1969 م والتغير الخارجي الذي انجر عنه سقوط الاتحاد السوفياتي والتحول إلى نظام أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية حتم على ماليزيا تغيير التوجه نحو الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي الذي تحركه العولمة وباعتبار أن القطاع الخاص القطاع الأهم في العولمة الليبرالية والذي تعتمد عليه كل التجارب التنموية الناجحة جعل ماليزيا تنحو منحى الخصخصة لتسريع عملية التنمية وضمان عدم تخلفها عن الركب المتقدم وتعتبر الشراكة بين القطاع العام والخاص من التوجهات التي دفعت بالاقتصاد الماليزي نحو تنمية مستدامة

ومن ثم كانت الخوصصة سياسةبالنسبة ل "محمد مهاتير" بغض النظر عن أسبابها التي ساقتها الموجة الدولية و"قد ذكر خمس أهداف للخوصصة:

-خفض الأعباء المالية عن الحكومة

-خفض تدخل الحكومة في الاقتصاد

-تسريع النمو الاقتصادي

-تطوير التنافسية

-رفع الكفاءة والإنتاجية

فكانت الخوصصة بمثابة الحل الملائم الذي وفر أرباح متساوية رغم أنها ليست مطلقة إلا أنها موزعة بطريقة أكثر عدل في ما يعرف **بالشراكة الذكية في التنمية** حيث هدف "محمد مهاتير "في اطار الشراكة الذكية لإعادة توزيع الأرباح بصفة عادلة، وفي هذا الإطار عمل القطاع العام مع القطاع الخاص من أجل تسيير التنمية الاقتصادية التي لكل منهما حصة فيها **مما جعل ماليزيا عبارة عن شركة لكل فيها أسهم يملكها**، هذا ما جعل كل ممتلك يحمي ممتلكاته ويطورها إلى الأحسن من أجل المنافسة

حسب دراسة قام بها ديفيد هيتشكوك المدير السابق لشؤون شرق آسيا و الباسيفيك حول القيم الآسيوية والقيم الأمريكية سنة 1994 ، وجد أن ماليزيا تتميز ب:

"الاعتماد على النفس،الإنجاز الشخصي،العمل الجاد،تحقيق النجاح في الحياة ، مساعدة الآخرين، الوفاء بالالتزامات تجاه الآخرين." هذا ما جعلهم من الشعوب الأكثر احتراما للقيم الإنسانية لذلك نجد من القيم السائدة عندهم و التي تجسدت في شعارات " أغن جارك ، اجعل جارك مزدهرا " هذه القيم تجسدت في تفعيل العلاقات الاقتصادية مع الدول المجاورة مثل انضمامها لرابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN بحيث تهدف هذه الرابطة إلى تحويل المنطقة إلى منطقة سلام و استقرار أما بالنسبة للسياسة التنموية الماليزية فقد اختفى الاحتقان العرقي وأصبح المعيار الأول ليس اللون أو اللغة أو العرق بل العلم والعمل والإخلاص للوطن،كما حققت ماليزيا الدولة المسلمة نجاحات كبيرة في مجالات الاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا وأصبحت مثالا للشعوب الطامحة إلى تغيير وضعها وتحسين واقعها.

مراجع المحاضرة:

-براق محمد ، عدمان مريزق ، **التجربة التنموية الماليزية : المحتوى و الدروس المستفادة** ، حوليات جامعة بشار العدد 08 ، 2010

-بلال محمد سعيد المصري ، **تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية دروس مستفادة** ، كلية الاقتصاد و العلوم الادارية ، قسم الاقتصاد ، جامعة الازهر ، غزة –فلسطين ، 2016 .

-حمود سعيدة ، محاضرات السنة اولى علم اجتماع تنظيم وعمل ، **مقياس نماذج تنموية بالعالم** ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، 2020/2019 .

- سمير شحاتة،، **النموذج الماليزي للتنمية**، المؤتمر السنوي للدراسات الماليزية ، السياسة الدولية،جوان 2004.

- عزازن حفيظة ، **التنمية الاقتصادية في ماليزيا : ماليزيا قوة اقتصادية ذات موارد محدودة** ، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة رقم 05 ،2017 .

-محمد صادق إسماعيل ، **التجربة الماليزية(محمد مهاتير و الصحوة الاقتصادية)** ، الطبعة الأولى، العربي للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2014 .

محسن صالح، **النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف**، قطر:مركز الجزيرة للدراسات، 19 جوان2012.

-محمد سعيد أبو عامود،**الوظائف الجديدة للدولة في عصر العولمة**، مجلة الديمقراطية، العدد2001،3 .

-يوسف أبو الحجاج إلا قصري ، **جراح النهضة في ماليزيا (مهاتير محمد شخصيته،خبراته، انجازاته)** ، مكتبة زهران للنشر، مصر، 2019 .

-قائمة المراجع العامة :

أولا-الوثائق الرسمية: النصوص التشريعية والتنظيمية والمراسيم التنفيذية:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.المرسوم التنفيذي 136/73المؤرخ في 9اوت 1973المتعلق بشروط تسير و تنفيذ مخططات البلدية الخاصة بالتنمية,الجريدة الرسمية رقم67المؤرخة في 21اوت 1973

لجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون (12/07)،المتعلق بالولاية ،المؤرخ في 21 فبراير 2012،الجريدة الرسمية ،العدد12،الصادر في 29 فبراير 2012.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،البرلمان ،قانون البلدية 11/10،الجريدة الرسمية ،العدد34: 2011/07/03.

المرسوم الرئاسي رقم 19-328 مؤرخ في 11ربيع الثاني1441الموافق ل 8ديسمبر 2019يتمم الملحق بالمرسوم الرئاسي 15-140 الدذي يتضمن إحداث مقاطعات إدارية داخل بعض الولايات وتحديد القواعد الخاصة المرتبطة بها ،الجريدة الرسمية ،العدد 76، الصادرة بتاريخ 10ديسمبر 2019.

المرسوم التنفيذي رقم 91-177مؤرخ في 14ذي القعدة 1411الموافق ل28ماي1991 يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ،الجريدة الرسمية، العدد26 الصادرة 1جوان 1991.

المرسوم التنفيذي رقم رقم 91-178مؤرخ في 14ذي القعدة 1411الموافق ل28ماي1991 يحدد إجراءات إعداد مخططات شغل الأراضي والمصادق عليه،الجريدة الرسمية ،العدد26 الصادر في 1جوان 1991.

قانون الولاية 12-07المؤرخ في 28 ربيع الأول 1433الموافق ل21فبراير 2012، الجريدة الرسمية، العدد 12 الصادر في 29فبراير2012.

القانون رقم 11-10 المؤرخ في 20رجب 1432،الموافق ل22جويلية 2011، المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد37، الصادر في 3جويلية 2011.

المرسوم التنفيذي رقم 14-116 المؤرخ في 22جمادى الأولى1435 الموافق ل24مارس2014،يتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ويحدد مهامه وتنظيمه، الجريدة الرسمية،العدد19الصادرة في 2أفريل2014.

القانون رقم 01- 20المؤرخ في 12ديسمبر2001،المتعلق بتهيئة الإقليم وتنمية المستدامة ، الجريدة الرسمية،العدد15،77ديسمبر 2001

ثانيا–التقارير

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2010، الثروة الحقيقية للأمم :مسارات إلى التنمية البشرية ،2010.

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 10 ربيع الثاني 1934،الموافق ل21 فبراير 2013،يحدد معايير تخصيص موارد الميزانية للمشاريع أو البرامج المقترحة بعنوان مخططات البلديات للتنمية،الجريدة الرسمية، العدد40 الصادر ب4أوت 2013.

تقرير 2009للبنك الدولي عن التنمية في العالم، التنمية وتغير المناخ، 2010.

ثالثا–الكتب:

– باللغة العربية:

أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية** ،الإسكندرية ،الدار الجامعية 2003.

أحمد صقر عاشور،**إصلاح الإدارة الحكومية ، أفاق إستراتيجية الإصلاح الإداري و التنمية الإدارية العربية في مواجهة التحديات العالمية**، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1995.

أحمد حرزني وآخرون، **الديمقراطية المحلية(الوحدة الوطنية والتنمية)**،الرباط: شركة أوداد للاتصال،2001.

إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير(دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها)**، ط 1،القاهرة:دار الشروق ،2001.

إبراهيم حسن عسل، **التنمية في الفكر الإسلامي**، لبنان: مؤسسة مجد، الطبعة 1، 2006.

إسماعيل محمد بن قانة، **إقتصاد التنمية نظريات نماذج وإستراتيجيات**، ط1،الأردن:دار أسامة للنشر والتوزيع،2012.

أنيس رحماني، **إعادة هيكلة النظام السياسي في الجزائر**، قضايا دولية، العدد 334، 1996.

السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي(الأبعاد المعرفية والمنهجية)**، دار المعرفة الجامعية، 2002.

السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية البنية والأهداف**، الجزء 02، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2002

ب.س. سميث، **كيف نفهم سياسات العالم الثالث**، (ترجمة خليل كلفت). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2011.

بديع محمد القاسم، **نماذج واسترتيجيات التغيير والتحديث الحضاري**،ط1، الأردن :مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع،2001.

بلال محمد سعيد المصري ، تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية دروس مستفادة ، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ، قسم الاقتصاد ، جامعة الأزهر ، غزة : فلسطين ، 2016 .

تامر كامل محمد الخزرجى، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة/دارسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة**. ط1، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.

حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التنمية (اجتماعيا، ثقافيا، سياسيا، إداريا، بشريا)**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.

رشيد أحمد عبد اللطيف، **أساليب التخطيط للتنمية**، المكتبة الجامعية، 2002.

رعد عبد الجليل علي، التنمية السياسية مدخل للتغيير. ط1، بنغازي: دار الكتاب الوطني، 2002.

سمير محمد عبد الوهاب، الإدارة المحلية والبلديات العربية، القاهرة:المنظمة العربية للإدارة، 2007.

سمير محمد عبد الوهاب، ألامركزية والحكم المحلي، دراسة نظرية و تطبيقية مقارنة، ط1، جامعة القاهرة، 2012، ص80.

سهير حامد :إشكالية التنمية في الوطن العربي، الأردن :دار الشروق للنشر والتوزيع، 2007.

سمير صلاح الدين حمدي، **المالية العامة**، ط1 ، المكتبة الحقوقية و الأدبية، 2015

سميحة طري،**التنمية المحلية في الوطن العربي (قراءة في المعوقات وسبل التطوير مع الاشارة لحالة الجزائر)** في كتاب القضايا العربية المعاصرة:الرهانات والتحديات،ط1،عمان: مركز الكتاب الأكاديمي 2019.

سناء الخولي ، **التغيير الإجتماعي والتحديث** ، القاهرة :دار المعرفة الجامعية،1993.

طلعت مصطفى السروجي وآخرون، **التنمية الإجتماعية المثال والواقع**، جامعة الحلوان:مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي،2001.

طاشمة بومدين، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب، قضايا و إشكاليات**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2011 .

عمار بوضياف، **التنظيم الاداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق**،ط1،الجزائر: جسور للنشر والتوزيع 2014.

عبد المجيد قدي، **مدخل لسياسات الاقتصاديات الكلية(دراسة تحليلية وتقيمية)**، الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

عبد الرحمن بن خلدون، **المقدمة**. ط1، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2003.

عمار بوضياف ، **شرح قانون البلدية** ،ط1، الجزائر:جسور للنشر والتوزيع،2012.

عبد الله الصعيدي، **الضرائب والتنمية(دراسة لدور الضرائب على الدخل في تمويل الإنفاق العام)** القاهرة: دار النهضة العربية.1990 .

غازي محمود ذيب الزغبي،**البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن**،ط1، الأردن: عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع،2010 .

فيصل السالم، **الإدارة العامة والتنمية**،ط1، الكويت:جامعة الكويت، 1978

فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية ممارسات وفاعلون**،ط1، عمان: دار صفاء للنشر، 2015.

قاسم أمين جعفر، **أسس تنظيم الإدارة المحلية بالجزائر**،ط1، الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، ب د ن.

قادري محمد الطاهر، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**، مكتبة حسن العصرية، بيروت،2013

لعمارة جمال، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر** ، الجزائر:دار الفجر للنشر و التوزيع 2004.

محمد محفوظ، **الحرية و الإصلاح في العالم العربي**، لبنان: الدار العربية للعلوم، 2005.

محمد مصدق يوسفي، **الأزمة الجزائرية و البدائل المطروحة**، الجزائر: دار المعرفة، 1998.

محمد العربي سعودي، **المؤسسات المركزية والمحلية في الجزائر(الولاية والبلدية)**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

مسعود شهيوب،**أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها على نظام الولاية والبلدية**، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية 1996.

مدني بن شهرة ، **سياسة الإصلاح الإقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، الجزائر:دار هومة ،2008.

محمد صادق إسماعيل ، التجربة الماليزية (محمد مهاتير و الصحوة الاقتصادية)،ط1 ، العربي للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2014 .

نائل عبد الحافظ العواملة،**إدارة التنمية(الأسس ،النظريات، التطبيقات العملية)**،عمان،دار زهران،2009 .

هشام محمد الأقداحي،**التنمية الاجتماعية والسياسية في الدول النامية**،الإسكندرية:دار الجامعة الجديدة،2000.

وليد خالد الشايجي ، **المالية العامة الإسلامية**، ط1،الأردن:دار النفائس،ط2005،1.

يوسف أبو الحجاج إلا قصري ، جراح النهضة في ماليزيا (مهاتير محمد شخصيته – خبراته –انجازاته) ، مكتبة زهران للنشر، مصر 2019 .

– باللغة الأجنبية :

1-Conseil National économique et social : rapport national sur le developpement humain1998.alger.CNES.Mai1999.

2-J.Hekamcha, « le processus de développement économique par les collectivités locales », Revue IDARA, volume 05, N° 1, 1995.

3-Communique du conseil des ministres. Programme de developpement quinquennal 2010-2014 le 02-01-2011.http:/www.mae.dz/photos programme.htm.

4- Rabah Abdoun, l'économie algérienne a l'épreuve de l'ajustement structurel, janvier N4, revue el Naqd, mars1993.

5-Hachmi madouche, l'entreprise et économie algérienne, quelle avenir ? Économie de l'Algérie indépendant. Alger. Opu1993.

6- Mohamed Hocine Benissad, Algérie Restructuration et reformes économiques 1979-1993, Alger. OPU1994.

7-Jack Baguenard, La décentralisation, paris : presse universitaires de France, 1994.

8- Henri Henner, Recule de l état de nouvelles configurations du pouvoir, Revue problèmes économiques, n2612, avril 1999.

المقالات والدراسات:

-أحمد غربي، **أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، العدد 12 ،2013.

أحمد شريفي، **تجربة التنمية المحلية في الجزائر**،مجلة علوم إنسانية، العدد2009،40.

زهير صيفي،**برنامج الإنعاش الإقتصادي ودوره في التنمية المحلية في الجزائر**،مجلة البحوث الجغرافية، العدد20،دون تاريخ نشر

-براق محمد، عدنان مريزق، **التجربة التنموية الماليزية(المحتوى و الدروس المستفادة)** ، حوليات جامعة بشار العدد 08 ، 2010 .

سمير شحاتة، المؤتمر السنوي للدراسات الماليزية، **النموذج الماليزي للتنمية**، السياسة الدولية، جوان،2004

عزازن حفيظة ، **التنمية الاقتصادية في ماليزيا(ماليزيا قوة اقتصادية ذات موارد محدودة)** ، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة رقم 05 -2017 .

عرقوب نبيلة، مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري واليات إنجاحها، جامعة بومرداس، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية –العدد الاقتصادي- 24(02).

عامر هن، **قراءة في مخططات التنمية بالجزائر**،جامعة المسيلة ، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، 2014.

عبد اللطيف بن أشنهو،**التنمية المستقلة في الوطن العربي(تجربة الجزائر الدينامية الاقتصادية والتطور الاجتماعي)**،المستقبل العربي،العدد 88، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،1986.

علي خليفة كواري ،**نحو فهم أفضل للتنمية بإعتبارها عملية حضارية**، المستقبل العربي، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،العدد2014،41.

كمال رزيق، **التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح و الديمقراطية**، علوم إنسانية، العدد: 25نوفمبر2005 .

محمد سمير، **استراتيجيات التنمية المستدامة مقاربة نظرية وتطبيقية**،الموسوعة العربية من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول،2006.

مجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية – المجلد-03-العدد-02-2017-

محسن صالح، **النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 19 جوان2012.

محمد سعيد أبو عامود، **الوظائف الجديدة للدولة في عصر العولمة**، مجلة الديمقراطية، العدد3 2001، ص 74.

مهاتير محمد، **رؤية لعام 2020(الإقتصاد والتنمية والوصفة الماليزية)**، خطبة ألقيت في منتدى جدة الإقتصادي، جدة، السعودية،18 جانفي 2004.

نبيل بوفليج، دراسة **تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر 2000–2010**،مجلة أكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد2013،9.

الحوليات والمقاييس الجامعية:

– براق محمد، عدمان مريزق، **التجربة التنموية الماليزية: المحتوى و الدروس المستفادة**، حوليات جامعة بشار العدد 08 ، 2010 .

حمود سعيدة، محاضرات السنة أولى علم اجتماع تنظيم وعمل، **مقياس نماذج تنموية بالعالم**، جامعة زيان عاشور الجلف، 2020/2019.

محمد خداوي، محاضرات السنة الأولى ماستر إدارة محلية، مقياس المالية المحلية،قسم العلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر سعيدة،2019-2020.

الرسائل والأطروحات:

خنفري خيضر: تحويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق أطروحة لنيل درجة الدكتور في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية-2011/2010.

شويخ بن عثمان، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية**، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقول والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.